

و قد ولد السيد زيفان مع بع و قصبه و جامه و لا اسر اباد في سنة اربع و ستمائة
 و توفي ببلدة شيراز في سنة و سربع اثنى عشر و ثمانمائة و صنف في
 الفتناء ببلدة سمرقند في سنة اربع و ثمانمائة لم

عليه بيانه
 مطول سيدي

في الفتناء
 في سنة اربع و ستمائة
 في سنة اربع و ستمائة

احوال الاسد ٩	احوال السيد الكه ٢	احوال محمد ٤٦	احوال الاول ٦
القصص ٧٠	الانوار ٧٦	العصم والوصل ٨٥	احوال العبد ٦٨
العيون الكا ٩٩	النشيد ١٠٥	الحقيقة و النجار ١١١	الاي و الاطوار ٩٧
العيون الكا ١٣٧			الكفاه ١٣٩

مطول سیدی

مهای صین

آفتاب افروز سر زلف که دور ایدوب بتور
کیم کور بدر کچه اولدوغین کنش تان ایکن

حاشیہ سید روح الله و حاشیہ
صاحب مالک خلیف ابن اعلیہ
القوملوی مع قضاء کتہ

انقلاب دین سیدین طهارت
و سر زلفون طاهره و اولدوب
انقلاب افروز زلف حسین اولدوب
در صلح صلح طهارت

نصرت سید

صاحب مالک خلیف ابن اعلیہ

وَصَاحِبِ مَكَمَلِ سَمِیْعِ صَوْنِہِ الْغَاثِ اَیْمِیْنِ اَوَّلِ سَلٰحِ
وَلَعَلَّ کَلَمَہُ شُکْرٍ وَاَصْلُہُ عَلٰی الْاَمَامِ
فِی اَوَّلِہِ اَوَّلِہِ لِسَبِّحِہُ سُبْحٰنِہُ
خَیْرِ کُلِّ شَیْءٍ اَوَّلِہِ اَوَّلِہِ
اَوَّلِہِ اَوَّلِہِ اَوَّلِہِ اَوَّلِہِ

واعتزل كلمة شكر واصطفا علق اللام
في اولها زايده لتسببه الشريف محمد

تبت پیدا ایے

فقد يكون الرجل معروفاً بمحمد ولذا لا يخرج الكنية على الاسم والاسم الكنية عطف بيان فلا يريد شيئاً
بدون النسب ولا يبقى له ذكر الاسم من علمه ونسبه ذلك أقدم من قراءة هذا الوجه كما في نسخة
هبل على ابن أبي طالب ومعنى ابن أبي سفيان شيئاً يعبر منه شيء فيشكل على ابن إسحاق من أن كان
والمراد رضاء ولا يخفى أن كان له اسماً خاصاً بالشهر أو شهر كما يجوز إطلاقه على الشهر وعين المراد به كان الأولي فلا شك في أن
الأول هو رضاء وذهب رضاء وإن كان الذي ذكرناه لا يشترط في الاسم له في موضع الألفاظ وقد اريد بالشهر
في قولنا جاء رضاء فلا بد من نفي الاسم لهذا الجرم وهذا كما في نسخة الجوزي على المخوف وهو كما يجوز إطلاقه
على الاسم لغيره لبيان معنى الاسم

هذا سيد على المطول
عصم يانونة

10

The image shows a single page from the Voynich manuscript, labeled '10' in the top right corner. The page contains approximately 12 lines of text written in the Voynich script. The script is a complex system of symbols, including circles, lines, and dots, which are arranged in a way that suggests a structured language. The text is written in a dark ink on aged, slightly yellowed paper. The overall appearance is that of a historical document, possibly a letter or a page from a book.

[illegible]

ما ذكره من معنى السرك والافانها هو افق لا يورده ولا يورثه في الحاشية في كل من كان له لا يورثه الا بالام
 رضى يستعمله في اعدالها وحيث ما لبس العلى في كل من كان له لا يورثه الا بالام
 صفة من اشد الفهم والافانها هو افق لا يورده ولا يورثه في الحاشية في كل من كان له لا يورثه الا بالام
 الكائن في كل من كان له لا يورثه الا بالام صفة من اشد الفهم والافانها هو افق لا يورده ولا يورثه في الحاشية في كل من كان له لا يورثه الا بالام
 كسب الذان وتعمق وان كان له لا يورثه الا بالام صفة من اشد الفهم والافانها هو افق لا يورده ولا يورثه في الحاشية في كل من كان له لا يورثه الا بالام
 من عباد السرك

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الخبر لتعرف الجنس
دون الاستغراق للافراد **اقول** يريد ان اختصاص جنس الخبر بالعدد
يسلزم اختصاص جميع المحامد به على ذلك العدد اذ لو ثبت وجود خبر
لغيره في جنس ما ثبت لكان خبره فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافا
مما ذهب اليه الكشاف حيث صرح باختصاص جنس الخبر بالعدد ثم حكم باختصاص
المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يثنى الاستغراق بناء على ان
افعال العباد ليست بخاتمة ابيد عددهم فلا يكون جميع المحامد راجعا
اليه فان قلت جعل المحامد بامر تام فثبت به ما ينافي بين الفعلين
المشبهين من اللاحق فكيف يدعي ان جميع الفعلين متصلين في مدعيه قلت
هو لا يثنى ان يثنى العباد واقدارهم على افعالهم الحسنة التي ترجى بها
الحمد من ابيد ثني بهذا الوجه يمكن جعل ذلك الحمد راجعا اليه ايضا
برشد الى هذا المعنى انه قال في شرح النعمان وقد نظرنا في لئلا
يقتضيها على اختصاصها بالثبات والحمد بالعدد ثم **قال** وانما هو غير
فانما اقر بان نعم الله لا تحصى على يده فان قلت اختار الجنس وجعل
في المقام الخطا فيتمحور على الكامل من افراد وعاشرة مدعيه فان
اختصاص الجنس بهذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الاولاد
قلت معنى اختيار الاستغراق ايضا بناء على ان كل واحد من افعال المحامد
هو منزلة العدم اذ لا يعد شيئا مدعيه بالقياس للمحامد فلا فرق
بين اختصاص الجنس والاستغراق في انهما يتناهيا في حجب الظاهر
قاعدة خلق الاعمال على طريقهم وانما يعقلان تاويله لا يمنع به ذلك

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما
والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وعلما

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد اصل قول ذلك على انه استقر على معنى الجدل على الجنس من حيث هو مدلوله
 ويؤيد ذلك على نقل منه بعد الدلالة على اختصاص المصنف بضميمة الجمع
 في اختيار الجنس اني واللام اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالاسم
 يحتاج فيها بالاستعانة باللفظ من اختصاص الجنس من مضمون متبادر
 اختصاص جميع الاقاراد ويؤيد ذلك الحاجة منه الى تأدية ما هو المقصود
 اعني استثناء الحياض من غيره وبذلك على انه انما يدل على الجنس معنى زائد
 يستعان به في الاحوال فان قلت اذا استعملنا الاسم واختصاص
 اقاراد الجمل فمستطاب واذا استعملنا به لا جمل الكلام يكون مضمونا صحيحا ولا اقل
 اوله في اختيار التفاضل الاختصاص في مثلا زاتي فان كان المقصود
 اختصاصي في لفظ ظاهر وان كان اختصاص الاقاراد فقد جعل اختصاصي
 بجنس وباسم عليه وسلك طريق البرهان من غير البلاغة مني واما قول
 الشيخ فالاول ان كونه للجنس مبنى على انه المتبادر له العلم في الاعمال
 لا سيما المقاراد وعند هذا وان الاستقراء في قوله ان المتبادر الى العلم
 من اسم الجنس الموصوف باللام في المقاييس الخطابة والاشارة في الاستقراء
 فانما هو الاستقراء سواء كان مقصودا او غير المقام الخطابة المعنى للمجازفة
 او دليل وليس واعدل شاسد على الاستقراء وان معنى في مقام يكون اول
 الاستقراء من الجمل في مقام تخصيصه بالاسم في قوله الاستقراء على
 واسا قول او على ان اللام لا بعد سوى التعريف واللام لا دلالة الاعلى
 مسماة فاذا لم يكن له استقراء فان اردوا به انه لا يكون له استقراء
 مدلوله على اللام او مدلول بعض الاسم مثلا كلام في معنى هذا المعنى كنهان
 لا يتجوز به وحده احتياجا لجعل الجمل في مقام الجنس دون الاستقراء ان
 اني لا ينظر

وان اردو بان ان استعراقى لمنكلى اسما فظلمه ان غير لازم بانك كى كيف ولو
مع انك فيه لم يعمد استعراقى مع المزدحم الى ملام الحسن في موضع موار
استعماله وبطلان الظاهر من ان كنى **قال** ونعم الوكيل عطف على جملته
بموجوبى الى **اقول** استعقب الشارح هذا العطف واللازم ان لا يأتى
تعمدا واولا انه معطوف على مجيى جملته وموجوبى لكنا نقدر في المعطوف
مقبولا بغير ذكره سابقا الى وهو نعم الوكيل ومعنا ما على ما هو المشهور
وساكن ان الحق وهو معقول في شأنه نعم الوكيل جملة احسن خبرية
مستعراقية تاجلة فغلبه انشائه ولا يستبعد في صحة عطفها على الجملة الاسمية
الخبرية السابقة وتختار ثانيا انه معطوف على حيسى ولا حاجة الى اعتبار
تخصيصه معنى بحسبى ويكفى في فان الجملة التى اجمعا من الاعراب واقعة
موقع المفردات ويذكر عطفها على المفردات وعكسه ويحسن ان اردى في
المتن كذا في قوله ان ايدى بشرى بطلان من ان المسيح عيسى ابن
مريم وجهها في الدنيا والآخر ومن المؤمنين ويظلم الناس فان وجهها
من المؤمنين ويظلم احوال من ظلم كاتر من في الكشف في عطف بعضها
على بعض وحذف في الظلم الى صيغة الفعل تليها ما على يكونون وهما عدل الى
العلامة والعلامة الى العلامة والعلامة الى العلامة والعلامة الى العلامة والعلامة الى العلامة

طینین ۲
شوس ۲
مقوس ۲

عقبات الاسرار

وان اردو به انه لا استخوان لمنك أصلاً فظاهر انه لا يتم ما ذكره كيف ولو
مع انهم لم يسموه استخواناً مع المردود الهائل بلام الحسن في موضع موارد
استعماله وبطلانه أظهر من ان يخفى **قال** ونعم الوكيل عطفت على جداره
بوحسبي الى **القول** استعقب السامع هذا العطف واللامين لانهما
تحتادوا لانه معطوف على مجيء جملة وطوحسبي لكما انقوت في المعطوف
مقبولاً بقرينة ذكر سياقاتها ومعلوم الوكيل ومعناها على ما قد علمت
وسأشك في انه الحق ومعلوم في شأنه نعم الوكيل قبله استعقب خبره
شعرياً في جملة نغمة انشائه ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الامة
الخبرية السابقة وتحتاد ثانياً لانه معطوف على حسي ولاحاجة للاعتبار
تخصيصه مع حسي وكفني فان الجمل التي لها محل من الاغواب واقعة
موقع المردوات وبجدة عطفت على المردوات وعكسها وحسن اذ اورد في **الطغيان**
التعجب لكما في قوله ان اليد تمشي بطلاقة عند اسم المسيح عيسى ابن **التعجب**
مريم وجملة الدنيا والآخرة ومن المترين ويظن اناس فان وجبها و
من المترين وجملة احوال من طر كاض به في الشاف فحطفت بعضها
على بعض وحذف في السطحة لاصحغة الفعل بغيرها على مجرد انها على في
الجمل الفعلية الدال على المجرى العام بها لغير فيه واما قوله لكنه لم يفسد
من عطفت الانشاء على الاخبار فلهذا ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من
الاغراب فنحن عليه العلامة في سورة النوح ومثله بقولك قال زيد
بعد في الصلوة وصل في المسجد وكما حجة قاطعة على ان قوله
وقالوا حسبي الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصاً بالجملة المحكية
بعد القول ان لا يشك من به مسلمة في حسن قولك زيد ابن علم وما
غيره من جملة خبره

الدلالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر والماضي النعوت
 الدلالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر والماضي النعوت
 انما مدلولات تلك العبادات والنعوت وانما عن المركبات عن الثلثة
 او الاثنيتين منها فان كان عبادته عن الانفاذ او عن النعوت او عن المركبات
 مناما فلا اشتغال في قوله السالك العتم الثالث من الكتاب في علم المعاني
 والبيان اذ معناه ان مدنى الانفاذ او النعوت او مجموعهما في بيان
 تلك الموضوعات المخصوصة ولا في قوله المقدمة في بيان حد العلم و
 القرض منه وموضوعه لانه معناه على قياس ما ذكره في العبارات
 في بيان المعاني المذكورة وسكذا قوله الكتاب الثلاثة في علم اكد
 وابوابه وقوله في كذا وكذا مقدمة الكتاب التي هي جزء من عبادته
 عن الانفاذ المعينة وانما استحققت تلك الانفاذ التقدم والتسجعة
 بالمقدمة من حيث انها بيان ما هو مقدمة للعلم والاطلاق المقدسة
 على مدنى الانفاذ لا يحتاج الى اصطلاح وان كان عبارة عن المعاني
 من حيث انها مدلولات تلك الانفاذ او النعوت وقد توجه قوله مقدم
 في كذا بان مفهوم المقدمة ما توفقت عليه الشرع في العلم على غيره و
 هذا مفهوم على ما هو في ذلك من الامور الثلاثة او الاربع اذ اتم اليها
 مباحث الانفاذ فكانه قيل هذا العلم في هذا الموضع وكذا مفهوم العتم
 الثالث على ما هو في علم المعاني والبيان وسكذا الحال في نظائرها
 والاختلاف في كونه نكفا وقد توجه ايضا بان مقدمة العلم هي مقدم
 برسمه والتصدق في موضوعه وعنايته من حيث انها موضوع وعنايته
 لم وليس المذكور في المقدمة من الاوراكات بل معاني يتوصل بها اليها

كتاب الوفاء
 او ما ذكره من
 في علم المعاني
 او ما ذكره من
 في علم المعاني

في علم المعاني
 في علم المعاني
 في علم المعاني

اليها وقد قيل مدنى المعاني في محصل تلك الاوراكات وكذا العلم
 اعتبارا في المحقق عن المقصد في علمها لما يستند اليها وليس
 المذكور في القسم الثالث نفس الصدق بها بل ما يحصل ذلك التقيد
 بتلك المسائل وقد توجه نظيره قوله القسم الثالث من الكتاب في
 على المعاني والبيان بان يجوز القسم الثالث بعض من مدنى لعدم
 الاختصار مما يلزم فيما ذكر في القسم الثالث فكانه قيل هذا الجزء في مدنى
 العلم وان كان مدنى علمه على تركب من المعاني وعنه فاجوابه مدنى العلم
 في علم المعاني وكذا الاجر المختص بما عدا المقدسة والمقصود
 من ذكر مدنى الاعتناء وان كان مدنى علمه على الاوراك ان يتوسط على
 جواب الكلام وتثبيت فيما عيسى ان يترك الاقدام وقد بينا انما
 الاول ان المختار على ما اشرت اليه بان الكتاب عبارة عن الانفاذ
 والعبارة وهي متروكة للمعاني وقد اشتهر فيها بينهم ان الانفاذ
 قوله المعاني فكل من ان يكون كل من هذا طرفا للآخر ومطروفا له لكن
 لا يجوز وقد لا يترك الانفاذ بعبارة المعاني بناء على ان الانفاذ
 مستوفى في ذلك البيان الذي قد يجعل بغير ما كان البيان في علم المعاني
 وتكون المعاني هو الانفاذ بناء على ان المعاني تؤخذ من الانفاذ وتترك
 بنهاية الانفاذ وتنفق بنقصة انما فكان الانفاذ قوله نصبت
 في علم المعاني بتقدير انهم مدنى العلم الميزان في كونه وبيان
 غاية وقد توفى بالمقدمة فذلك بعبارة ان مقدمه العلم ما يتوفى
 في علم الشرع في العلم وتكون ما ارا عدم توفى الشرع على مدنى الامور
 بل على تصور العلم بوجه والتصديق بان لا يترك مطلوبة العلم اذ

في علم المعاني
 في علم المعاني
 في علم المعاني

في علم المعاني
 في علم المعاني
 في علم المعاني

في علم المعاني
 في علم المعاني
 في علم المعاني

في علم المعاني
 في علم المعاني
 في علم المعاني

مباحث الانساب

زاد وايقد البصر وحده وانما ما يلو تفت عليه الشرع على بصيرة في
الامعة السلة وتا زاد واعلموا رابعاً والمقدّم هو توجيه ما صدر
الكتب لاحد المقدّم فيها بالبرهان ملازم وعلم ان البصرة ليست امرا
مقبوطاً يقتضي الاختصاص على ما ذكر في بل ان وجدت خاصية الاربعية
مساواة اياها في افادة البصرة فملك ان يفتي الهل والجله فيها فانهم
لم يفتوا من ذلك ولم يفتوا احداً عقلياً ثم ان الارتباط الذي اعتبر
الشارع في المقدّم ليس امراً مقبوطاً يقتضي الاختصاص في عدد معاني
بل هو على انحاء مختلفة فيتحقق بحسبها المقدمات كما يشاهد في
انما امر الله على ان بالارتباط بالمقادير يرفع منها ما يحسن
تقديم عليها اذ ان وقت الشرع فيها علم او افاد بغيره في الشرع
الارتباط والرفع لا يقتضي الامور كونه مذكوراً في المقادير
تقديم عليها فالجواب ان لا يحتاج في البصرة وما ذكره بعض
الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمه العلم بما يستعان به في الشرع
واجب اليها لان الاستعانة في الشرع انما يكون على احد الوجهين
الاول ان النفاضة والبلابة لا تكونان في العلم المعاني والبيان
والثاني تقدم حسب الزمن وتغييرها لا يجب زيادة بصيرة في الشرع
المعصية في المقدّم واما السبيل كما قلنا فخط لا يضر الغاية في
الشرع لا يوقف على معرفتها فيصير على كفاية الاجمال المختار ومن
علامته **قال** يوصف المفرد والظلام الى اخره **اقول** المراد بالظلام
هو المركب مطلقاً مجازاً من باب الاطلاق الخاص على العظام ومقابلته
بالمفرد فزيد ليس له بناء على ان المتبادر من المفرد عند الاطلاق ما يتبادر

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

ازداد

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ

متقابل المركب وون ما يتقابل المثنى والجميع او ما يتقابل الجمل والقول
بان الجمل يحول على حقيقته وان المفرد يتناول ساير المركبات التي
ايستعمل بكلام باطل لان تلك المركبات قد تشمل على ثلاث كثيرة هي
ايات او انصاف ايات فيما يوجد فيها من الطلقات بل ضعف النفاضة
والتعقيد فيحتاج اليقتضا في تفسير النفاضة المفرد لا يتصور ان يفتي في ذلك
قال وقد تسامح في تفسير النفاضة بالخصوص مجازاً في كونه لا مطلقاً
لأن **اقول** وجه التسامح التسامح على ما نقل عندنا من الخصوص لانهم
يحول كونه النفاضة وجودية والخصوص عدمية فلا يصح ان النفاضة
هي الخصوص وان صح ان النقص هو الخاص وانما استقام في الجمل لفقد
المبالغة او اعماء كونه نفس الخصوص قاطبة وبحق **الظلام** ان
نفاضة المشتقات لكانت في النفاضة مثلاً لا تستلزم نفاضة
لا مشتق والفنيل الان يكون احد ما ينزل الجمل للآخر كالمشرك والمال
فانه ينعى المشرك محصوره وما نحن بصدده ليس كذلك لما ذكرنا
بحث اما اولاً عللنا من هذا التعجيب بمعنى عدم صحة تفسير النفاضة
بالخصوص لانها نوع لغير التي بالبين فيحول عليه كما هو المشهور في آفة
القوم ودعوى الرواية وقصد البلاء كما لا يلتزم اليه العرفان
واما ثانياً فلان كون النفاضة وجودية والخصوص عدمية لا يخلو ان
لا يكون للخصوص يحول عليه بل هو احد في العدديات على الوجوهيات
كما في تلك الديات لا سواد على ان كون النفاضة مدعية وجودية بمعنى
بل كونه عدمية عن النفاضة المذكور انشعب بالمعنى اللغوي حيث
يتل وضع اللبن اذ اخذ زرعته وزمب ربا في وضعه لا يفي وانما

انفساء

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

في بعض النسخ
الانفساء
نولس

[illegible]

ای لکھنؤ
صفہ لکھنؤ
مع لکھنؤ

الى قوتنا الفصاحه في المراء
بشاك من قوتنا الفصاحه
في الكلام وقوتنا الفصاحه
في المسطر وقوتنا الفصاحه

المكرمين
المراد المكملان
الذات وخطا
على اوسع الن

والتجميع الاغنام وفي
ولا الثاثة كذا

The image shows a single page from the Voynich manuscript, featuring dense handwritten text in the characteristic Voynich script. The text is organized into multiple columns, with some lines being significantly longer than others, creating a jagged, uneven right margin. The script is highly stylized, cursive, and difficult to decipher. The paper itself is aged, showing a yellowish-brown hue and some minor staining or foxing. The overall appearance is that of a historical document, likely a page from a larger work.

הנהגות
הנהגות
הנהגות
הנהגות

في قصص داود النبي

7

معناه الصدوق وان يختلف الشايع انه اشار الى هذا الوجه وان
توله الكافية ايراد المعنى الذي يقتضيه الصفة وجاز انما لا يبدى
لا يتغير لعامل الزلف لثبوتها **قال** اراد بطلان الزلف
اللبس النفس الى **اقول** قيل الصواب ان الشايع يقتضيه الحقيقة
في التبرع للشر ليقوم بل بالاسباب معاشرته في المحرمات بالاموال
الطباة العوائق ويتبع بالوصال ولا مثل هذا المعنى اشار الى المعنى حيث
قال لعل الله يجعل رجلاً يعنى على الاقاصية ذكرا **قال** لا طاعلى
ما تقدمه الشايع يوقف على المكشوف جليلة حاله ان شاء فان كان
مستعينا بالرجل يرفقه حال او مقال فالمعنى يا فادى هذا القليل
الا فان كان الشايع من الحكما والمطهرين بالحق والحقايق فالاسباب مائة
والايل والنجاز وان كان من الشرط الشعة فيل للموازي واليزاب
فالمشهور **قال** ولا طاعلى احد كعصر او كلالا **اقول** بطلان
على تقدير الثبوت بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العوم من
وجه **بطلان** احد على تقدير العوم مطلقا او بطلان المحرمة الاكل
او ما **قوله** ويند نظ فوجه ان المحرمة الاكل من وجه او مطلقا لا
فنا وكره جميع الاواحق يزم بطلان المحرمات او المحرمة الاكل قبل
وايضاً على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساءلة الصدق بين
المتعنى والاعتبار المناسب والمط بطلان المحرمات والمقوم وانت تعلم
ان تفرغ توله يقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم ذكره
نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المقام وان مثل هذا التركيب ليس
في الاتحاد فهو ما **قال** بل زيد ان له له تبطل اجابته الى **اقول**

کتابت عن کسب المال،

المراء من قول المشايخ
على الاق ماعني سفر اليك
دلك الصدا

باب النفس
 في ذم المجهوب

فما شاء الا ان
ففسد ما واكل لاجلها
من عيني لا تسب
وم ومرة لا تزول

از اول

كتاب الكسرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً يهتدون بهم

كنية عن كسب المال،

المراء من قول المشايخ
على الاق ماعني سفر اليك
دلك الصدا

باب النفس
 في ذم المجهوب

فما شاء الا ان
ففسد ما واكل لاجلها
من عيني لا تسب
وم ومرة لا تزول

از اول

كتاب الكسرة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

ان كان كذا العقل على
كله لا يثبت على
الاحكام

ومعنى الاحكام وانما اذا اعلنت يانيد الفاضل وقد اعتبرتها فيها نسبة
 فمفيد على وجه لا يتصور من حيث هي بان العقل ثابت له في الواقع بل في
 ان فيها اشياء لا معنى في ذلك زيد فاضل او المتبادر الى الافهام ان لا يفسد
 شي الا بما يلوها له في النسبة الجزئية فتصور من حيث هي كما هو منه باعتبارها
 واللامطابقة الى الصدق والكذب التي من حيث هي محتملة لهما واما التقييد
 فانها تفسر لا بسبب خبره والاشياء قد تفسر فيهما بذكرها باعتبارها
 محتملة في الصدق والكذب والماحسب من يومها فلا يتصور ان الحق يامو المشهور
 من كون الاحتمال من حيث هي الجزئية **قال** واما الكذب فليس عدوله الى الحق
 حاصلا ما ذكر ان قوله زيد قائم مثلاً يدل على ثبوت القيمة له زيد
 في نفس الامر فاذا اعلنت زيد قائم وكان قياسه واقعاً فقد تحقق معرود لوله
 وان لم يكن واقعاً فقد تحقق عدله لوله وذلك جائز لاني ولانه لا انشراط
 على معانيها وضعية وليست له على وجه عقليته تيقني استلزام الدليل للقول
 استلزاماً عقلياً يستحيل التعلق كما في لانه الاثر على المؤثر **قال** ولكن
 ان تعالى ان لازم فان الحذر الى **اقول** لا يتحقق العقل في ذاته باجتماع
 الجزئية على حقي عقليته من غير قصد لا معناه وشعوره فلا يتحقق صدق الحكم
 في ذهنه لا لتعطل الطام فبغني موعود الاحبار والاعلام لا من
 يتعطل باجتماع الجزئية كما في تفسر اليه لقوله ومعد اضرو في كل عاقل صدق
 الاخبار وسبب **قال** انهم يسمون انفسهم باجتماع الجزئية ولا يسمونهم كون
 الجزئية على ما هو واقعاً في الفاضل وذلك ان معنى اللزوم في ايراد الحكم
 ايراداً عالمياً من غير عكس فاللزم منها انما يكون كسب استنباطه الخاضع
 ايماناً وقيل انها من الجزئية لا باعتبار كونها تفسر قائم العقل عن العدا
 شارة

وسبب
في تفسر الجزئية

ان معنى تفسر الشا
فانها الجزئية لا
تفسر

في تفسر الجزئية

والجمله والمجتمعة انهما جعلتا ان ياد ولان لم يسميها الخاطب بالحكم وشك
 بان الحكم على عالميه وحل هذا فحين اللزوم ظاهر من قوله لا يتحقق العلم
 الاول من الجزئية حكم العلم التام منها كونه المصنف لقوله ان يتحقق الى
 اللزوم قال بلينا ويكن ان يقال ان لازم فان الجزئية كون الجزئية على
 بالحكم فقد تحقق اللزوم من غير ان عن المعلوم فاما ان يجعل الفاضل ايضا
 بيان عن المعلوم الاخر اعني الحكم العقلي سبباً فيفسر من مفسرهما ويزومهما
 الى ما ذكره اولاً وقد سئل هل يقول او لم يقول ان لازم بلينا في ذلك المعنى
 بقوله لا يتحقق العلم منها سبباً
 لا ان لم يعلم السماع من الجزئية ان الجزئية على بالحكم وقد سئل من الحكم
 قوله انما ايراد الحكم اذا وادعاهم به فتمت به مقتضو السائل واما ان يجعل
 على ان الحكم لا يتحقق سبباً في علمه ويكون معنى اللزوم ان الحكم لا يتحقق
 علم الخاطب بالحكم من الجزئية كمن كون الجزئية على به من غير عكس فقد
 بعد لتواتر التماسك بين الفاضل ولازمها وكانه او رجع عن الاحتمال
 لانهما على وجه من كونه مضاهياً لتفسير المصنف في اللازم وان كان موا
 له في الفاضل ولازمها فاما ان يسميها تفسر المصنف كمن في الفاضل دون اللزوم
 وقد اوضح لك ما عاين ان الفاضل ولازمها تفسر لثمة الاول تفسر على
 بالمعنى من وادعاهم تفسرهما بالعلم والتماسك تفسر الفاضل بالعلم وتفسر
 اللزوم بالمعنى من وادعاهم تفسرهما بالعلم والتماسك تفسر الفاضل بالعلم وتفسر
 لا يفسر من تفسر من الفاضل ان لا يفسر من الخاطب من الجزئية كون الحكم
 عالمياً ذلك ان تعلقه في تفسرهما من العلم بالفاضل وبين
 لانها كلفه تفسر **قال** وليس الاو بالعلم منها لا اعتبارها بالعلم
 لانها تكون مثل التفسير التام ولا يكون تفسرها باجتماع الجزئية
 اثبات الحقائق بل يحصل معنى هذا الحكم في ذهنه الى **اقول**
 تجزئ

بمعنا معلومان انهما معنى الوقوع وكونه المصنف
 على ما هو على ان الحكم مستقلاً بذاته المصنف
 فان تفسر الفاضل ولازمها بالعلم من اجماعه
 اللزوم من حيث هو كلفه وجوان تعلقه في العلم
 ليس بالماحسب من الجزئية على ما عاين تفسر
 علم الخاطب بالماحسب من الجزئية على ما عاين تفسر
 حاجه الى التعلق كان ذلك ما عاين تفسر على ما عاين

ان كان كذا العقل على
 كله لا يثبت على
 الاحكام

ان كان كذا العقل على
 كله لا يثبت على
 الاحكام

ان كان كذا العقل على
 كله لا يثبت على
 الاحكام

ان كان كذا العقل على
 كله لا يثبت على
 الاحكام

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

او اوجوه من صوره مطلقه سواء كان متعديا له حازما او غير حازم او لم يكن
 معتقدا له كسلا ليقول من ما ذكر من احوال المتكلم **فصل ثالث**
 حصول الحق على هذا الوجه لا يقتضي برفا ولا يثبت على ولا يقال ان المتكلم
 افاده الخطاب قطعا بل الحق ان العلم اريد به علمها لا اعتقادها ومطلقات
 فمقتضى هذا ما يقتضيه الحق وانما افاده المتكلم الحق او استغناء الخطاب
 او علمه لم يرد به حصول الحق في العلم بل استغناء العلم عن غيره
 ان ذلك لا يحصل لان الحق لا يثبت الا اذا اعتقد ان المتكلم يعتقد ما يحكي و
 يصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر ان علمه افاده العلم به
قال وقد يترك العلم بانما مراده الجاهل للفتح **اقول** هذا الجاهل
 منزه عن رتبة العلم استثناء الاول تنزيه العلم منزله خاله الذمعي فيلحق
 العلم بجملة خبره من التاكيد والتشديد منزله السامع فيلحق العلم بجملة تاركه
 كما استثنانا والاشياء منزله منزله المتكلم فتوكيدنا كذا على حجب افهامه
 الظاهر ان المراد هو الاول كما مر به في المتن **فصل رابع** ان الله في منزله
 من المتكلم منزله المتكلم واما الله فعلم بالمعاشرة الى الخلق كما سئوكم **قال**
 صدق الله الخبر وان كان عالما بان الله للفتح **اقول** كما ينبغي الظاهر
 بالذكر ان الله العليم الخبير من جملة الخبيرين ولا يقتضي الخبير ان يكون عالما
 لا يتم الظاهر ان الله على ما هو عليه على كذا اظهر منه محيا على اخفاء الحكم
 عن الملقى فانما وجوب ذلك العلم في الاختفاء ومما يليه **قال** وما ريت
 او رمت الى الفتح **اقول** اي ما ريت حقيقته او رمت جميع لان الزم
 اني لم يكن خارجا عن طرق البشر وقيل ما ريت تائرا او رمت كسبا
 وليس بشي بل ما ريت جميع الافعال عند من يقول في السبب وعلمه حقيقته على
 انه حائض

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

من قول من يثبت **قال** فان كان خاله الذمعي للفتح **اقول** المراد
 بالخاله من يثبت من يثبت من المتكلم في السبب بالحكمة فها طرأ الجملة الخيرة
 من يثبت من يثبت من السبب وبالمراد من يثبت من السبب بالحكمة ولم يقتض
 بشي من وقوعها ولا وقوعها وبالحكمة من سببها بانما في متفون بالحكمة
 الجلية واما اخفاء الخطاب في مدح السبب لانه ان يكون خالفا عن
 المتكلم في السبب وعن وقوعها معا وهو المتكلم خاله الذمعي واما ان يكون
 خالفا عن المتكلم في بقاءه دون وقوعها فهو المشرك والسائل فظاهر ان كس
 محال واما ان لا يكون خالفا عن شي منها من ان يكون مضمرا قالنا في
 متفون ما ينبغي ان يكون المبدأ ومقتضى ما يقتضيه العلم ان العلم
 بالحكم لا يثبت اليه الجملة الخيرة الاخباره الا اذا جرى الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر ونزله منزله الجاهل فالحق حائل الخطاب بما لا يعمل مقتضى
 الظاهر في الخلو والبرود والانعكاس واعتبار مدح الاحوال في الخطاب و
 اراد الكلام على الوجه المذكور بالقياس الى قابلية الخبر عن الحكم فظاهر
 واما ما قلنا من ان لا يثبت فيمن اعتقاد الخلو وتجريد الجملة عن المذكور فكلما
 ان الخطاب اذا كان خاله الذمعي من قيام زيد يقال له زيد قائم مجردا عن
 التاكيد كذلك ان خاله الذمعي من حكي مينا سبب فتقول له زيد قائم
 بل انما هو وانما اعتبار الزود والانعكاس على المذكور فلا يلزم في العلم ان لا يثبت
 في العلم ان ذلك ثبوت العلم كمنقول **قال** انه عالم او انه عالم بغير
 علم في قابلية من الجملة الاخرى ولو قلت اني زيد قائم او انه قائم كما في
 لان انما كسب الظاهر رجعا الى ثبوت قياسه لا لا ثبوت علمي به على
 ان لو اريد به العلم المتكلم حصول الحق في مدح فبعد القاء الخبر الى

بين

خاله

انما هو الحق الذي لا ريب فيه

السبب اجراء الكلام لاعني بعض الظاهر

القول كمن

انما هو الحق الذي لا ريب فيه

المخاطب لم يتصور منه بقاء الرد والظن في ذلك وانما كان يجب الظاهر
فما سياتي من ان قد يكون الجواب على ان المخاطب يتكلم على ان المتكلم عالما به
معتقد انه يقول انني لعالم كامل فان تكلمت يدل على انه صار على صدق
وغيره وهو قد اعتقد ان الظاهر ان اذ اعتبرت خلوه من المخاطب
من غير ان يعلم ذلك او قد يكون قد صار انما كان له ان يكون على وجه
مقصود الصواب وصادق ثبوت القيام له من شغل ذلك المقصود
تتبعني ان يعجز عن ما يعتقد مقصدا وحرمانا فيكون ذلك في فاعل الخبر
استدعيه بان ذلك انما حسن اذ انظر العلم بالمصدق اما مطلقا او مقيدا
بالجزم وحده او بما بالمطابق والنبات معا واما اذ في حصوله صغر
الحكم مطلقا فلا لا محذور **قال** الشيخ في ذلك لا سائل الا ان كان الموضع
ان الحكم الاستقراء لا يخرج **اقول** فيجب ان يكون الجواب بان كيف وان
واستلزاما لما في طلب التصديق وانما لا يقبل الا في التصديقات
وطالما الشيخ يدل على جواز ان يقال ان يصلح في جواب كيف زيد وان في
المدار في جواب اين زيد الا انه يجب بان يعلم يتعين الجواب واللام في
ان يقال في الجواب صلاحة وفي المدار في فعل خبر الجواب اصلا في انما كان
بان يرد في الاستقراء مطلق الاستقراء المعلوم فوجب ان يشترط في الجواب
الحكم كذا بان يكون في السائل ظن على خلافه بعد ما لم يتبين معناه ولكن
تكون بان التصديق يكون في زيد في مكان يعاير التصديق يكون
في المدار مثلا فاذا قلنا اين زيد فانت مصدق بالاول وطالب
لما جاز انما كان بان وطالما ان التصديق الاول ولم يتبين انما لا
مخصوص بعض تدوين الذي مع التصديق قالوا المطلوب من هذا التصديق
في جوابه

هذا الجواب
في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

هذا الجواب
في جوابه

المصدقون والتصديق من انما قد توضع هذا المعنى في موضع
الاشياء الله لم يشترط في اشياء لا يكون في السائل ظن على
خلافه بل يجب ان يقتضي ان لا يجنس التاكيد بل في جواب اين واذا
ولا في جواب على زيد قام الا اذا علم بترينه خارجيه ان السائل ميلا الى
خلاف جوابك والاول ان يقال الضابط في التاكيد بما يشترط في السبيل
انما ان يكون في اصل التصديق الذي لا يحل الخبر كانه في ذلك على زيد
قام على ان لو كان يحل بان وانما ان يكون من تعاضل الاطراف والقيود
التي فيها حصول اصل التصديق فلا حاجة الى التاكيد في المطالب بحسب
الظاهر من حصول التصديق بعد ان لا يلزم من بطلان جعل خبر الجواب اصلا
في التاكيد بان اعتبار ظن السائل في جوابه وانما في هذا الضابط اول
لانما اطلقوا حاشية التاكيد في الجملة المتعاطلة الخبر وهو السائل في قوله
في مقتضى الحكم في معنى هذا التعديلات في السجنان التاكيد انما الذي
كان على خلافه فيجب ان لا يكون في شأبه انكار على حسب ظن ولا يبعد وراية
في الحكم وانما ذكرناه انجب بما قالوا من ان السبيل الى عن السبب الخاص
فيجب انما كان في خلاف السؤال عن السبب المطلق **قال** وكان السبيل
وعدمه لا الاسلام لا يخرج **اقول** في جوابه بعد ان انما ارسلوا الى الجواب
الذي لم يتصور في اعين حله السلام والتصديق بنبوته والاعتقاد للدين
فانما بان انما احببت وحى وانهم رسل في الله بلا واسطه رسول الله بعد
جوابه والظاهر ان استناد الرسل الى الله في قوله او رسلنا اليهم بناء على
ان الرسل ان عيسى عليه السلام انما كان باهرا بعد وان قوله انما اليكم رسلوا
معناه انهم رسلوا من رسول الله باهرا بعد وان انما تكلم بهم الرسل انما يكون
في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

في جوابه

وأيضا أن ما عباره عن الفعل والحركة المستمرة راجع اليه والبارز اليه
المتحرك أي مع المتحرك ماعمل ماعمل ذلك الفعل أي أن يخطى ماعمل المتحرك كما هو

[illegible]

لكنه انما هو في الحقيقة
مكتوب في القلوب
والمشاعر

فان القلب هو الذي
يقرر ما نؤمن به
وما نكره

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is written in a cursive style, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is written in a cursive style, and the paper appears aged and slightly discolored.

في سنة ١٢٨٥

[illegible]

قوله تعالى اني اعلم ما لا تعلمون
السرادق الذي اعلم اني اعلم ما لا تعلمون
كما اني اعلم اني اعلم ما لا تعلمون
بالحق الذي اعلم اني اعلم ما لا تعلمون

1

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

الشيء منها يقتضي في الحقيقة بل يعمد للبيان السابق عن مقتضى المصلحة
منها للمعنى اذ لا يمكن ان يكون ما يدور عليه كماله يتجاوز منه ما يدور عليه كماله
ولا يتناول ما يتطابق للاعتقاد فقط فاذ لم يتولد عند المصلحة يتجاوز من تحتها
معنى اخر مدلوله في اعتقاد وسواها يتطابق العواض لا ما لا يتولد عن هذا المعنى
ما طابق للاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما طابق الواقع
فقط فبين المعنى في عدم من وجهه اذ ان ذلك قوله في الظاهر يتجاوز من تحتها
الحرك منه وما يقتضيه معنى ثالث يتناول ما لم يتولد عن شيء للمعنى الثالث
وهو ما لا يتطابق من شأن الواقع والاعتقاد ويتناول ما لا يقتضيه المعنى الثاني
ما طابق الواقع فقط فاذ لم يتولد عن هذا المعنى جميع الاقسام الاربع فاعلم
ان القول يكون التوجه في الالباب محققا انما اذا كان التوجه اخص مما يقتضيه
بما هو الظاهر من التوجه في سائر الحدود وانما اذا كان التوجه اعم او مساويا
لما في التوجه مساويا للطلق في الصدق قطعا الا ان التخصيص بحسب الماهية لا يتم
للمعنى بطلان **قال** وهو ايضا مدقق في الطرف المذكور **اقول** فالطرف
الذي هو متعلق الطرف بمحل ان يكون عند المصلحة وان لا يكونا غيره فيقتضي
والثبوت عند المصلحة محتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون في مقتضى **قال**
بمختلف التكاليف في الخطاب فاعلم ان المصلحة علم ما لم يكن من غير مراهنة
استدلالا ما لم يتولد منه على سواه او ضاها في مقتضى **اقول** فاعلم ان
ان السمو والسمو لا يتصور ان لا يتصور ان لا يتصور العلم فاذ التوجه في الخطاب
ان المصلحة سوي او نسي فتدعى ان المصلحة علم ما لم يكن من غير مراهنة
طلاقة في القسم اذ وجوب ان المعنى عند المصلحة ذلك حال كل ان يعلم الخطاب

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

الخطاب ان المصلحة علم حال كل معلوم محتمل ان يكون من غير مراهنة
فما في القسم الاول بل في التكاليف مقتضى ان كانت حالة الله عز وجل
فلا ولا ان يقتضيه **قال** بل هو ان لا يتولد عن مقتضى علم ما ذكر
فلا ان يكون مقتضى العلم في المصلحة بغير المصلحة علم من ان يكون في مقتضى العلم في
الحقيقة او في الظاهر من ذلك مقتضى على التكاليف اظهر لعدم الاطلاق على السر
اقول من ان مقتضى من نفسه مقتضى ان المصلحة من قولنا ان مقتضى العلم في
اذ ان مقتضى بحسب اعتقادنا في التكاليف ان مقتضى عندنا مقتضى لا يكون
في ما في التكاليف من مقتضى ان مقتضى في مقتضى مقتضى واما ان مقتضى علم على
السرير فذلك لا يقتضي في تبادر المعنى المذكور في الاطلاق في الاطلاق الا ان مقتضى
في التكاليف على خلاف ما يتبادر منها مقتضى ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يقتضي لا يقتضي في الحقيقة واما مقتضى في الظاهر فيكون من غير مراهنة
من مقتضى مقتضى **قال** ان مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
يقتضي لا يقتضي في الحقيقة واما مقتضى في الظاهر فيكون من غير مراهنة
الواقع يقتضي لا يكون في تبادر مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بما يقتضي مقتضى فاني قلت كيف ذلك ولا والله للعلم على مقتضى
بعض اقواله في التكاليف ان مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى في التكاليف ان مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ثالث يتناولها من ما يتولد من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى تبادر مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى **قال** اما الاول فمقتضى مقتضى مقتضى
اقبال وادوار في مقتضى **قال** وذلك لان الاتصال والادوار امران
الا وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الواقع

حيث ان مقتضى

ما لا يقتضي

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

ان من مقتضى المصلحة في الظاهر

فلا يصح ان يؤخذ منه اسناد له ما هو
له وما شغل على اسناده ما هو

لا تبتن في الغفلة من حقها ان يسند اليها فيصدق على اسنادها على الاربعة
 ائمة السناد مشي النعل لما ياتوا به فانه في معرفته كالحق مع اربع ائمة
 نص عليه الشيخ فان قلت **البيان** العتلى لما اسنادها لغيرها بغيره او
 ما يستعمل على اسنادها لمعوله قلت **الادوار** والافعال وان كانا

منه العاقبة فاعلم يا ابا عبد الله ان محول عليه ما هو اقل من اقل
الغاية لان الاسباب وحقيقه وانما قيل في اقله لان محال ان الاصل
لن يكون المحل الا بقوله وانما قيل في اقله لان محال ان الاصل
يجمعته وانما قيل في هذا الوجه انه لو قيل معنى لغز الحقيقه هو ان
مسند الفعل او معناه الذي هو ثابت لعل في وجه ان يدعى الاسباب
انها **قال** والاسماء لا المبدأ من وجه لغز الحقيقه ولا لمحال ان
الاسماء سواء كان انما لا يجرى له او اسم في وجه واحد وعلل المصنف
اخذه بهذا القول من ظاهر بيان الخلق حيث قال ولا تفسر هذا القول

[illegible]

الجلد العظمى كوزيد الغريب فاني السنية بنى لاجلها توفيت بهما دون
 عذوبت وبنو علي بن قيس
 القريب من عذوبت

ד'תתקל"ח
מחצית השנייה
ד'תתקל"ח
מחצית השנייה

و اما المثلث فيكون

2

[illegible][illegible]

ما فعلنا الحق مطلقا سواء كان في ملائمة الفعل او لا ولا في الجمال الموهوب
 نعم الملائمة وانما هي في ملائمة الفعل لا في ملائمة الجمال
 به الفعل لا بد ان لا يوافق في نفسه سواء في الجمال او في الفعل
 الا في عطف اليك في ما فعلنا الحق بمعنى جواز ذلك ولكن في معنى
 قلت في معنى التوفيق اجابنا على ما سبق في معنى التوفيق في معنى
قال ولما لم يوافق في معنى التوفيق ما فعلنا العقل ما حصل في معنى التوفيق
 وسواء اعم **قول** لما كان احراز الحق على السائر في بطلان على معنى التوفيق
 ميقنا على ان توفيقا ما فعلنا العقل معناه ما فعلنا به وبقدره في معنى التوفيق

[illegible]

اشارة ما في مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عند وثبت
 وهذا اعم مما في نفس الامر لا يمكن ان ادراك الكواذب يكون ان الكواذب حاصلا
 لنا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو كلفه ولا يجوز
 ان يراود في التوفيق ما في نفس الامر وجوده فان ذلك قوله ولا يمكن مطلقا في نفسه
 فاذ لم يكن لان المراكلف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر ونحوه في الجملة
 الكعبه خلاف ما في نفس الامر ويخرج على هذا الجواب ان من ان كان الكلام السلطاني
 فقلنا لان ما عند العقل لهذا المعنى فتناول الامر الكاذب كما صرح به الجيب
 ونحوه قوله الذي انما ثبت الربع العقل يكون عند جاز في ما عند العقل لانه
 يحصل عنده وان كان في كاذب ما يخرج عن معرفته الحجاز في خلاف ما عند العقل
 فلا يبطل في طوره كما في حديث قال انما ثبت خلاف ما عند المظلم دون ما
 عند العقل لولا ما في قوله مثل قول الذي انما ثبت الربع العقل والظاهر
 من سائر المقتضيات ان المراد ما عند العقل ما لا يتفق عليه ولا خلافه ما في نفسه
 لانه قال اذ ليس في العقل اشتراك في لفظ الخلفه نفس الكعبه ولا اشتراك
 ان يعرفه الا بوجه واحد الجند وعلى هذا يبطل السؤال عليه مطلقا ان العاكس
 ووجه ايضا ما في علمه صريح طلاه من ان قول خلاف ما عند العقل فتناول قوله
 الذي انما ثبت الربع العقل لانه انما ثبت الربع العقل فتناول قوله
 لا نقاب او ما في نفسه من لا يعتقد الذي العاقل لانه نقاب ما في نفسه عند
 فتبين ان ما في نفسه عند غيره يدامه ولا يتغير من طاهر ان يعتقد بغيره
 وانما ما في نفسه عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه فانه انما ثبت الربع من
 هذا القبيل وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى حيث قال فانه لا يسمي طلاه
 ذلك مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

والظاهر ان المراد ما عند العقل
 هو الذي لا يتفق عليه ولا خلافه
 ما في نفسه عند غيره
 ويدل على ذلك قوله
 لا نقاب او ما في نفسه
 من لا يعتقد الذي العاقل
 لانه نقاب ما في نفسه عند
 غيره يدامه ولا يتغير من طاهر
 ان يعتقد بغيره وانما ما في نفسه
 عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه
 فانه انما ثبت الربع من هذا القبيل
 وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى
 حيث قال فانه لا يسمي طلاه ذلك
 مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس
 الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

والظاهر ان المراد ما عند العقل
 هو الذي لا يتفق عليه ولا خلافه
 ما في نفسه عند غيره
 ويدل على ذلك قوله
 لا نقاب او ما في نفسه
 من لا يعتقد الذي العاقل
 لانه نقاب ما في نفسه عند
 غيره يدامه ولا يتغير من طاهر
 ان يعتقد بغيره وانما ما في نفسه
 عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه
 فانه انما ثبت الربع من هذا القبيل
 وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى
 حيث قال فانه لا يسمي طلاه ذلك
 مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس
 الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

اي

الامر للعقل متفعا عنده وان لم يدرك العقل بعد اليه ما عند آية في قوله
 في نفس الامر طرف الخلفه وكان الحسب توبع بعينه ما عند العقل فتناول
 ان قوله خلاف العقل معناه ما خلاف ما عند العقل كما مقتضيه سوق طلاه
 فان عرفت عليه مطلقا ان العاكس بهذا والحوار عن السؤال على مطلقا ان
 الطرعا اوضح في الشرح فانما يتم على ما في ما في ما عند العقل لانه اذا عرفت
 حصل عنق وثبت لانه قوله خلاف ما عند العقل يخرج العقل الجاهل على
 فلا يصح ان يتولى انما ثبت خلاف ما عند المظلم دون ما عند العقل يخرج
 قد لا يحصل فتنازل **قال** وما يحل ان اراد غير ما هو في اللفظ **اقول**
 انفس على من في المعنى ولم يذكر ما هو عند المظلم في الحقيقة لانه ما هو
 له اذا اطلق يتبادر منه ما هو في نفس الامر واذا لوحظ منها ان تعرف
 الحجاز مذكور في مقابلة تعرف الحقيقة ناسب ان يراود ما هو عند المظلم
 في الظاهر لانه مضمون به عنك وانما ما هو عند المظلم في الحقيقة فليس غبار
 عند الاطلاق ولا شبهة فيها فمذكور في قوله واما في ما بعد قوله اوله
 يخرج عن تعرف الحجاز في قوله الواحد انما ثبت الله العقل فتنازعا حاله على الذي
قال اراد ما لا سوادا ما هو لانه في اللفظ **اقول** لانه ان قولنا ما هو
 اذا اطلق يتبادر منه ما هو في نفس الامر كما انما في الله لا ما هو لانه مذكور
 فتناول للاقسام المذكور وانما في نفس اللفظ انما في اللفظ والتوفيق وقد
 سبق بحقيقة **قال** واستسهل الى الحجاز العلي اراد لانه **اقول**
 من الاقسام الاربعه جارية في الحقيقة واسلم ما ذكر في الحجاز بعينه
 اذا صدرت عن الذي تنازل اعتقاد **قال** واما على مذهب السلطاني
 فمعه اشكال **اقول** وذلك ان الكلام المتخيل على اسناد حقيقي لا يستلزم

والظاهر ان المراد ما عند العقل
 هو الذي لا يتفق عليه ولا خلافه
 ما في نفسه عند غيره
 ويدل على ذلك قوله
 لا نقاب او ما في نفسه
 من لا يعتقد الذي العاقل
 لانه نقاب ما في نفسه عند
 غيره يدامه ولا يتغير من طاهر
 ان يعتقد بغيره وانما ما في نفسه
 عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه
 فانه انما ثبت الربع من هذا القبيل
 وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى
 حيث قال فانه لا يسمي طلاه ذلك
 مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس
 الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

والظاهر ان المراد ما عند العقل
 هو الذي لا يتفق عليه ولا خلافه
 ما في نفسه عند غيره
 ويدل على ذلك قوله
 لا نقاب او ما في نفسه
 من لا يعتقد الذي العاقل
 لانه نقاب ما في نفسه عند
 غيره يدامه ولا يتغير من طاهر
 ان يعتقد بغيره وانما ما في نفسه
 عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه
 فانه انما ثبت الربع من هذا القبيل
 وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى
 حيث قال فانه لا يسمي طلاه ذلك
 مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس
 الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

والظاهر ان المراد ما عند العقل
 هو الذي لا يتفق عليه ولا خلافه
 ما في نفسه عند غيره
 ويدل على ذلك قوله
 لا نقاب او ما في نفسه
 من لا يعتقد الذي العاقل
 لانه نقاب ما في نفسه عند
 غيره يدامه ولا يتغير من طاهر
 ان يعتقد بغيره وانما ما في نفسه
 عند المظلم الصحيح وكثيرا في نطقه
 فانه انما ثبت الربع من هذا القبيل
 وتعل السلطاني اشار الى هذا المعنى
 حيث قال فانه لا يسمي طلاه ذلك
 مجازا وان كان في خلاف العقل في نفس
 الامر وان كان في مخالفة نفس الامر

فحينئذ مذهبنا ناستج لما نقوله اذ اذنبت للابل لم تحاطك الاجل حتى لك عليه
ثم قلت اذ نسي بذلك حقك عليك وقد صدقك فعل عو القدوم الاجل وان
هو الحق لك لئلا ينبت من القدوم بائنا لافعال واسندت لالهي فان اردت
لما لا يقدم الحق على القدوم كان بجرازا لغوا والاسناد حقيقة وان اردت به
معناه الحقيقي وربيت الهي يقدم مع غيره من العوارض على الحق المقصود من
الظلام هو التشبيه بترتيب السند الاقدام اليه من الاستيعان بالكتابة واذا ثبت
للاستيعان الحق للقدوم على تقدير وجهه هناك في ثلاثة الافعال وجعلت في
المقصود من الظلام نحو الاستعداد والتشبيه فمما كان في اسناد الاقدام لالهي
مجازا اعتقلا وليس هناك فاعلم تحقيق اسناد الاله كان حقيقة فان قلت
اذا كان في القدوم ناسيا عن اقدام وكان هناك مقدم تحقيق فاريد تشبيه الحق بذلك
للتقديم وايراد في صورة على طرق الاستيعان بالكتابة او اردت نقل منه لالهي
على طرق الجواز العقلي مبالغة في ملازمة الفعل لان في هذا جميعها في اسلوب وان
واما اذا كان للوجود عو القدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم تحقيق فليس
تشبيه بل الحق وكيف ينقل الاستعداد منه الى الواقع فائدة في ذلك قلت لما ان
الشيء يشهد بام تحقيق ويبرز في صورته لبعض من الافراض المتعلقة بتشبيه كذا
يشهد بام عو القدوم يبرز في صورته كذا كاشفة الفاعل بالاسباب القول وطلب
الزعم بروس الشياطين فلا اشكال في الاستيعان بالكتابة واما نقل الاستعداد
فالمقصود منه المبالغة في ملازمة الفعل فان اردت القدوم وحده والاراد
البا لعدة في ملازمة القدوم يقوم هناك اقدام ومعين وينقل اسناد الاقدام
منه على العالم فان نقل الاستعداد من المتوهم كقول من المحقق فيحصل فرض
المبالغة في الملازمة فقل ان لفظ اقدام متعلق فيما هو معنا حقيقة لشيء
المستعمل

الاسناد

لغز الان ذلك المعنى **مؤمن** هو مؤمن قد تلقى بوضوح صحيح وفائدة
جديدة وليس له داخل حقيقي حتى لو اسند اليه ان حقيقة فاني قلت **الفاعل**
الحقيقي للاقدام المؤمن هو ذلك المقدم المؤمن نادا اسند اليه حقيقه قطعاً
قلت **لا معنى لاسناد** الى الفاعل المؤمن بخلاف نقله منه الى الداعي فانه
يساوي نقل اسناد الفعل الحق من الفاعل الحق فيتحصيل الفرض المطلوب
كما هو ثبت استاذنا بخلاف ليس له حقيقة كما اراد الشيخ وبطل ما نطقت
السلكة من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس اي اقدس نفس وان
فاعلي السرور والعبود والزيادة تحقيقة هو الله **قال** وعين الرابع
بان التوقف انما هو بسبب بعض الازرار **اقول** لم يرد انما يجوز
الاطلاق لا توقف منه اطلاق الرئيس ونحن علمنا ان ذلك ليس الكلام في
تركيب السلكة واظلم في رد ادعاءنا جواز ذلك فانظر انما اسعد
في البلاء السليمة من اصل الاسلام وبالحاجة عليه انهم على الجواز في كل شيء
بصرفات على حسب اعتقادهم والواقع انهم التوقف على الجمع فكأن ثبت التزم
وعنه عيسى ما اورد الشارح من انه لو جمع ذلك لوجب عندنا ما ليس
بالتوقف ان توقف محمد مثل تركيب على التزم ان السلكة لزمه انه
لو جمع عليه التوقف البلاء انما يكون بالتوقف في حقيقة على الجمع فانه لا ينفك
انما عراب البلاء المذكور من ان يذهب الى التوقف ولا الزم الا ان
يبين بطلان اعتقاده ذلك وان ثبت من ذهب اليه وما انما يكون
بالتوقف من عدمه فلا اعتقاده فانه يجب عليهم الاقدام ما لو لم يكن **وركا**
لم ينفوا بعض ونحن نصرناهم في كلامهم **قال** وهو مقدم على الاتيان
بدل ان فوجده الحادث على عدمه **الفرع** وانما خوفنا الفاعل لا يجب
لذلك

الشارح يقول
منهم من لم يقف
مراد السالك

اور دھن انا
دھن انا انا انا
بلکہ انا انا انا

الشيخ

من ان دعائي

لا ينبغي هذا

افور

١٠

في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا

في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا

في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا
في السور اذا كان يجوز ان يكون لعدم الزاوية
حالة الشغل لها فلا بد ان الشغل يكون انشغافا

ما فعله من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب

الرجوع الى علم ولو قلت رب وجل كريم واخيه اويوب شاه سوزا وخواجها
 انما لان الغيرة مودة لرحومهم الى كرامه محضه مضغه وانما قلنا الشان وضعية
 انهم من الخصال المعينة عند الغياب نحو قولهم جاز وجل تعود او جل
 مواجك لان رجلا لم يوضع للاشياء المحضه وكذا الخ من الخصال في علمه ورجل
 اذ اعلم المسلم بعينه اذ ليس فيه اشان لا وضعوا ولا استحقاقا لا في ذلك ولا في الخ
 الاسلام حال اشتراكها اذ يشاء رطل واحد منها لا يخص من حسب الوضع ويحل
 فيه انما الغني يراد بالعلم الى كرامه محضه قبل الخي وكذا في الخوف ما كرام
 العبد اذ كان في الموضع كرامه محضه لانه اشير بها الا خارج منها ما يخص
 من كلامه طوبى على من خرج اذ لا حاجة بنا الى فصله او اطاله وانما المقصود
 انفسه على ما ذكره في العباد وكفنه تعرف الشان فيها وانما يجب على الدان
 فيها على الامم فهو بدلي في الخان السبب بالخلف واوب لانه الامم وانما بالخارج
 ما شاق في الامم **قال** بل يرد ان كرم الله اواحسن الله نتجه الى الخان
اقول سبب اخراجه في معنى الخطاب لما عده في تارة المقصود كما نرى
 اجترت على واحد في علمه في الخطاب وخالفه في ذلك في تارة المقصود وقولنا
 لسوء معاملة **قال** وهو موضع لشي مع جميع مستحقة في الخان **اقول**
 يخرج من هذا الموقف الاسلام الجسدية والواجب ما به موضوعه لما عده مع
 جميع المستحقات الذمعية لا يستلزم اشتغال العلم بها على الايراد والرجوع
 بل ما علمنا في بعضه في العلم والاحكام والمقصود تعرف الاسلام المحقق
قال ابتداء في اول مره واحده برعن احضار ثانيا بالخلف الغائب
اقول افلا سأل في الموقف سلام العهد الخارجي بالخلف الغائب في الاحضار
 ثانيا لتعرف على علمنا على مقدم الذكر محققا او بتدبيره في هذا العهد كما

في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب

في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب

في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب

في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب
 في هذا الكتاب من الخصال في هذا الكتاب

قال وبعد التباين والقياس لا يقتضي **اقول** مشرطاً لما لا يقتضي تفسيراً لشيء
 ذلك من هذا التباين من وجهين يقتضي الشئ احدهما ان المفهوم من لفظ التباين
 لا يقتضي تفسيراً وانما لا يلزم التباين مع القيد الاخر في الموقفي **قال**
 يقتضي لفظ التباين **اقول** ان اذا جعل هذا القيد لفظاً من سائر المعارف
 فليس في ما سبب منقوضه الاصل في لفظ التباين **قال** وحديث
 منقوضه **اقول** قيل جدياً فيجعل ان يكون على فرضي شيء وان لم يكن التباين
 وان لم يكن على فرضي شيء فيكون التباين لا يكون الا في المقادير التي لا يتباين
قال جعل لفظ التباين **اقول** قيل جعله على ما يطرأ في الوضع ابتداءً
 انما يطرأ في التباين عند رتبة الاسماء ان الرتبة من الصفات الغالبة عليه
 وتكونه وذلك لان التباين احصا من اسم العدد والرقم به به فاما **قال**
 وما يدل على ان الكتاب لفظي لهذا الاعتبار في قوله لا يكون من الكتاب في شيء
اقول نقابل ان نقول لما كان ذلك الشخص مشهوراً بهذا الاسم وحلوه
 يكون جدياً خاصاً وكونه جدياً عاماً منهم من هذا الاسم في ان يكون كساده من
 خلاف قولك هذا الرجل فانه لا منهم منه ذلك المعنى وان اردت بذلك
 الشخص بعينه ولا تعدد ذلك فانه حان اذا اطلق على سبب فتم منه كونه
 جواً او اذا جرد عند هذا الرجل لم يتم وتوضيحي ان انصافاً لهذا المعنى
 انما لو حظه معنى ما اشتهر به من اطلاق اسم الله لعب وحاتم علماً فانه من
 حيث انهما مودولا لا سدى في الاسمين معلوماً للاشتراك في المعنى فبان
 ان يكونا كاشين معاً ولو كانا لهما دلالة اسماء في القرآن في الاشتراك لكانا
 متماهيناً في معنى الكتاب ما سبب في الوضع انما في العمل وكون الاول الى الاصل
 والحق وجب انما في هذا ارضنا ما والاول في ذلك من انهم قد خبروا في ذلك
 في العمل

في امكن المعاني الاصلية ويدل عليه ان بعض الكثرة نادى ابا بكر مصنفه
 يا ابا الفضل **قال** لا تسمى في طلب يعرف مدلوله بالقلب والعين **قال** لان
 وضع الموصولة على ان يطلقه الى قوله فلما كانت الموصولات معارف
اقول في كل من باب التوضيح بحسب معرفة المصنف واثباته الى علمه
 بعد قول المصنف وخصوصاً في قوله ولهذا قال الادباء والمؤلفون ما يعرفون في
 وسبائك فريد من نوعه لانه فيما سبب **قال** فقد كنت لقيت من معرفة ادراكه
 من موصولة ان **اقول** في معنى الموصولة والموصوفة المخصصة بواحد
 فانه التخصيص في الاول وضعه دون الثانية وتخصيصه في الموصولة فيها
 اشارته الى علم المصنف بجميع من حيث هو بعينه عند مجازة موصوفة
 فانه وجب عليه بالنسبة الموصوفة لا يقتضي تعيين الموصوف عند وايضا
 الموصوفة تتعلق في ذلك المعين اما لانها موصوفة للمعاني وضاعاً عما
 لانها موصوفة لمفهوم كلي وتكمل في جزئياتها المعينة والموصوفة تتعلق في مفهومها
 كلي وان كان متخفاً في معنى فلو فرضنا تعدد مفرد في طلبك وانما
 كان قصدك الى تعيين فلو فرضنا معرفة بتعيين بها ما قصدت فانه احتياج في الطلب
 ان تستفحها القرينة عليه كانه ذلك استغفار عن المعنى الذي هو في بعينه
 وانما استغلت الموصوفة كانه مقصودك مفرداً كلياً ولم يكن لك حاجة الى ان
 قرينة فلو فرضت هناك استغفار لم يكن معقولاً بل ان كان موضوعه بل بافرا وذلك لضعف
 الحق حيث لا يجد خارجاً الا في ضمن معنى **قال** والاي الى وجهه سادس
 الى الطريقة فنقول عملت هذا العمل الى قوله كمالاً صادف في علم البديع بهذا النوع
 يقتضي استدراك لفظ البناء وانما يقال والاي الى وجهه فانه خبر على وجهه مختلفة وطرق مختلفة

وليس بناء اجناس مختلفة بشرا بباراد المسند اليه موصولا اليه واحد منها قال انما
 اليه واحد منها الى طريق محير وجنبه كما اعترف به حيث قال فانه فيما عدا الى ان يحكم المنه عليه
 امر جنس العقاب فانه قلت فلعل جعل البناء على المنه وجعل اضافة الى محكم لبناء على غير جنس
 شياء كجاءني عنه قوله الى ان يحكم المنه قلت هذا انصف وهو موقوف مستغنى عنه لانه محير وان
 كان موصوفا بانه مبنى كمن لا يدخل له في الاعداد فانه قلت محكم المطلق لا يوصف بالبناء بل
 محكم البناء في المسند اليه لانه بناء راسي على اخر يستدعي تقديم الاخر عليه كما يشهد به كلامه
 في فصول المسند اليه لا يشك ان الاعداد الى جنس محكم انما يوصف مع فاقه فانه قال او
 الاعداد الى جنس محكم فقلت هذا في قدر صحيحة لا يندفع به في من النصف والاستغناء كما لا يخفى **قال**
 فحق قوله انه الذي لا يشك ان الاعداد الى جنس محكم على من جنس الرفع الى قوله ثم فيه موضع تعظيم
 بناء به لكونه فعل من رفع السائر التي لا بناء ارفع منها واعظم الانواع في كونه هذا الكلام مستغنى
 على الاعداد بالمعنى الذي ذكره وعبر التوضيح بتعظيم بناء محكم لانه ذلك محير لا يدخل له في فاقه
 تعظيم محكم فكيف يجعل ذريعة الى التوضيح وانما كانت تعظيم من جنس البناء في محكم بناء محكم
 الواحد وانما ان هذا الصفة تسمى الى ان يحكم على موصول من جنس البناء او لا تدعى اليه فاما محكم
 حال التعظيم او لا تدعى اليه فقلت لو قدمت بني لنا بناء من كل السماء كان التوضيح تعظيم البناء باقيا
 على حاله ولا ايراد فيه بالمعنى الذي ذكره فقلت **قال** فاعلم انما طريق بناء محكم باني على محكم محكم
 وتعظيم كنه التعظيم في محكم محكم كمن في ذلك الاعداد ذريعة الى تعظيم بناء لبناء على حاله
 في فصوله قد حذر من تركه ببناء شياء بل انما يستغنى عن تعظيمه وتوسل به اليه موصوفه محكم الى ان يكون موصوفه
 امانة التعظيم متغادة في عدم معرفته بمصنفه واما ان الشبهة في محكم محكم موصوفه موصوفه في محكم
 في محكم البناء موصوفه واما كونه فاقه الكلام من منتهى لفظ على فاقه فانه موقوف فيما اذا هو موصول
 محكم الى محكم بالعلية مع ان تلك الامور متغادة ايضا على حالها وفعلها فاما ان مسند هذه الامور
 وذريعة انما يشترط بين محكمين لا يختلف بان تقديمه والآخر لانه لكل واحد منها خصوصية متغادة ذلك
قال والاصل ان من العادة قد فرغ من شرحه في هذا الوجه في الاعداد الى وجه بناء محكم بالعلية والسبب

اقول

في التي الحق الاصلية وذلك على ان بعض الكثرة نادى بالبرهنة فقال يا
 ابا الفضل **قوله** لان الخطاب لوف مولود بالقلب والعين وقوله
 لان وضع الموصوف على ان مطلقه لا يتولد له فاقه لانه لا يتولد له
قوله يشوكل في هذا ان التوضيح انما يوجب موضع الخطاب وانما
قوله ان في الوجود ما هو على وجهه وسبب الثبوت المحرك للبناء
 اشكل الامر في محكم الذي يحكي السائر وان التي حشرت وان في الوجود ما هو على
 وسبب لاسناد الله وبناء محكم طرقة في العلم وكان لفظ البناء واقفا
 موقفا فان على بناء محكم وربطه بالبناء الذي في قوله فاقه لانه لا يتولد له
 ان الذي يشوكل في هذا ان سبب وجوده في محكم في محكم فاقه لانه لا يتولد له
 للدخول في محكم لانه سبب محكم على وجهه باعثة لفظ لاسناد الله وبنيان
 عليهم وقد يكون محكم لانه كانه قوله ان التي حشرت فان الضرب المذكور معلول
 لاول المحكم مع انه سبب باعث على ربطه والى محكم بها وبنيان عليها وقد
 يكون محكم محكم في نوع ارتباطه بالبناء الذي كانه قوله ان الذي يحكي السائر
 فان سببها وان لم يكن على محكم المحكم ولا معلولا له كانه محكم محكم محكم محكم
 حاملة لفظ على ربطه في محكم محكم واما بالمصنف فاقه لانه الذي في محكم
 فان في محكم محكم على محكم لكونه البعض شيئا عظيما ولا معلولا له بل هو
 شاف لم يجب الظاهر وسبب البناء عليهم وربطه بهم ان على البناء في محكم
 وزعمه الى العظم والاثانة والحقائق والاشبه على الخطا بلا اسكان فان
 لم يشطط البناء لعدم المبني على جعل محكم على الربط وجعل المحكم المحكم
 لان اربابنا متشاورا لا لاسمهم والعلية وان اشطط كان المقصود بيان
 احوال الاسم وموقف حال العلوية بالمقاييس كونه على محكم محكم محكم

في التي الحق الاصلية وذلك على ان بعض الكثرة نادى بالبرهنة فقال يا
 ابا الفضل **قوله** لان الخطاب لوف مولود بالقلب والعين وقوله
 لان وضع الموصوف على ان مطلقه لا يتولد له فاقه لانه لا يتولد له
قوله يشوكل في هذا ان التوضيح انما يوجب موضع الخطاب وانما
قوله ان في الوجود ما هو على وجهه وسبب الثبوت المحرك للبناء
 اشكل الامر في محكم الذي يحكي السائر وان التي حشرت وان في الوجود ما هو على
 وسبب لاسناد الله وبناء محكم طرقة في العلم وكان لفظ البناء واقفا
 موقفا فان على بناء محكم وربطه بالبناء الذي في قوله فاقه لانه لا يتولد له
 ان الذي يشوكل في هذا ان سبب وجوده في محكم في محكم فاقه لانه لا يتولد له
 للدخول في محكم لانه سبب محكم على وجهه باعثة لفظ لاسناد الله وبنيان
 عليهم وقد يكون محكم لانه كانه قوله ان التي حشرت فان الضرب المذكور معلول
 لاول المحكم مع انه سبب باعث على ربطه والى محكم بها وبنيان عليها وقد
 يكون محكم محكم في نوع ارتباطه بالبناء الذي كانه قوله ان الذي يحكي السائر
 فان سببها وان لم يكن على محكم المحكم ولا معلولا له كانه محكم محكم محكم محكم
 حاملة لفظ على ربطه في محكم محكم واما بالمصنف فاقه لانه الذي في محكم
 فان في محكم محكم على محكم لكونه البعض شيئا عظيما ولا معلولا له بل هو
 شاف لم يجب الظاهر وسبب البناء عليهم وربطه بهم ان على البناء في محكم
 وزعمه الى العظم والاثانة والحقائق والاشبه على الخطا بلا اسكان فان
 لم يشطط البناء لعدم المبني على جعل محكم على الربط وجعل المحكم المحكم
 لان اربابنا متشاورا لا لاسمهم والعلية وان اشطط كان المقصود بيان
 احوال الاسم وموقف حال العلوية بالمقاييس كونه على محكم محكم محكم

انه يكون فيها مستغنى عن حور اللفظ المستعمل فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر **قال** وحواله انما لا تم الى **القول** اذا كان تولف الحسن
 عيانا عن حضور الماعية في الذهن وتولف العهد في حضوره ومعاني او
 او اذ معدته منها لم يكن اختلاف فيها مع معنى التولف حقيقة اعني الحضور في الذهن
 واما ان الحاضرة احدتها الماعية وفي الافراد والافراد فهو اختلاف لا يرجع
 الى موعود التولف اعني الحاضر لا العهد نفسه فلو لم يكن الحضور في احدتها تولف عهد
 وفي الافراد تولف جنس كان نحو الاصطلاح والاطلام منه واما الطلام في حقيق
 معنى التولف الجبني وبما ان حقيقة ما هي واسطحة نبع على ذلك حيث قال
 لا في تولف العهد ليس شائرا للتصوّل الحاضرة التي هي حقيقة او محال فيقال
 في معنى تولف العهد وحده انه مجرد التصوّل الحاضر وليس شائرا
 فنعلم منه ان لو كان الحاضر بانه او اذ المخرج من حقيقة تولف العهد والحق
 ان معنى التولف مطلقا هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود الى معلوم
 حاضرة الذي ما في ريشه لذلك ان صاحب الكشاف قد عرف الجبني في الخبر
 ما ان اشارة الى ما موقف على احد من ان الخبر ما هو وان الشرح ان الحاجب خرج في
 الايضاح ما في زيد موضوعه معهود على معنى مخاطبكم وما في كلام زيد
 معهود بينكم بحسب معنى العهد المعهود وان السطر اختاره اللام ان
 معناه العهد وما يحمله اذ استقرت كلامهم وتحقت محموله استقرت
 فاذا ذكرنا ما لا يعنى الافاضل التولف المقصود به معنى عند السامع من حيث
 انه معنى كانه اشارة الى ذلك الاستدلال واما التكرار مقصود به التفتت
 النفس الى المعنى من حيث انه ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا في
 نفسه كمن يفتي مصاحبه العاصي وملاحقة في جنبي وميتة في شعور في فكر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

من تأمل مدلول اللفظ
 المستعمل فيها والوحدة
 السابقة من انضمام
 التواتر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

ذلك مقدم على ان فهم المستغنى عن اللفظ المستعمل فيها والوحدة السابقة من
 ان يكون المعنى مستغنى عما في بعض ما في معنى عند السامع فاذا ادى باسم
 على معنيي فاما ان يكون ذلك الاعتبار ان يكون المعنى متعينا عند السامع
 متعينا في موعده ملحوظا معه او لا فالاول يسمى موعده والتكرار في قوله تعالى
 الى معنى المعنى وحقيقته ان كانت حور اللفظ يسمى على ما حقيقته ان كان الحاضر
 الموعود حيا وما معه كاسمه او شخصيا ان كان زوا منها كزوا او كذا كذا
 وان لم يكن حور اللفظ فلا بد من ارجاع حور اللفظ الى ذلك مثل الاشارة
 في اسما الاشارة وتكريره المعنى والخطاب والعينه في الضمير ولا يصح المعلق
 في اللفظ في غير جملة الموصولات والمضافات الى المعاني في اللفظ والافراد
 في المعاني اما ان يكون معنى التولف مطلقا هو العهد في الجملة كمن جعل
 اشارة ما حجب نفاوت ما في حواضه ونسي على اسم محض وان الاعلام
 الحجب وان كانت تملأ اعلام حقيقة لا اعلام الشخصية اذ في كل من اشارة
 حور اللفظ لا حضور الحسي في الذي قال في سبوره اذا قلت اسما ولا نكيت
 الحزب الذي من شأنه كيت وكيت وان الفرق بين اسما واسدا اذا كان
 موعودا الحجب من حيث موكب الاشارة وعدمها كالسبي واحدا الاسد
 فالاشارة منه ما لا كره ووزن حور اللفظ ثم نقول اذا دخلت اللام على اسم
 حجب فاما ان اشارتها الى حجب معينه فوالا كانت او اذ اذ كره حجب
 او قد نوا ونسي لام العهد الخارجي واما ان اشارتها الى الحجب نفسه واما
 ان مقصود الحجب من حيث موكب التوفيات وكذا قولنا الرجل جليل في الزمان
 ونسي لام الحجب والطبيعة واما ان مقصود الحجب من حيث موعود حجب
 الاشارة بمرئيه الاحكام الحجب عليه التاثير في موعدها اما في جميعها كما في

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

في قوله تعالى
 انما يكون فيها مستغنى
 عن حور اللفظ المستعمل
 فيها والوحدة السابقة من
 انضمام التواتر

انما الخلق الخلق و هو الاستقراق او في بعضها وهو المذهب الذي في فاني قلت
 سلا جعلت الجواز كالحادي كذا في سني والاستقراق واجعله الحسني قلت لان مؤثر
 الحسني في فاني في معنى من افراده بل يحتاج في الموضع لغيره ثم الظاهر ان الاسم
 المجهول كالحادي له وضع اخر ياناه وهو صيد كل مذهب ومثله في وضعها كما
 مروا حاجته الى ذلك في العهد الذي في والاستقراق والثوب الحسني اذا جعل الحادي
 الاحياء في موضوعه لا طيات من حيث في **قال** وانا اورد البيان بلا التي في
 الحسني لانها في الاستقراق لا يخرج **اول** يعني انه لا يثبت ان الاستقراق المزد
 اشمل من الاستقراق الحق اورد بيان في غير مذهب في سلا التافه الحسني لانها
 في الاستقراق لا يخرج لاجل لا يقع ان يخرج منه فداصلها لاجل من موضوعه
 في الاستقراق اذا اجاز ان يخرج عنه واحد او اثنين جاز في غيره من الجوز بالطريق
 الا لا يقتضيه ذلك ثبوت المذهب في **قلت** كيف يكون نحو لاجل فصلا في الاستقراق
 مع جواز مخرج واحد او اثنين منه واما ذكر في الشرح من الموضوع فلهذا يخرج
 ما كان المذهب في **قلت** نحو لاجل في في الاستقراق اورد مدلوله ولا يخرج عنه في
 من الجاهات كما ان لاجل في في الاستقراق اورد مذهب ولا يخرج عنه في من الاحاد
 يخرج واحد او اثنين من لاجل لا يقع في ملك الموضوع اذ ليس من افراده مدلوله
 ويحل كلامه على خصص الموضوع المذهب لاجل لان ما ذكر من البيان مستر كونه
 ومن الجوز فاني **قلت** لاحدا في في لاجل في الدار الازد ولا رجال
 فيها الا في مدلوله ولا يكون في منها فصلا في استقراق احاد مدلوله **قلت** في
 لا موجب لخصصها لا يقع في كون اللفظ فصلا في في اسماء العدد ومع كونه
 موضوعا في معناها وقد حقق ذلك في موضع فاني **قلت** اذا قلنا ليس في الازد
 المراد رجل بل رجلان او رجل واحد وقلنا ليس فيها رجل بل رجلان او رجلان في

الاستقراق في
 الجواز كالحادي
 كذا في سني
 الاستقراق
 واجعله الحسني
 قلت لان مؤثر
 الحسني في فاني
 في معنى من افراده
 بل يحتاج في الموضع
 لغيره ثم الظاهر
 ان الاسم المجهول
 كالحادي له وضع اخر
 ياناه وهو صيد كل
 مذهب ومثله في
 وضعها كما مروا
 حاجته الى ذلك في
 العهد الذي في
 والاستقراق والثوب
 الحسني اذا جعل
 الحادي

في الاستقراق
 في موضوعه
 لا طيات من حيث
 في قال وانا اورد
 البيان بلا التي في
 الحسني لانها في
 الاستقراق لا يخرج
 اول يعني انه لا يثبت
 ان الاستقراق المزد
 اشمل من الاستقراق
 الحق اورد بيان في
 غير مذهب في سلا
 التافه الحسني لانها
 في الاستقراق لا يخرج
 لاجل لا يقع ان يخرج
 منه فداصلها لاجل من
 موضوعه في الاستقراق
 اذا اجاز ان يخرج عنه
 واحد او اثنين جاز في
 غيره من الجوز
 بالطريق الا لا يقتضيه
 ذلك ثبوت المذهب في
 قلت كيف يكون نحو
 لاجل فصلا في الاستقراق
 مع جواز مخرج واحد
 او اثنين منه واما ذكر
 في الشرح من الموضوع
 فلهذا يخرج ما كان
 المذهب في قلت نحو
 لاجل في في الاستقراق
 اورد مدلوله ولا يخرج
 عنه في من الجاهات
 كما ان لاجل في في
 الاستقراق اورد مذهب
 ولا يخرج عنه في من
 الاحاد يخرج واحد
 او اثنين من لاجل لا
 يقع في ملك الموضوع
 اذ ليس من افراده
 مدلوله ويحل كلامه
 على خصص الموضوع
 المذهب لاجل لان ما
 ذكر من البيان مستر
 كونه ومن الجوز فاني
 قلت لاحدا في في
 لاجل في الدار الازد
 ولا رجال فيها الا في
 مدلوله ولا يكون في
 منها فصلا في استقراق
 احاد مدلوله قلت في
 لا موجب لخصصها لا
 يقع في كون اللفظ
 فصلا في في اسماء
 العدد ومع كونه
 موضوعا في معناها
 وقد حقق ذلك في
 موضع فاني قلت اذا
 قلنا ليس في الازد
 المراد رجل بل رجلان
 او رجل واحد وقلنا
 ليس فيها رجل بل
 رجلان او رجلان في

مدخل عن كل من بعض الاحاد فاني في فاني فاني قلت في ان ليس
 رجال في سني الصبي عاق على اسد فاني لا اورد مدلوله في سني
 الظاهر في في الموضوع صيد كل مذهب ومثله في وضعها كما
 مروا حاجته الى ذلك في العهد الذي في والاستقراق والثوب الحسني اذا جعل الحادي
 الاحياء في موضوعه لا طيات من حيث في **قال** وانا اورد البيان بلا التي في
 الحسني لانها في الاستقراق لا يخرج **اول** يعني انه لا يثبت ان الاستقراق المزد
 اشمل من الاستقراق الحق اورد بيان في غير مذهب في سلا التافه الحسني لانها
 في الاستقراق لا يخرج لاجل لا يقع ان يخرج منه فداصلها لاجل من موضوعه
 في الاستقراق اذا اجاز ان يخرج عنه واحد او اثنين جاز في غيره من الجوز بالطريق
 الا لا يقتضيه ذلك ثبوت المذهب في **قلت** كيف يكون نحو لاجل فصلا في الاستقراق
 مع جواز مخرج واحد او اثنين منه واما ذكر في الشرح من الموضوع فلهذا يخرج
 ما كان المذهب في **قلت** نحو لاجل في في الاستقراق اورد مدلوله ولا يخرج عنه في
 من الجاهات كما ان لاجل في في الاستقراق اورد مذهب ولا يخرج عنه في من الاحاد
 يخرج واحد او اثنين من لاجل لا يقع في ملك الموضوع اذ ليس من افراده مدلوله
 ويحل كلامه على خصص الموضوع المذهب لاجل لان ما ذكر من البيان مستر كونه
 ومن الجوز فاني **قلت** لاحدا في في لاجل في الدار الازد ولا رجال
 فيها الا في مدلوله ولا يكون في منها فصلا في استقراق احاد مدلوله **قلت** في
 لا موجب لخصصها لا يقع في كون اللفظ فصلا في في اسماء العدد ومع كونه
 موضوعا في معناها وقد حقق ذلك في موضع فاني **قلت** اذا قلنا ليس في الازد
 المراد رجل بل رجلان او رجل واحد وقلنا ليس فيها رجل بل رجلان او رجلان في

حتى يكون استقراق المذهب
 ٣٤

لا يقتضيه

لا يقتضيه

في الاستقراق
 في موضوعه
 لا طيات من حيث
 في قال وانا اورد
 البيان بلا التي في
 الحسني لانها في
 الاستقراق لا يخرج
 اول يعني انه لا يثبت
 ان الاستقراق المزد
 اشمل من الاستقراق
 الحق اورد بيان في
 غير مذهب في سلا
 التافه الحسني لانها
 في الاستقراق لا يخرج
 لاجل لا يقع ان يخرج
 منه فداصلها لاجل من
 موضوعه في الاستقراق
 اذا اجاز ان يخرج عنه
 واحد او اثنين جاز في
 غيره من الجوز
 بالطريق الا لا يقتضيه
 ذلك ثبوت المذهب في
 قلت كيف يكون نحو
 لاجل فصلا في الاستقراق
 مع جواز مخرج واحد
 او اثنين منه واما ذكر
 في الشرح من الموضوع
 فلهذا يخرج ما كان
 المذهب في قلت نحو
 لاجل في في الاستقراق
 اورد مدلوله ولا يخرج
 عنه في من الجاهات
 كما ان لاجل في في
 الاستقراق اورد مذهب
 ولا يخرج عنه في من
 الاحاد يخرج واحد
 او اثنين من لاجل لا
 يقع في ملك الموضوع
 اذ ليس من افراده
 مدلوله ويحل كلامه
 على خصص الموضوع
 المذهب لاجل لان ما
 ذكر من البيان مستر
 كونه ومن الجوز فاني
 قلت لاحدا في في
 لاجل في الدار الازد
 ولا رجال فيها الا في
 مدلوله ولا يكون في
 منها فصلا في استقراق
 احاد مدلوله قلت في
 لا موجب لخصصها لا
 يقع في كون اللفظ
 فصلا في في اسماء
 العدد ومع كونه
 موضوعا في معناها
 وقد حقق ذلك في
 موضع فاني قلت اذا
 قلنا ليس في الازد
 المراد رجل بل رجلان
 او رجل واحد وقلنا
 ليس فيها رجل بل
 رجلان او رجلان في

هذا هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود

اولا قال لان معنى الوجود لا يوجد عقل ولا نقل الى الوجود **اقول** لان الحق يتناول
الافراد المشتركة فهو مفهوم مفرد وسطه هو الواحد من هذه الحفصه المعينه في معرفه
الحق وانما انما على الافراد ما يباين حقيقته او امور متفرد فلا اعتبار به اصلا فكلما
انما الحق والمفرد اذا استقر فاشاء لا لاحاد والمنفرد كذلك تتناول لان المختلف
قال لان الحرف الدال على الاستقراء كونه الشيء ولام التعرف انما يدخل
عليه الحرف على الاسم المفرد وحال كونه مجردا عن الدلاله على معنى الوجود **اقول**
اذا قيل ان اسم الحفصه موضوع للحافض مع وحدته فمعرفة كانه مجرد عن معنى الوجود
واطلاعه على الماهية من حيث هي على سبيل الحافض لانه السعالي اللفظية جزءا من وضع
له الا ان يدعى بغيره فمعرفة حقيقته وقدره لا يكون اشيا وانما اذا قيل انه موضوع
للماهية فهو على حقيقته فان قيل **قال** انما لم يكن الوجود واحدا في موضوع الاسم لا يظهر
يخرج عنها فالاعتراض انما يتوجب على القول الاول وكونه **قال** لكن ان قال
ان اسماء الاجناس التي تتناول في التركيب لبيان السبب والاحكام والما كان اكثر
الاحكام المستقلة في العرف واللفظ جار على ما يباين من حيث اللفظية فمعرفة
لا علمها من حيث هي فمعرفة كانه الاحكام مع اسماء الاجناس في كنه التركيب معنى
الوجود وصواب اسم الحفصه انما يطلق وحده ببيان منه الفرق لا الزمن في اللفظ النفسي
على اختلافه من ذلك الاسم لانه انما على معنى الوجود فاقوا وحده عرف الاستقراء
جود عن سائر الاعراض الذي هو منشأ الاعتراض **قال** ولا نه ان المفرد الدال
على عرف الاستقراء معنى طين وهو لا يجمع الا في اللفظ **اقول** يريد ان اللفظ
الحافض لا افراد الاسم هو متناول لجميع من حيث هو صحيح اذ ليس فيه ملاحظة
وحده وضرورة اصلا بخلاف متناول طين وهو فانه لا ناسه لان افراد الاسم بمعنى
اعتبار الفرق مع الحفصه فان لم يكن معناها كانه امر اخر متغير على ما هو اقل من اللفظ

منه هو الماهية
من حيث هي

هذا هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود
الذي هو الوجود

الحق وضرورة واحد وان وجد ما يعنى اعتبار ما هو من كونه الاستقراء على
المتضايف وانما من متضاهي الحفصه الا افراد لانه معنى اعتبار الفرق ولا يتفق من
اعتبار الفرق مع كونه واحد ولا يذهب على ان الحرف الاول هو المتضاهي
لما هو في اللفظ وانما المتضاهي المتضاهي المتضاهي المتضاهي المتضاهي
المتضاهي وصفه نعمت الحق الى الوجود **اقول** اذا اردنا ان نعرف متضاهي
وصفه بالطول والالكان لكل رجل طولا واما نحو الدنيا الصغر فليس هو رجل
فرد لكونه الخارج من الوصف معفيا بل اريد الحفصه وجود الاسم على الدلاله
على معنى الوجود والخارج لتعريفه ومعنا الحافض على التماثل في الاول ان يدعى
سما **قال** اوله لا طريق الى الحفصه سوى الاضافه فهو غلام زيد
بالبابيه لفتح **اقول** فيه نظير لان الضم الاضافه فحبه ان يكون معلومه
الحافض ايضا في اشياء لا يذهب خبره فان كان الاحتضار طريقا لموصولة
مقال الذي هو غلام زيد بالبابيه ولعل المتصف لم يلفظه الى سائر اوصافه
في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكورة المحتضار **قال** وما يحتمل التعظيم
والاعتدال قوله ان الخافه انما هي عذاب من الرحمن الى الوجود **اقول**
انما دخل على التعظيم كانه ملاحظ في الوعيد والاعتدال بالاعتدال كانه ملاحظ
استحقاق عذاب عظيم لكونه المبلغ في الزجر وانما دخل على التعظيم كانه اظهر
لمزيد شدة عذابه وخوفه من ان يصيبه مفره لكونه ادخل في قبول العصية
فكل من هاهنا سبب المقام من وجه **قال** انما دخل في افراد الدواب من نظيره
معينه الى الوجود **اقول** لم يلفظه لانه انما دخل في افراد الدواب مخلوق من
نوع من النوع فحق في الفرق لانه خلاف الواقع ومنه جديا واما كونه
احسن نظر نوع من الدواب من شخص من الماهية **قال** بل قصد صاحب المتص

الوجود لا يتصور
فانه لا ان التقدير ما فيه
الوجود لا يتصور
فانه لا ان التقدير ما فيه
الوجود لا يتصور
فانه لا ان التقدير ما فيه

على انه متبادل يكون المقام للاداء متخفا او توعلا لشكر المحدث **اقول** قوله
 المحال التي بمعنى شكر المحدث المحقق في خبره ومعنى شكره ايضا فبعبه السلام على
 ذلك ما اراد المثال في شرب المحدثه وقد عني على مثل ذلك في حالات اخرى اراد
 امثله من غير ان باب المكوث عنه ومذاوجه وجيد يخلص عن التعنت التي
 يرتكبها بعضهم في توجيه كلامه **قال** اما الوصف الذي ذكره النعت للمحدث اليه
 فلكونه الى الوصف لا **اقول** اراد بالوصف الذي في الخبر السامع
 المخصوص لانه هو المبين الحاسف او لا والذات والمعنى المعدر الى ان تصف
 اياها ثانيا وبالعرض فلو قال بوله الى النعت كان في الخبر في المراء واوله لخصه
 اشارة الى ان الخبر في ذلك يكون راجع لا ياول عليه قوله واما وصفه لا اليه
 نفسه لانه المعنى المعدر الى ما ذكره واما قال مبينا له حاسفا على معناه يقع
 معنى التبيين في اكتشافه كان الاول لا ينظر اليه نفسه ولكن بالنسبة الى السامع
 ولا يترك على ان الوصف يقع في ذلك الغاء التقوى حتى يصار الى الوصف
 او حار لا يجملة والمثال المذكور في القسم الاول على ان المعزلة والحقا فان
 ذلك الوصف حد للجم الى التوقف على رايهم ومنه مع ذلك اشارة الى عمله
 الاحتياج لا فز في شغل لانه المند في الجهات الثلاث لا تصور الا في مكان
 ثم الغاء راي الوصف الحاسف هو المحقق لانه صفة واحدة بحسب المعنى
 وان كان في ذلك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كما قيل في الجمل العامة في
 الجهات كما ان ذلك حلتها حتى خبر واحد معنى كما قيل مر مع تعدد اللفظ
 والاعراب وايضا الاصل في الوصف محدد فيجب ان يطلق على المتعدد
 مثلا الاصل على ان الوصف المذكور في المتن يعني ذكر النعت وليس منه
 دلالة على كون النعت واحدا او متعديا ومنهم من قال الوصف الحاسف
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد

في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد

في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد
 في خبره فانه لا يجمع بين النعت والوصف في خبر واحد

الحاسف هو الطويل الموصوف ما دعوه فان العرض صفة مخصصة للفظ
 وكذا العرض صفة مخصصة له والعرض وصف الحاسف في العرض
 وحدة لا تستلزم الطويل والعرض من عرض **قال** وعند النحويين
 الملتزم **اقول** الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان السمع انما
 يسمعه منه بلا محتمل كما في رجل عالم ومطالع فلا يكون حارسا في قولنا عني
 حارسا مخصصه وقد تحمل لفظ الاشتراك على ما هو اعلم من المعنوي واللفظي
 ويحمل جارية صفة مخصصة لانه في الاشتراك ما في دفع معنى الاشتراك
 اللفظي وتثبت معنى واحدا فلم يقع في معنى حارس الا الاشتراك المعنوي بل
 افراد ذلك المعنى **قال** فان كان بحسب الوضع تحملا للفظ ومن افراد ذلك
 اللفظ والوضع لانه **اقول** اعلم ان احتمال رجل للفظ ومن افراد
 الرجال بحسب الوضع ليس معناه ان يحسب وصفه فيطلق على جميع
 اي فرد كان بل معناه ان يحسب وصفه فيطلق على معنى كل من الحارس
 من حيث هو او الفرد المنفرد على اختلاف الرائي وذلك المعنى تحتمل ان يحتمل
 في خصوصه من الفرد وفي خصوصه وفي خبره في الاشتراك في اللفظ
 واما احتمال المعارف فانه يشاء من اللفظ فان زيدا ان كان مشتركا في النحوي
 كما في صفة لانه يطلق على خصوصه كل واحد من النحويين لكونه موصوفا
 بانه خصوصه كل منهما وليس لهما معنى لفظي تحتمل ان يحتمل في معنى ان خصوصه
 منها لان ان يقول زيد عني زيد يكون في ذلك اشتراك في اللفظ
 المعارف من اسماء الاشياء والوصولات ومنه انما يشاء من اللفظ انما كان
 الموصوف بلام العهد المجازي كالرجل فيطلق على خصوصه كل فرد من
 المهورات المجازية اما لا في موضع ما زاد على الخصوصيات وضعها عامات

والقول الآخر في
 بحسب التركيب واللفظ
 واما في التركيب فانه وجه وجيد

واما لانه موضوع لمعنى لكل استعمال في حيزه لانه واحد واما ما كان في الاحتمال
 ناشئ من اللفظ وانه لم يكن ما موضوع متعدد كما في زيد في الاحتمال المسمى في المعنى
 كما في الكرات من حيث انها مشتركة في معنى واذا اشتراكا معنويا واما من جهة اللفظ
 بحسب اوضاع متعددة كما في المشترك في اللفظي بالقياس الى المعاني كره كانت
 او معرقة على اقله واما احتمال ما بالقياس الى اوضاع معني واحد فهو ناشئ من
 المعنى واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف فان **قال** المعنى كون
 الموضوع عما هو الموضوع له خاصة **قلت** معناه ان الواضع تصور لمعنى
 مخصوصا باعتبار مشترك بينهما وبين اللفظ ما زاء ملك المحصوليات
 ونحو واحد كما في لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن لغيره ولم يظفر
 سدا لكل مشترك للمفرد مذكر لان ذلك في المعنى في الموضوع مفهوم عام وسدا
 معني كونه عاما والموضوع له خصوصيات او اذ ذلك المفهوم العام فاطلاق
 انا وانث وسدا مضمين **قلت** على الحركات المخصوصة لطريق الحقيقة و
 لا يجوز اطلاقها على ذلك المفهوم الكلي فلا يقال انا وراود به متكلم ما ولا انت
 وراود به مخاطب ما وبهذا الوجه يمكن تقدير معنى اللفظ واحد من غير اشتراك
 وتعدد اوضاعه واما تصور الواضع مفهومه كليا وعين اللفظ ما زاء ما كان كل
 من الموضوع والموضوع له عاما واما تصور معنى جزئيا وعين اللفظ له كان
 كل منها خاصا واما كون الموضوع خاصا والموضوع له عاما فيقول **قال**
 ومنه قوله وما من ارض ولا طائر لم يكن فيه **اول** قال في انما لا يكون
 الكشاف فان **قلت** بتلاصق وما من ارض ولا طائر الا انما لا يكون وما معنى
 زاده قوله في الارض ولا طائر لم يكن فيه **قلت** معنى ذلك زاده التعميم والاطلاق
 كان متساوي وما من ارض ولا طائر في جميع الارضين السبع وما من طائر في جميع السموات

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

السموات من جميع ما مظهر بخلافه الا انما لا يكون محفوفة احوالها من غير انما لا يكون
 ذلك ان السبع في سياق النفي عند التعميم لكن يجوز ان يراود به منها جوابا في
 واحدة وطور حتى واحد فيكون الاستغراق في ذكر وصف سبعة لا الجمع
 وجواب ان ارض كان وطور اتي جوكا على السواء فافهم ان الاستغراق في
 شئ واحد لكل واحد من وواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الانا في الارض
 المختلفة وظهر بذلك معنى زاده التعميم والاحاطة ويرجع على ذلك ان انما
 المفرد في سباني النفي يدل على كل فرد من الالفاظ الا انما لا يكون
 لان كل فرد لا يكون اعم ولا اقل ان اردنا بكل نوع نوع لان كل نوع اسم واحد
 لا ام و**جواب** انما لا يكون مناسبا على الجمع من حيث هو مجزئ وان كان خلاف الظاهر
 فمراد الجواب في السؤال والجواب اشارة للكشاف بقوله فان **قلت** كيف قيل
 الا انما مع ايراد الدار والطائر **قلت** لما كان قوله وما من ارض ولا طائر لا
 على معنى الاستغراق ومعنيته ان يقال وما من وواب ولا طيور حمل قوله الا انما
 على المعنى وقال في الفتوح ذكر الارض مع وارب ومظهر بخلافه مع طائر لبيان
 انه المقدم في لفظ وارب ولفظ طائرا ما يولد لنفسه ونزولها على سدا
 اشول لا لا يظفر في الجمل انما هو من الحسني لا في قبل وما من حسي من
 معنى الحسني في التام انما لا يكون ولا تصور زاده نعم واحاطة بسبب الوصف
 لان الحسني مفهوم واحد والاشاع في تميم الجمل على المعنى فاضافي افاو ما
 التعميم والاحاطة لاطلاق الفتوح **قال** والمزود الذي يسكن من الجملة كما لانه
 انما لا يكون ما يعتبر الحكيم الذي لا يشابه التفكير **اول** اراد بالحكم المحكوم به و
 اطلاق عليه متعارف عند النفاذ وانما قال في شابه التفكير لانه قد يحدى معنى ملكة
 في التام واول الشئ اني المجاب بان في معنى زيد محكوم عليه ما تقدم فقال الحكيم

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

منه قوله
 ما من ارض ولا طائر
 لم يكن فيه

مجازا اسنادا يا و قد يكون انما كذا بطل واخره وفعالهم من المجاز بحيث
 نامل اذا قلت حاشا التزم كلهم منهم من الاحاطة والشمول في احاد العزم قدما
 ولا يلزم من ذلك احاطة السند بطلها لاجل ان يكون لكل
 العزم فغدا اذا عرفت شمول الاحاد مع ذلك بحيث ان يكون الفعل المنسوب
 لاجتماع الاحاد وراعي بعضهم واحدا ان السند الفعل العارض من البعد الى
 الكل وجهها كقولهم عوان يراد وقوعه فيها بغير وج يكون الظاهر انما اسند
 الفعل التركيبي وانما في فعل الفعل وانما كذا بطل لا يدفع من المجاز ايضا
قال ولا دلالة لا لاجتماع على كونهم سجودهم في زمان واحد على قويم **اقول**
 وذكر بعض ائمة الحنفية في اصول الفقه انما قاموا بجمعهم في الامم الدلالة على
 انهم على العزم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قيل سجودوا كلهم معن
 وفي ذلك زيادة تفرع وتعبير باليس عليه للتعهد لانه في الخبر الغير اذا اجتمعوا
 على اشتغال الامم في زمان واحد ولم تختلف احد منهم عن ذلك الزمان كان
 مخالفتهم بعد من الحق واوكل في الذم واكثر من عليه فوجه من الاول انه
 يقتضي وقوع اجتمع حاله كونه منوعا ومعرفة وانما **قال** ما اشار اليه من
 وسوان اجتمعوا في السكك على كل ولو كرر على لم يعد لاجتماع في الزمان قطعا
 وكذا ما عرفت من الجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجودوا كلهم معن
 بيان خاص للمعنى لا لوجه الاعراب ومعنى الشاخص انه وان كان معنى على الا
 انه لم اصل اشتقاق يدل على الاجتماع ولا بعد ان ملاحظ ذلك كما ملاحظ المعنى
 الاصله لا كذا كما **قال** ومن هنا بحث وهو انه ذكر عدم القول انه يجوز
 توضع والا فهو من قبل وضع قويم المجوز **اقول** سدا لما يصح اذا اراد
 المجوز ما تناول العقل واللفظ وانما اذا خص بالمجوز العقل كما يشرب

هذا هو الوجه في قوله
 لا يكونون سجودا
 في زمان واحد
 بل يكونون سجودا
 في زمانين
 فلو كانوا سجودا
 في زمان واحد
 لكانوا سجودا
 في زمانين

هذا هو الوجه في قوله
 لا يكونون سجودا
 في زمان واحد
 بل يكونون سجودا
 في زمانين

في كلام السالكين حيث قال وانما الحاشا التي تقتضي تاركه في ان كان المراد ان
 لا يلزم من كل السالكين في كل ذلك كذا او سواها فلا بد من التوضيح لعدم
 الشك في قاضه لقول لم يندفع في المجوز المنكر على من العزم **قال**
 بل الاول انه لا يلزم من كون المجاز واحدا منها والاستناد اليها لا يقع على
اقول يمكن ان يقال على سبيلها ان يراد بكل وضع قويم ان المجز كان من
 البعض والاستناد الى الكل انما وقع بهما **قال** لا يلزم كون الكتاب اوضح طوان
 ان يحصل الاستدلال على انما وقع بهما **اقول** كما اذا وضح ان كذا في مشركه
 عشرين واسم من ثلثين مغايرين لا واثني فاذا اتى الاسم الكندي عطف بيان لاسم
 انما انصاحها وان كانت الكندي او من اسم حال الانفراد ولكن لا يلزم ان يكون
 اثنا عشر من الاول فان في هذا اذا اشتهر كنية المسمى اشتهر باسمه مع كون
 الكندي مشركه وان الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها اوضحها مع ان المتبعين
 اشتهر **قال** وان كان البيان حاصل لا بد منه **اقول** وذلك لان عاد الاسم
 على اسم مخصوص لهم فليس هناك ايهام بحيث يحتاج في وضعه الى عطف بيان
قال انما يسعى الى الدعوى الى **اقول** هو ان عطف البيان سلبا
 يحصل من الدعوى بوجه لا زمة لهم بحسب الجمال ان لا يكون كونها في عزم وفي
 انه لو قد اشتهر باسمه اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واسم من جاز انما
 اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه في اشتهر وانه من العفو والعناد كذا وفي
 لذلك قيل عاد الاول لا يندفع الا اشتهر بعطف البيان في عطف البيان سلبا
 ارفع الابهام العذر على اشتراكه في المقصود وحقها انما في مشابهة قويم غيره
 مما رت الدعوى فيهم اذ مقتضاها شبهة فله وجه من الوصف **قال** لا يلزم
 البعد الى **اقول** ان لا يحب اختصاصه على الاطلاق وانما الاختصاص

هذا هو الوجه في قوله
 لا يكونون سجودا
 في زمان واحد
 بل يكونون سجودا
 في زمانين

هذا هو الوجه في قوله
 لا يكونون سجودا
 في زمان واحد
 بل يكونون سجودا
 في زمانين

هذا هو الوجه في قوله
 لا يكونون سجودا
 في زمان واحد
 بل يكونون سجودا
 في زمانين

و قد عرفت ان الالف لا ينفك عن الهمزة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة

١٦٥
١٦٤
١٦٣

يوجد ما عدا نفسه واقله بالقياس لبعض ما يظن عليه لفظ المتبوع بالمتبع
ان قصد عطفه اليه انما هو محقق وانما يقدر ان قصد من وضع الالف
نعم اذا قصد المخرج لموجب الاحتصاص اصلا لا مطلقا ولا من وجه **قال**
قال احسن ان الموصوف منه عطف بيان لما منه من الفصل الصفه وقصد اشعار
بكونه علة في معنى الصفه **اقول** جعل صاحب الكشاف ضراطا الذي انبوت
عليهم بلامن الضراط المحقق وسببه بتوكيد سئل ادلك على اكرم الناس افضل
فلا ان يقال وقصد اشعار بكونه علة في اكرم والتفضل فاشارة الشايع بتوكيد فلا
لان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله بدل للوجهين الاول انه يوضح ان
لا يوصف الا بالوجهين الثاني ان عطف البيان دون البدل والاشعار
الصفه للمجهول الاضاح من شأن عطف البيان دون البدل والاشعار
بكونه علة فيما ذكرنا فوقع من جعل فلان نفسا للاكرم الا افضل كما اعرف بحيث
قال واوعدت فلانا نفسا واضاحا للاكرم الا افضل فجعله علة في اكرم وهو الفصل
ولا شك ان الفصل المتبوع ونفسه فادع عطف البيان دون البدل ولكن
ان نقول انه احتيازا للبدل في الالف وذكره قايدين في الاصل **قال** تاركه
بناء على ان البدل في حكم تكرر العامل والاشارة بالان في الضابط المحقق
بيان ونفسه ضراطا للمسلمين لكونه ذلك شهادا لمرادهم بالاستقامة على المخرج
وجه ولك في لاخفاء ان ثانيا في ابدئي مطلوبنا في الالف الكره فوجب ان
يتم في البدل لان الفاعل الاول محقق به وانما انه محقق منه ايضا
اذ قصدت بدل الالف نفسا لمتبوع وايضا كماله الالف لان ذلك ليس
مقصودا اصليا منه كما عطف البيان وانما شهد بتوكيد سئل ادلك لاطلاق
بيل اذا كانا في ارفع مقام يقصد منه تكرر الشبه واضاح المتبوع معا وبما
سعت البدل ايضا ولا يخفى عطف البيان فضلا عن ان يكون احسن فلا بد من
الالف الكره

و قد عرفت ان الالف لا ينفك عن الهمزة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة

١٦٥
١٦٤
١٦٣

من اعتبار هذا التقيد في المجهول بغيره في الشبه ويحصل بغيره **قال**
وهذا لفظ المختار اعاد لذلك لفظ **اقول** ان الالف المبدل منه مسدده
بحسب الظاهر والبدل مسدده في الجملة فانه قال انما الحالة التي تقتضي
البدل عطف في اذا كان المراد فيه تكرر الحكم وذكر المسدده بعد نوطه في
والضمة في قوله بعد واضح لا المسدده قول على ان المبدل منه مسدده و
قوله وذكر المسدده بعد نوطه في ذلك على ان البدل مسدده والمبدل
منه نوطه يكون المبدل منه مسددا بحسب الظاهر والبدل مسدده
بحسب الحقيقة **قال** وهو الذي يكون ذاه بعضه **اقول**
قد يوقع عكس ذلك فتاحا من البدل في بدل الالف من البعض وبمثل
المتكلمة نحو نقرأ الله عطف ونحو يا سبحانك يا سبحانك
فذلك نظير لا الفرق فلهذا اوجز من التكرار وانت تعلم ان ذلك
اشارة باب ما يحكي عن **قال** وسكت عن بدل العطف لانه لا يقع في موضع
الظلام **اقول** منهم من حصل العطف على ثلثة اقسام عطف صريح محقق كما اذا
ارادت ان تقول حانة حاضيتي لست في لاجل ثم تواركت فقلت حمارو
عطف بيان وهو ان نفس المقصود تكرر وكما عطف لثم تواركت فقلت
المقصود فانه لا يتعذر ان في صريح الظلام ولا ضاحا صدر من دونه وظاهر
وان وقع في ظلام غفلة الاضرب عن الاول المخلوط منه بطل على وعطف بدل
وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تخرج انك خالطت سلا معتمد الشراء كذا
مبا لغيره وتفتت شرط ان ترفع من الاول لالاسي لتقولك مفيد ثم تترك
لما تكرر وان كنت متوقفا انك تخرج فقل انك تخرج وتري انك لم تقصد الا شيئا
بالبدل وكذا اقولك بدو شئ وادعاه العطف من انما لمان في المعنى

و قد عرفت ان الالف لا ينفك عن الهمزة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة
في الالف الموحدة في الالف الموحدة

الطبعات مولد من الطلحة
بدل الالف من البعض

وقال

لما انقطع الظلام لانه
تكرر المقصود وسلا نظير
بشئ الكسبية

ايضا بالغير التماسه
وهو على الالف الخالف
لذلك الاول

بالبدل

هذا هو المطلوب
في هذا الموضع
من التوضيح

من التضرع المحلى بل ولو فكر لهذا امثالا ما وقع في كلامهم لما كان **قال**
والسكتة منه الامانة الى ان البدل هو المقصود بالهسته والعمر من باب يتقصد
ما يتبعه خلافه الشاك فانه المقصود منه نفس التبرر **اقول** فان قلت
ماذا يفعل مؤلفه في المشتاق والما حاله التي مشتق بيانه ومعه فمى اذا كان
المراد زاده انما هو ما قصد من اللام على قياس ما ذكر من السكتة في البدل
لكن في الامتياز في عطفه البيان مقصودا ما يتبعه وموافقا لمدعى انما
يدفع هذا التوضيح انما جعل الزيادة في عطفه البيان على المراد خبره
ولعل انما زاده في ذلك ما ينبغي ان قدم ذكر التوضيح على شكر الحمد له فلما كان
كلامه بالذات في شأن تواريع المعارف ومن لا يجوز من المضاعف لما قصد
بهما لكونه المقصود بعطفه البيان فيها زاده الامتياز والمصنف لما قدم
مباحث الشكر على التوضيح اقتصر في عطفه البيان على ذكر الامتياز **قال**
فايده البدل المؤكد لما فيه من التثنية والكره والاستعانة بالرفع **اقول**
اراد منه ذكر المنسوب اليه حيث ذكره لا بجلا وثنا مفصلا وذكره لانه
سرر اعم من كل ما يدرك على ذلك بما رت سابقا ولا جها واما قوله والا
فموقوف عطفه على قوله المؤكد ان فاعله البدل المؤكد من وجهين والا
وقد يروى نحو هذا على ان المؤكد في هذا البدل من وجه ثلثة **قال**
واما في الاشتغال في الامانة المستوعب منه يجب ان يكون له قوله اذا انجبر على
اقول لم يرد ذلك ان زاده في المثال المذكور قد اطلق على غير مما
كما يوسم صير كلامه بل اراد ان الاجاب قد ينسب الى زاده في الظاهر
ومنه منه ان المقصود فيجب ان يعين صفة فانه قيل انجبر شي من
زاده عن ذلك فعليه جواب التبرر لم يلب السرر اجالا وتقصيلا **قال**

زاد انه
ليس يجب وانما
الجب صفة من صفاته

قال بعض النحاة انما هي بدلي الاشتغال لا اشتغال المتعرج على السامع **قال**
الظفر على الظروف على من حيث كونه والاعلمه اجالا ومتقاضيا له وجه
ما بحث من النفس عند ذكر الاول من متشبهه الا في انما منتظر له فيجي
التي حلتها لما اجلي في الاول مبيها له فظهر بذلك ان نحو حلة زاده كلامه
او اخوه او اجاز بدل غلط لا بدل الاشتغال كما يشعر به ابن الحاجب حيث
اكتفى في بدل الاشتغال بنحو ملاسبه وفر الحلة والبرهه فان سيقا للمكتفاه
بمعنى انفراد تلك الاشياء في بدل الاشتغال بل صريح في شرح المفصل بان
قد كس ضرب زاده كلامه و بدل الاشتغال ومعه ذلك زاده في نفس الامتناع
ما شق من المبرهه انه قال انما هي بدلي اشتغال لان الفعل المبدل له المبدل
منه اشتغال على البدل ويتم ويمتد فانما الاجاب اذا اسند الى بدل الاشتغال
به من جهة المعنى فانه لا يمكن ان يكون قد كس السلب في سلبه زاده
لان في سلبه فانه لا يمكن ان يكون قد كس السلب في سلبه زاده
ان يكون من من حيث الحكمه بخلاف ضرب زاده عند فانه بدل غلط لان
ضربه زاده عند الاحتجاج لا يفي وكذا كس قوله مثل الامر سببا فيه
ويبين انوز زاده سببا في كلامه ليس من بدل الاشتغال اذ شرطه ان لا يشترك
معنى المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول معوقه على البيان
للاستعمال الذي لا فائدة ولا اجالا في الاول لانهما اذ يفرق فانه من ذلك فمثل
الامر ان القائل سببا فيه وسلكه احوال نظائر خلا كونه منها الا بدلي مطلقا

قال ثم بدل البعض والاشتغال لا يجوز عن المضاعف لما فيه من التفصيل
بعد الاجال والتفسير بعد الابهام **اقول** اراد انكر معنى واحد لمرسل بعد الاجال
له في عين السامع ويحتمل ان يكون الاول ان المتعصب بعد الاجال

لا بدل الاشتغال
ولا بدل الغلط
الامر ان القائل
سببا فيه وسلكه
احوال نظائر
خلا كونه منها
الا بدلي مطلقا

اشاره الى بدل البعض فان الكل جمل الاجزاء والتفصيل يناسبها وانما
 التي انفسه بعد الامام اشارة الى بدل الاشتمال فان الاول منه جميع يحتاج الى
 تفصيل كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول مطرا للمفهوم نفسه وان كان محلا
 لم يفضل وانما مطرا للمحتاج فانه ابرهم عند المفهوم واولا ثم ازل اباها
 وقسم على سماعا ورواها من نظارة **قال** فكان الاحسن انه قوله في النعمان
اقول العقل ما في ذكرهما معا احسن كلاما حسن واحسن منه ان يشار
 الى العقل في قوله تعالى على اختلاف العباد وحوان السلام على جميع من التزم
 والامتناع ابتداء في العقل بدل الاشتمال وروى بدل البعض ولعل
 فيهما بدل الكل ما على ان الامتناع في بدل الاشتمال اظهر منه في العقل
 البديل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه بدل الكل مع ان الكلام
 في خصوصيات المذاهب والتفصيل في الاولين اظهر والمصنف لا يقتصر
 على التعمير ابتداء في العقل بدل الكل لظهور فيه وعقبه ببدل البعض
 لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال **قال** فلتفصيل المذاهب **اقول**
 يعني ذكر مفصلا مستورا قد لوحظ منه الحفوصيات توجه ما يقتضيه
 حاجته زيد وعمر وحاجته زيد ورجل اخر وحاجته رجل وامراه وقابله
 الاجمال في كل من ذكر ما عتبارا شاملا كما في قوله حلف رجلان
 او رجل وانما يحل في كل جماعة رجل ورجل اخر فليس من كلام البلغاء
 وانما حلف من سواي مقدر بعينه وانما في قوله حلف رجلان
 في العباد والذكر **قال** من غير توفيق تقدم او تاخر او معية **اقول**
 فلا يكون فيه تفصيل المذهب واشاره الى تعدد وامتياز بعضه عن بعض
 وانما في الجني القام باحدهما غير القام بالآخر فانما استفاد من دلالة التميز
 جواب
 سؤال
 مقدر

يعني ان يبين ان السلك
 لم يزل في الترتيب والاضمار
 والمصنف اقتصر على الترتيب

في قوله تعالى على اختلاف العباد
 وحوان السلام على جميع من التزم
 في قوله تعالى حلف رجلان
 في قوله تعالى حلف جماعة

فكرت في

العقل دون الزكس لان قوله منه مطلق الجني الهامم العقل يبره
 بان ذلك المطلق مثبت لاحد ما في ضمن زود وللآخره ضمن زود لغير
قال فان فيه تفصيلا للفاعل لا لغيره **اقول** فان قلت سئل فيه
 تفصيل المذهب حيث عرفت فعل على واحد منهما بلفظ على حده **قلت**
 لا فان لفظ جماعة في المحل من بدل على مطلق الجني وانما منهم معدود بشاره
 العقل **قال** لتفصيل المذاهب لغيره **اقول** يشير الى ان تفصيل المذهب
 انما يكون في اشارته الى تعدد وامتياز بعضه عن بعض بحسب الواقع في
 الامتناع اما على التعاقب او الترتيب فان سماعا معا في باب العقبة
 دون اعداده من الامتناع بحسب النعمان والتفصيل او المحل او العقل
 فانما المروءة في قوله مرتت يزيد وجماعة في قوله فامر وواحد
 في قوله مرتت يزيد فجار بعد مروء **قال** واحترض في قوله
 زيد وعمر وعدا بغيره او سئل لغيره **اقول** وانما احترض في ذلك لانه
 من القسم الاول او العطف فلهذا تفصيل المذهب مع اختصار
 كذا في العاقل الذي قام العاطف مقامه وانما تفصيل المذهب وتعدد
 بحسب الوقوع في الازمنة فانما استفاد من التعميد ما لظرف الامن
 العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المذهب اختصارا في الاختصار
قال وسواء خرجت منه انما يقال ما حلف زيد كمن عر **اقول**
 لان سماعا للاعتقاد انما حصل له بعد من الحكم الجني عن زيد لا قبل
 لان قد سئل عن انما نشأ من الجني عن زيد لاسيما
 منها وعلى سقلا لا يبعد ان يقال كمن سئل عن قصر الافراد وقطع الزك
 منها في عدم الجني الا ان الظاهر ان التكلم انما قصد سقلا القصر بعد

في قوله تعالى حلف جماعة
 في قوله تعالى حلف رجلان
 في قوله تعالى حلف جماعة
 في قوله تعالى حلف رجلان

لأنه يكون المندوب
مختصا بما لا يقدح في
بشر ما من حقوق الشريعة

ويكون تقدم المعنى على
المعنى منه وتكون في ذلك
بالعبادة مختصا بما لا
يقدح في حقوق الشريعة

وهذا هو الوجه لا ملاحظ
نقطة المقصود في الكلام
الحد الذي لا يجوز مسكونه

أي على طريقة متوالية
وإن شاء الله تعالى
بذلك يتبين وجه ذلك الحق

على المندوب الله وكذا انحصار العبادة معناه في ذلك من المعبودين
بالعبادة ويكون العبادة معصية عليه وكذا قوله واخص إلى المندوب
عن الثاني هو يكون والمقصود بالمندوب وكذا قوله بخص بخص من
بشء ولا يخلو بخص من شيء في غير الآخر فاما ان يجعل التخصيص بجائز
عن التخصيص في العرف حتى صار كما في حقيقة من واما ان يجعل من باب
الخص من عبادة المعنى فيلاحظ المعنى بها يكون الماء المذكور صل
الخص من بغير المعنى في العرف فيقال في تحصيل العبادة مثلا فيكون بها
مختصا بما لا يخلو **قال** لا يراد ان يبطل المعهود الا في **اقول** اعلم
ان تعذر التحسين ببالغة واعدا له طرقتان متعارفتان الاولى ان ما عدا الحقيقة
عليه من ذلك الجنب بل من التخصيص مسلخا الخط معه على مرتبة ذلك الجنب
واسحقاقه ان يسمي به فهو منها عدا ما يلحق بالعدم لكنه ان المقصود عليه
برقة في الكلام لا يجد صيا ومعه كانه الجنب كانه ولا سزا اشار من قال
اللفظ عند الاطلاق منصرف الى الكلام **قال** ويجوز لهما **اقول** هو
ان راو بالخبر المعروف ان المعلوم عليه مسلم الاضاف به معروف على طرقت
قوله واليد في العبد ان طرقتا بعض الصفة وهذا المعنى من وقوع التخصيص
الجنب كانه لو حظ ولا وقوعه خبرا ثم عرف فصار ثمرته وحقيقته الوحي
حسب هذا الاعتبار لا حسب من هو مع نفسه **قال** واما فيما قلنا
صاحب الكفاية لا قوله لا معنى الفصل **اقول** احباب اولاء لم تعقد
مؤلا بعدون من معنى الحقيقة فعر المندوب على المندوب كونه وكن الزاعم
على مقصد من معنى اخر فمتى ليس راجعا الى العهد ولا الى تعذر الجنب واعدا
ويجوز ذلك وتبا بان هذا المعنى العرف الذي في المعنوي وفي هذه الامور

ان يكون المعنى عين
حقيقة للمعنى وعدم
بجواز عدمها

معنى التخصيص والحوار **الكتاب** طار لا خفاء به يدل عليه بيان الكشف في
حيث قال بعد ما فصل فالح الفصل كما نقله ومضى التوضيح في المعنوي
اما الدلالة على ان المعنوي هو الشئ الذي يخلو انهم يملكون في الاخر
على انهم الذين ان حصلت صفة المعنوي في الاخر واما **الحوار** الاول فبين
قوله ذلك لان كلام الشيخ اولا اعني قوله ولا قصر حتى البطل عليه
يدل على بصره على ان هذا المعنى الدقيق ليس فيه قصر المندوب على المندوب
ولا سزا منه ذلك المعنوي وطرا من غير اعني قوله فانه لا حصة له ورأه
وكن يترسم ان معناه في المندوب على المندوب كانه اوسع من ذلك بيان الكشف
حيث قال لا بعدون من معنى الحقيقة فعر المندوب على المندوب كونه وكن الزاعم
بلى بولى وكما **قال** المقام ان المندوب اعرف باللام فتعرف جنب
فان قصد الى ان المندوب هو كل من زاد ذلك الجنب وان ذلك الجنب
لم يشب الا لان ذلك قصر المندوب على المندوب اما حقيقته واما واعدا
ان قصد الى ان معنى ذلك الجنب ومحدود وليس مغايرا له فهو معنى اخر
مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنب ومعنى ظهور الانصاف به وهذا المعنى
قوله وقد بحث لمكون الشئ من حيث كماله تعرف وشكر وليس في ذلك
قصر المندوب على المندوب ولا بالعكس ومنه لما عدا ما لا يحسن على ذلك
فقول الشيخ فانه لا حصة له وذلك معناه ان حقيقته وكن ومنه
به وقد صرح بهذا المعنى في قوله وقد عرفت وتدل العلامة فيهم
اشاره الى معنى الاتحاد وقوله لا بعدون من معنى الحقيقة فعر المندوب
في كلامه ان ذلك دلاله على قصر المندوب على المندوب ومطل ذلك التوضيح
وظهر ان هذا المعنى الدقيق من وقوع التوضيح وان الحق ما

المنشئ
المذكور

الذي
المنشئ
منه

المنشئ
منه

المنشئ
منه

[illegible]

في العقل الجاهل والمنجذون واللاسد لعريف الحسن فانه معنى الوهم
والعقد فانه من معنى الاجناسي خصوصاً اللاسد لعينه امور موصولة
معنى قلبه **قلته** انما اعتبر معنى الوهم والعقد برسا على ان وعوى
التحاور من زبد وحسن اللاسد فانه يتبادر اليك اذا صعدت ولكي
البحر من صور ومثل ذلك لا لا قدرته عند تراو لولا ذلك لم يكن
وعوى الا كما يدل لم مقدم الوهم عليها فضلاً عن ان يتطابقا ما لا يعبر
ولكن في هذا المعنى عند المتأمل والراسخ في الاعتقاد لا يظن ان
الوهم والعدم من دون الفكر وعدم التمام وعدم الحق الوهم كالحق والعدم
ما قوله وليس من ما غلب على صف العزب الموصوف فاشارة الى الوهم
قد يكون في غير ما نحن بصدده ايضا ومعنى البيت فان الموصول منه
لهو هو مقدم مما صحت الوهم وجزاء يجري ما علم فهو منى وقع العهد
ومعنى قصر الحد الذي على الحد قلبيا اقول في هذا لان اشتراط
الناس واخر اذ في الاشياء كبر في الخارج المشهور بها وليس كل ما
فذلك في العقل الجاهل والمنجذون واللاسد لعريف الحسن فانه معنى الوهم
والعقد فانه من معنى الاجناسي خصوصاً اللاسد لعينه امور موصولة
معنى قلبه **قلته** انما اعتبر معنى الوهم والعقد برسا على ان وعوى
التحاور من زبد وحسن اللاسد فانه يتبادر اليك اذا صعدت ولكي
البحر من صور ومثل ذلك لا لا قدرته عند تراو لولا ذلك لم يكن
وعوى الا كما يدل لم مقدم الوهم عليها فضلاً عن ان يتطابقا ما لا يعبر
ولكن في هذا المعنى عند المتأمل والراسخ في الاعتقاد لا يظن ان
الوهم والعدم من دون الفكر وعدم التمام وعدم الحق الوهم كالحق والعدم
ما قوله وليس من ما غلب على صف العزب الموصوف فاشارة الى الوهم
قد يكون في غير ما نحن بصدده ايضا ومعنى البيت فان الموصول منه
لهو هو مقدم مما صحت الوهم وجزاء يجري ما علم فهو منى وقع العهد

القسم الثالث للكتاب
المفرد للمفرد ما هو
انما هو الظل انما هو
للبيوت لا يجوز ان
عن ذلك
بشيء ولا يجوز

الاية 2 من هذا

८९

[illegible]

تسليم

عليه السلام

المضائق لامن التقدم

44

وحدده ومنهم مني ففنا كقولكم اننا سمعنا في حاجتنا وورعا يعكس
كقولكم ما انما ملت سفاور بما يصحح بالامعان على اختلاف المقامات
وعلى تقدير يكون لمخصص الفعل بالاثبات في عنده والمصنف
نسب التخصص مننا لما في عنده وتاويله ان في الفعل لمخصص

لاستيف
بديع الاستيف
فخره شاه به
والفخره شاه به
والفخره شاه به

منه في المثال الاول لا نجد
شيئا سوى التخصيص والمثال
الاول قد يرد على ان الحكم واحد في جميعه

بالجند الله فكذلك يفرق بين ما انقلت سدا وانما قلت سدا وساية
الفرق بينهما **قال** وظاهر كلام الصحاح انه لا يقع **اقول** اني استقال
احد معنى الحق بحسب وضع اللغة فان حل كلامه على الاشتراك المعنوي
كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله **وقيل** يعو مني على ان احدا
اسم في معنى الواحد باثنا احدا وصف على هذا المعنى واسم على قوله
من ان المقدر المشترك في احد المعنويين هو الواحد في المثالين
الصحاح واختلاف القدر المشترك الذي وضع ما زاد بينهما وان
يحل كلامه على الاشتراك المعنوي فالفرق **قال** لا يقال السلب المطلق
مستلزم للايه **اقول** فاذا كان السلب المطلق صاوقا كان الجزم ايضا
صاوقا ويؤيد وجه الاحتجاب المطلق فتقع ان الروب الواحد على كل احد
منعنه **قال** ولا بد منه من ثبوت الفعل لا ليعن **اقول** انفصل منها
ان يقول ان كان الزمان في ذاته واقع على شخص معنى ان بد مثلا فقال
ما انارت نيدا فيكون هناك من راي نيدا وظاهره وان كان في ربه
واضعه على احد لا يعنه فقال ما انارت احد من الناس او ذكر
الاحد فانه وان كان نيز معني لكنه مجهول من حيث يتعلق الروب بجمعه
ان اشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال منها ما انارت احد
لا في قوله ما انارت نيدا ولا في اولها ولا في الاخره كما في افاده من
الروب ما نسه لاطل واحد من المتاحيل وان اختلفت في الظهور والفقير
معين عدم من الروب لطل واحد منها ضايعا لان الفعل المحدث في
اعتقاد المتخاطب منسوب لا واحد ولا يحتاج في روجه في الفعل
لا يعنه من كل واحد واحد وان كان النزاع في رويه واقع على كل
احد منهما في غير تان احدهما ان يقال ما انارت كل واحد والباقي

واحد في

والباقي ان يقال ما انارت احدا وسدا اخبر من الاول في افادته
المعنى المدغم كونه حقا وقدره وهذا اختلف فيها وتوجهها ما قرنا
قال وغنى اني قوله قد نفق النبي ما لا ليعن **اقول** قد ورد
في هذا الكلام التوجيه الذي يقتضيه انما زاد في كسر المعنى التام
او يقال لا في اني الروب في قوله ما انارت احد اعلم لكل
احد لان المعنى ملوحد لا المتماثل وكونه فاعلا ولا يتعلق له بالفعل
والمفعول ويكون الكلام ذا اعلی ان الحكم ليس فاعلا للروب المتعلق
بأحد فليزم ان يكون انسان قد راي احدا كما قيل لست الذي راي
احدا مني الناس ولا يجوز منه **قال** لا عنر ومعني لا عنر لما ليعن
اقول او روي قد عسر معنى لا كذب انت طبع لا عنر وبني المراد
بما دفعه ليقوم قصد التخصيص بما في بيان المفتاح حيث قال فان
انت ميمنا لينا كد المحكوم عليه سني الكذب عند ما نيه يقول لا تاكيد
الحكم فتدبر يعني ان لا يغير معني ما يحكم بعدم الكذب الى استناد
الى العرف وقصد الاستسواء اصحابا لا مينا على النسيان حقيقة
لا طولا وحدا معنى وفي العجز والسرور والنسيان ما تاكيد وليس
مناك حصر اصلا بل ان جعل معلوما بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه
لهذا المعنى لا يعر وتوجهه في تفسير الكذب انت **قال** وانما في العلامه
لا ليعن **اقول** وذلك انه ان قصد ما ذكر المعنى المتناویر منه فاني العرف
تساو كان سها على ما تنص كلامه حيث قال يكون سها وان العرف
وان عرف وشي كان سها وان قصد به معنى لا في ذلك المعنى كان
يجوز واعلم ان الشايح العلامة جعل العبرة قوله بل افادته

فقال المتأصل العلامة ان المتخاطب بها من يعتقد
ان رايه على واحد وتقال يدين المعتقد ان
المتخاطب بها من يعتقد ان انسانا لم يرا احد من الناس
واصاب في ذلك كذا خطأ فيعتقد ويؤمن ان غيرك
اوانت عشا وكذا التفسير

التصريح لاخذ في
وجه التام على
وجه المتأمل

١٤

على قس توهم تخصيص
الاشياء لا تخصيص الشئ
بشر من قصد احييها

هذا المقام بان عدم العرف او السهو
او النسيان في العلامه على ما لا يعدم العرف
او السهو والاشياء لا يعدم العرف
بشر من قصد احييها

هذا الشارح
الزبداني

لاحتسابا فاجعلنا الحاصلين ثنائيا ومن المذكور او المفعول وجعل قوله

عز سبب يجوز او سهوا وسببا متعلقا بقوله ج والذالك في

بعضه من غير ان يطلب كوز او سهوا او سببا والغلط عن مرج

الغرض وهو المثال الاخير من التي او وقعت في مدح الورطه وقد

توضيحي بيان حال انما سبقت في حاجتك في الابداء ولا في الابداء

وسكت من بيان حال سبقت في حاجتك او سبقت انما في حاجتك

لا في الابداء المكانه من غير انه يعلم بالمقاييس الاحال انما سبقت في الابداء

الا ان لزوم رج الخطا في الفاعل لا فاعله وجود السعي فظاير و

عكسه لان ظاهرا قال لا يملك السكركا يدل على الفاعل المجرى

اي لزوم افعاله وجود السعي لرج الخطا في الفاعل انما سبقت في حاجتك

اي سبب الاطلاع لشعرا ان فاعله نوبه ان الخصم في قول المص

في لانه انتفاء الخصم في معنى الحصر وليس كذلك بل ارد به ما به

وقوع الشكر مستندا فالاول ان يجاب سكرنا لاننا بقولنا لا حصلت

الدعوى بالتمويل او غيره فقد حصل كخصم المشر وجه وقوعه

مبتدأ دون تقدير المتقدم وهو المطلوب ولو فرض ان المراد الحصر

فمن ايضا حاصل تدوينه كما قرئ قال في لانه امتناع ان يرد له الفتح

اقول اذا قيل سكرنا انما يجاب سكرنا لاننا بقولنا لا حصلت

الدعوى بالتمويل او غيره فقد حصل كخصم المشر وجه وقوعه

مبتدأ دون تقدير المتقدم وهو المطلوب ولو فرض ان المراد الحصر

فمن ايضا حاصل تدوينه كما قرئ قال في لانه امتناع ان يرد له الفتح

اقول اذا قيل سكرنا انما يجاب سكرنا لاننا بقولنا لا حصلت

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الكلام لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه

للمبدأ الذي في كماله انما هو بعضه ونعم ان الكلام يملك ان يكون له قول في حق نفسه
 السوي حيث لا يجد بطلان في حقها بل هو كونه الجنب لغوات الالهام
 المتصور في هذا الباب ولو ان نفسه لم يملك ان يكون له قول في حق نفسه
 واجيب بان المراد من الجنب انما هو الاحتمال فلا يملك ان يكون له قول في حق نفسه
 ومع تفسيره مخصوص انما هو انما يملك الرجل ان يملك الرجل في حاله ان يملك
 البنية وحيث لا يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك
 وفي حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك
 في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك
اقول باننا احقنا من السيد العليم بديل من الجنب على مغايرة اياه فاعلم
 على ان معناه انما هو ان نفسه لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه بل يملك
 ولكن هذا التامل خلاف الظاهر **قال** او لو كان الروي في حق السامع
 وتربية المهابه **قال** لم يملك من نفسه ان يكون له قول في حق نفسه بل يملك
 الاول او حاله ان يكون له قول في حق نفسه استزادة الحرف الحاصل **قال**
 حيث لم يملك انما العاصي لا في **اقول** سزا من على من يملك الاحتمال
 حيث جرت احواله الخلف من غير المطلق والمخاطب بديل المطلق من المطلق
 نحو ان يملك من مروت وعلم الكرم الحق ولا يستدل على ذلك بقوله
 ليجعلكم اليوم العتق لا ريب فيه الذي خسرنا والناقون على ان
 الذي خسرنا وصفه من موصوفه للدم اما من وقع العمل او مخلق بقدره
 قالوا لا يلزم ان يكون له قول في حق نفسه من موصوفه للدم وهو لو ان
 سزا انما هو الاخرى من موصوفه للدم وهو ان سزا لا يكون له قول في حق نفسه
 نعمنا على ما قطع عنه بل يملك من معنى الوصفه كما في قوله ويل نكلم من
 لمز الذي سمع ما لا يستدلوا على امتناع ذلك الا بدال ما ان البديل يملك
 منقول

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الكلام لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الكلام لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الكلام لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه

هذا هو الوجه السادس في بيان ان الكلام لا يملك ان يكون له قول في حق نفسه

عظمي ان يفيد ما لم يقدح المبدل منه ومن قد لم يجز عرت من زود رجل وبوله
 المثل كما ان مدلوله مدلول الاول فلا بد ان يملك الخاسر من صف المثل او
 الخطاب وسما ان صف المعارف كان البديل انفس من المبدل منه في العرف
 فيكون انفس منه في الاقاربه لان مدلوليهما واحد في الاول وانما هو في
 في حق نفسه ان يكون الخطاب مدلول من غير ان يملك من صف المثل او الخطاب مدلول
 في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك
 الاول واجاب الاحتمال عن ذلك ان في حق المبدل من مدلول المثل
 او لو ان المدلول من المثل انما هو المبدل من المثل لا بد له من المدلول من المثل
 لا شاع كونه البديل من المثل فاعلم ان المثل كما في المثالين المذكورين فاني
 انما فيهما بديل على صفه المسكن والكرم وفي الاول واما نقصان
 معرفته انما عن معرفته الاول ولا ضرر كما في ابدال النكره الموصوفه
 عن المعرفة نحو عرت بن يد رجل عاقل اذ ربت كره اخا في ما لا يفيد
 المعرفة وان اشتملت المعرفة على فاعده التعرف التي خلا عنها الشكره
 فاني قلت سزا من ان يكون العاصي صفه لغيره المثل قلت **قال**
 النكس وصفه من الغايه في حق قوله لا اله الا هو العز المحكم
 وانما هو على ان يملك وجوز في الكيف وصفه من الخطاب وعلقه
 بعضهم بان الفاعل لا يوصف كما هو المشهور وانما هو الممثل فلا يبعد ان
 يربطه في الجواب بغير الخطاب على قوله وان لم نجد فيه تعلا صريحاً منه
قال متى على انما هو المطلق البين على العلوم **قال**
 وذهب بعضهم الى ان الانفات من حيث انه مشتمل على كنهه محتلفه
 من خاصية التكليم من علم المعاني ومن حيث انه اراد المعنى الواحد
 في طرقت مختلفه في الوضوح من علم البين ومن حيث انه يحسن الظاهر
 انما هو المثل في حق نفسه ان يملك من صف المثل او الخطاب مدلول
 في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك

مختلف انه يكون المراد منه انما هو جواب وجه في حق نفسه بل يملك
 الذي او وده انما هو من صف المثل او الخطاب مدلول من المثل او الخطاب
 في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك الا في حاله ان يملك

لا على مقتضى الظاهر **قال** في عبيد عتوان وعاراني فمقتضى نص موهبا
 له افعا عتوان والعن والتشديد والتفخيم في الموهبة في الموهبة
 اذا كان سلافا فان لم يسبق له افعا ايضا يقال لم يمت عبيد عتوان
 وهو قوله في العتوان في الموهبة

الحزم في غارة الظهور والفرار في النقص البعد من كل ما هو مفيد
 من غير علم له في نفسه من انفسه خلاف ما ينبغي من ان لا يسقط له ان لا يتبادر له نشاط وقوة
 السلطنة في الاضواء في الكلام **قال** فتنها لم يزل الى ان يكون العشر
 الى الف **اقول** الصحيح انه العشر فوله على انه راجع الى اختلاف مراتب
 وجعله راجعا الى غير مرتبة في نفسه فهو على سلكا لا ينفصل على ذلك فقط
 وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال في نفسه على ان الحزم على النفس الاوحد
 وهو الاول فان لم يصدق الا من **قال** فتنها لم يزل الى ان يكون العشر او الى حاله
 الى الف **اقول** سابقا كلامه على تناسل ما سبق فتنها لم يزل الى ان يكون العشر او الى حاله
 العشر لا يطلب فانه لم يزل غير اقرب منها الى ان يكون العشر او الى حاله
 بلغة البعيد والصواب انه العشر فوله على انه راجع الى العشر المذكور

[illegible]

أخيراً فإنه منها ينزله خلاف المراد مثلاً وقد صرح بذلك في المعنى حيث
قال على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن العرض لأن السبب
ويك أن يجعل قوله ذلك الغرضان إلى الأخيرين على ما مر أن المعنى
في حكم السعد وأن يقول على على الأول صحيح بحسب المعنى أيضاً فإن
بيان العرض أو بحالهم وانبع لهم من بيان السبب واسم أن صاحب
الكتاب لم يجعل منع اللاحق من تعلق السائل بغير ما يطلب بل صرح بأن
السؤال فيها كان من الحكيم والمصلحة حيث تعالى فإن قلت ما وجه انهما

قوله وليس البرهان تاماً البيوت من ظهورها ما قبله قلت كان
مثل لم عند سؤالهم عن الأصل والحكم في نعمتنا وغايتها معلوم
أن كل ما فعله الله عز وجل لا يكون إلا حكمة بالغة ومصلحة لعباده
فدعوا السؤال عنه وانظر واذا وجدته تعلمونها أتم ليس من البرهان
قال ويجعل أن يكون استطلافاً لا يكون أن الأصل موافق لما ذكرنا
لا يوافقنا في ذلك لأننا ناس من الأنصار إذا لم يكن لهم يدخل أحد منهم
فيها ولا يوافقنا ولا دار ولا نسطاط من باب واحد ويجعل أن يكون مثلاً
لعلهم في سؤالهم وأن سلمه عند كل من ترك باب البيت ويخرج
من ظهره ثم قال ومعنى وأما البيوت من أبوابها بأسرها لا من
وجوبها التي يجب أن يباشر عليها ولا تغسوا والمراد وجوب توطئ المعنى
وربط القلوب على أن جميع أفعال الله له حكم وصواب من غير
اختلاف بسببه ولا عرض شكل في ذلك حتى لا يسأل عند ذلك السؤال

من الاتهام بخلافه الشكل **قال** معنى فصعق لا يصح **اقول** بناء
على ما وقع في نسخ المتن وروى نسخ في الصعود فصعق لكن نظم الترسل منها
منه من ذلك الحين استدل به في السؤال فحكم المحقق
منه من ذلك الباب ولكن البرهان من أني ما فهم السند أني الخلفاء

منها منصرف وفي مواضع أخرى ونسخ في الصعود فصعق **قال** قلت ثم
لكن من هنا من الدلالة لا قوله ولا الكلام بعد حمل نظره **اقول** قد
أقول جوارح الجواب بعد أن أخرى مدحجتها وانرفع النظر عنها وهي
قوله قلت لا خلاف في أن اسم المتعدي والمفعول لا يصح **قال**
لا يصح أن يقال من ميم أحببتنا لا يصح **اقول** لا يصح في الناس والمجمل إنما
يكون من قبل اللاحق فإذا كان اللاحق عشقاً واللام ليس كذلك كان الولد

محببنا **قال** أي قوله ضاع في الجوارح البرهاني لا يصح **اقول** يقال
ضاع في الأرض ضاعاً وضاعوا إذا اختلقت فيها قال الأصمعي ضاعاً
الفرق باللام ومنه يسمى الرجل ضاعاً والبراهمة قوم من بني قيس **قال**
أبو عبيد بن حمزة من أولاد خلف بن مالك بن عمرو بن ميثال لهم البراهمة
وسمى في الأصل المتعدي الوسطى من الأصابع واحداً بترجمة **قال**
وقال اسم فرسه لا يصح **اقول** وقيل اسم فرسه **قال**
كما يقال استأجر فلان قماراً وعمره مطلق **اقول** في عطف الخبر على الأسماء
ومحذوف ما عطف عليه فقصه على دعوية تطلق مستعني عند ولادة ساجد من
أسماء القوم

ثم الشارح والوصواب أن زيداً قيام **قال** ومنها الجاء لا يحل
المقام لا يصح **اقول** لأنها الشارح لا ساء ما صرح به الوجه الأول على
الاسم واما على الأول ولا ساء أن في قوله لغزب يدل كونه أن يكون
جاء عن قيام ويكون كخبر أن كخبر أن كخبر أن في زيداً وعمره
مطلق ولا ساء أنه إذا جعل لغزب خبراً لاني وقدر لغزب خبراً فاني
جعل من عطف المفرد على المفرد وهل يجب أن يكون موحراً في قوله لغزب
خبراً سلاً من مقدم المعطوف المتعدي على المعطوف عليه المقنوط
أه الزنح
المقنوط

الشارح

من أصل الأصابع التي بين الأصابع
والرواحب وهي دوس السلمات
منها ما ألفت الأصابع القابض والنافع
لأنه يحتمل أن لا يكونا فصين
بل يكونان يكونان جزئاً فصين

وقيل هو كذا على أن على التي
والأصابع والأصابع
في ذلك مقدم المعطوف
وهو الخبر المعطوف
على المعطوف عليه وهو لغزب
المتعدي ولا يلزم أن لا يكون

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ام انتم صامعون فيا ز احداث الحمل من فسخ كونها مفصلة للامتنين من
 الاستنباط بالمنقطع **قال** حملتان مثلثتان في الابعاض **اقول** اذا لم
 يشترك الحملتان في شيء من الحرجين نحو اقام زيدام قد خسر ووازيد
 قام ام عرو قاعد واقام زيدام قاعد عرو واضرب زيدام عرو وام قتله
 خالد لان الاشتراك في المفعول الذي له مفعوله في المأخوذ في جزوه
 بكونها منفصلة لا ضرر وجوز الشيخ ابن الحاجب والاندلسي كونها مفصلة
 والمعنى ان الامتنين كانا اذا سمعت صوتا وترويا فضاقت
 اضرب زيدام عرو صانع فلان من جملته قال سيبويه اذا قلت
 از يد عندك ام لا كانت الميم منقطعة بناء على انه تغير نطق بكونه
 عنده الى انه ليس عنده فاضربت عن الاول وسات عن الثاني وتوحيات
 متصلة لم يكن لتوحيات ام لا فادع **واسلم** ان حذف إحدى جزئي الجملة
 بعدم المنقطع كحذف الخبر نحو انها لا بل ام شاء ولا كحذف الاستفهام
 لانها لا تنسب بالمصداق الا اذا كان الاستفهام بعد الامتنين فان استعمال
 المصداق مع بدل في نحو لو كان بل زيد قام ام عرو شاذ وقيل **واسلم**
 ايضا ان المنقطع اذا دلها المخذ فالاو لا ياتي الميم قبلها مثل واولها
 لتكون ام مع الامتنين شاذ بل اتى والتقدم اني بعد ما تناول ما اضيف
 اليه اني كحذف عندك ام عرو بمعنى انهما عندك وكحذف كذا ز يد عندك
 ام في الدار واكتبت زيدا ام عروا عندك زيدا ام عروا احسن كمن
 المعاد له احسن وانما استعني به نقل من المساحات بينهما وفعاء
 لدخل عند الحكم ان شيد ما نقله الشافعي **قال** لان سؤال الكلام
 عند تقرير ما وضح له **اقول** فله اسعار بان السؤال في نظم

2v

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

بلى عن الضابط **الافتتاح** وانما نقل مع عدم قصد المعنى كما
شعره لفظ **الافتتاح** **اقول** حيث قال وانما الحاله المقصده لا اواف
المعنى في اذا كانا فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب معنوي
الحكم وانما قوله **لا تفتن** معنوي التخصيص وهو على ما يقتضيه سوق الكلام
تقليل لقوله **لا تفتن** فانما نقل فكون المعنى انما قال مع عدم افاده المعنوي

فعل من الدوم يكون الضمير
عائيا لعدم انما المعنوي لعل عدم
قصد المعنوي كما توهم بعضهم

ولم نقل مع عدم قصد المعنوي **لا تفتن** بل في من صرح بالتخصيص
وعدل على ذلك قوله **لا تفتن** فاما عدم افاده المعنوي في عدم قصد
المعنى وهذا سري من طبعها فان المعنى انما افاده المعنوي **لا تفتن** من
قصد المعنوي فكون عدم افاده المعنوي احق من عدم قصد
المعنى في صرح بصريح التخصيص **لا تفتن** فاما في ما ذكره المصنف

فعل من الدوم يكون الضمير
عائيا لعدم انما المعنوي لعل عدم
قصد المعنوي كما توهم بعضهم

في افراد المسند كانه على السكايه وقد توهم ان فاعله قوله **لا تفتن**
راجع الى عدم قصد المعنوي **لا تفتن** كونه شاعلا وقد قصد
ما رواه في قوله **لا تفتن** بان مع عدم افاده المعنوي لم يقبل مع قصد المعنوي
ومسوق الكلام في قوله **لا تفتن** عن هذا المعنى عند من لا يرون سلم وقد
توهم انه قد قبل في بعض النسخ لفظ **لا تفتن** على هذا ينبغي ان
يبدل ليشمل معنوي النسخ **لا تفتن** **قال** لكنه فعلا صرحا

فعل من الدوم يكون الضمير
عائيا لعدم انما المعنوي لعل عدم
قصد المعنوي كما توهم بعضهم

لكنه لا اسناد ولا افتح **اقول** في معان الافتتاح اشان الاول حيث
قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول ومعنا ان يجري على طامره ما ن
يجعل اناسه او يوت خزا لا بعد المعنوي الحكم والاعتبار الثاني
ومعنا ان نذكر انما موزع مقدم بقصد التخصيص فان تركه لغير الافاد
في التخصيص بشر ان لا الاعتبار **لا تفتن** **قال**

فعل من الدوم يكون الضمير
عائيا لعدم انما المعنوي لعل عدم
قصد المعنوي كما توهم بعضهم

وقد عرفت ما فيه **اقول** اشان الافتتاح وهذا الجواب وهو ظاهر
لان كلامه في التخصيص
لان كلامه في التخصيص
لان كلامه في التخصيص

ونحو ظاهر **والجواب** ان معاني القصد مطلقا منها ولقصد باللفظ
والقصد بالتبع مخرج صريح التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود
من نفس التركيب معنوي الحكم لان المعنوي فيها مقصود بها فان قيل
في عالم بقصد فيها المعنوي لا يقتضيه ولا يفتن **لا تفتن** لا يقتضي ما المعنوي
قطعا ولا يوجب التركيب ايضا فكونه مقصودا لان الكلام في افاده
معتد بها معتد به عرفت ولم يكن لا يثبتون لتركيب من اللفظ

قال لما يكون مفهوما محكما به بالثبوت **لا تفتن** **اقول** هذا المعنى
قوله ما ثبتت بولي الاشتغال بغير العاقل او المعنى بثبوت **قال**
لكن هذا غير مقيد لان المحل الواضح جزم مقيدا وقد اسندت الضرورة
وقد نشر الاسناد **لا تفتن** **اقول** اجيب عن ذلك ما نه لا اسناد

للمحله من حيث هي لان زيد بل لا يظن ان مثله في نفسه مستند
الى الارب ومع تقديره بمسند لزيد وانما المجموع المركب من الارب
والا يظن ان المسند الحكمه منها فلم يستند اليه ذلك فكون
زيد انطلق ابن بانه مطلق الارب **لا تفتن** **قال** في قوله **لا تفتن**
من الاستعاضات التي لا تلبس معناها ووجه نقول **لا تفتن** **قال** في قوله **لا تفتن**
الفعلي لما يكون مفهوما لافتح اراده ما يكون مفهوما في نفسه من
غير انفسه لاشي محكما يثبتوه لغير الله او انتفا عنه والذي يدل

على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السمي وقسرها
لكن مفهوما مع الحكم عليه بثبوت لشي مطلوبه التعلق بغيره وسيله
مقصيده فلا يراد المسند السمي كما بين في الشرح ولا يجمع المحل لان المعنى
مستند لكونه كذا والمجموع ليس مستندا احق به بل المسند الحقيقي هو الاطلاق

على نفسية المعنوي
فعل من الدوم يكون الضمير
عائيا لعدم انما المعنوي لعل عدم
قصد المعنوي كما توهم بعضهم

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

نحو قولهم لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة
لا تفتن من فتنة

فان قيل قد قيل ان استعمال جميع الفعل في معنى الافعال محال كما
غير المحال **قال** اشهد انه ان مقتضى من هذا الحكم ان **الافعال**
بمعنى ان **خبر** ان شئيد بالفعل وان قد خرج في معنى الاله ليس بهذا الفعل
ربهم بل الاله بالعكس لان الفعل هو مستصحب قد الخبر الذي هو
منه **قال** وانما وضع الباب **الافعال** ذكره وان كان
الاسم والخبر باب كان مبتدا وخبره المقتصد والمعنى ولعل كان
ويكون ونظائر مما ذكره طرف وقع بهذا الذكر الخبر الذي هو المستند
في الحقيقة يكون الافعال قبولا للمأخبار وثانيا ان معنى الاخبار
مقتضيه بان يكون الافعال واسل ان الصفات مقيدة لموصوفها فانها
تكون الافعال مقبلة للأخبار ولعل مقتضى من ايراد الوجه ان خبره
استغناء عن الخبر الاول ان مقتضى معنى ما قبل من ان معنى الافعال
دخل بحكم الاسماء لا عطاء الخبر **قال** معنا ما قد بقي سانه على تفسير
تربت هي بحيث قبل الافعال انما قصد ما وضع لقرن الفاعل على صفة
الفاعل التوضيحي فبدأ بتعاليفه فقال على صفة موصوفه ذكر الفعل
ما هو يقال ما وضع لتوضيحه انما قبل على صفة موصوفه ذكر الفعل
فما نحن الافعال انما هي ما قبل ما وضع لقرن الفاعل على صفة
موصوفها ولا حاجة الى سبق الزاوية لان المتبادر من قولك هذا الفعل
انما هو ان المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا ان خبره **والافعال**
انما هي موضوعات لصفة وتقرن الفاعل معا والافعال انما قصد توضيحه
تكون الصفات واجودا من الافعال لانها هي التي هي
تقرن الفاعل على صفة ويكون الصفة خارجة عن مدلولها لانها لو كانت
تطلق عليها دون انما هي **قال** اعني ان معنى موصوفها
الافعال مع قوله وسما معنى قولهم انما لا عطاء حكم معناها لتوضيحه

[illegible][illegible]

○

اللهم اني اعوذ بك من
 العجز والكسل ومن الجبن
 والبخل ومن الغفلة والنسيان
 ومن الغرور والكبر
 ومن الغفلة والنسيان
 ومن الغفلة والنسيان

البيج شاف شدن، و کل فک ص

المُحَقَّلُ

ان كنت اوجب اثبات الشرط
المستعمل في موقعا لا بد ان
يكون له في كل واحد من الموقعين
ما لا يمكن ان يكون له في كل واحد من الموقعين

الحزب الذي يدل عليه كسفت لا وقد كسفت يوم الجمعة قاعا مستحسلا على
وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة
مقارنا بحال القيام ولو فرض استقاء النقام مثلا لم يكن الضرب المقارنا
له موجودا فيبقى مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك الضرب
في حال القيام او لم يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان
ضربني زيد لغرضه فلو كان معناه اضره في وقت ضربه آتيا لم يكن صادقا
الا اذا تحقق الضرب مع ذلك المقصد فاذا فرض انشاء المقصد اعني
وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المستند به واقعا ويكون الخبر الدال على
وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في ذلك الوقت او لم يوجد
وذلك باطل قطعاً لأنه اذا لم تضربك ولم تضربه وكنت بحث ان
ضربك في حرة عدك لكان صدقا صادقا وصادقا لغيره فظهر ان الحكم الا
مستعمل في موقعا لا بد ان يكون له في كل واحد من الموقعين
ما لا يمكن ان يكون له في كل واحد من الموقعين

مخرج

وهو قوله ان الجملة شرطية
بكونه موقعا في وقت
محملة في نفسها للصدق
والكذب

الحزب في صدق كسفت ما يختص بالجملة وهو قوله ان المقصود من قوله
بشكل الخبر التنبه على ان مجموع الشرط والخبر اطلاق واحد وعلى
ان الفرض الاصل موقوف على الخبر معلقا بالخبر لا موقعا كوني الشرط
معلقا عليه وما توهمه فاسد لان معنى التعليق والشرط مراد من
قولك على تقدير جيتك او وقت جيتك والامكن صحتها لما قرنا
واذا وضع الخبر انشاء كقولك ان حاكى زيد ناكسه كان موقعا اى
ان حاكى في ذات ما هو بالمراسلة او سمعتي بمراد من قوله كسفت على
قياسه ثانياً بيل فاما اذا وضع خبرا لمستداه يظهر ذلك كله لمن تأمل
اولئك السبع وهو شبه **قال** كان النادر موقعا لان
النادر للرجح **اقول** هل يبحث وهو انه لم يرد بالجرم والقطع
في سائر الموقعين معناه الجمعي بل اريد ما يقع الاستعداد والرجح
انما مقام الجرم في الجوارات وذلك كان مطلقا في الوقوع
موقعا لا اذا دون لاني فالصابط ان راجح الوقوع موقعا لا اذا
المستعمل في الطرفين موقعا لاني واما الذي راجح لا وقوعه فليس
موقعا لاني فيهما الاشياء ولا سلك ان الحكم النادر الوقوع راجح
لا وقوعه فلا يكون موقعا لاني الا اذا اكتفى فيها بخبر عدم الجرم
والرجحان في جانب الوقوع وقدر مطلق او مقال اريد ان الحكم
اقرب الى كونه موقعا لاني منه الى كونه موقعا لا اذا **قال**
اللام الا ان المقصد به نزع مجموع من الرجح **اقول** بان يحمل مثلا
انكسر على التعظيم او العكس او شرطه كل من الامور التي تعدل بحسبها
موجب ما لا يكون القطع بحصول الجرمين موجبا للقطع بحصول ذلك

قلت لا بد ان يكون الحكم ان يكون له في كل واحد من الموقعين
ما لا يمكن ان يكون له في كل واحد من الموقعين
وهو المراد المستعمل في موقعا

في اشارة الغافل بكونه موقعا في موقعا
الا سلك في الرجح في الشرط والرجح في الجملة
اذا اطلعت الشرع في التعليق بمراد من التعليق في كل
اكثر من التعليق في التعليق في كل واحد من التعليق في كل
فان التعليق في التعليق في كل واحد من التعليق في كل
واذا اطلعت الشرع في التعليق في كل واحد من التعليق في كل
الشرع في كل واحد من التعليق في كل واحد من التعليق في كل
اذا انت اريد انك اقدم ملكك انك

هذا ما قد تقدم منه في قوله به ان يسلك عذاب من الركن حيث فهم
 ان لا دلالة للفظ المس على التقليل بل دلل قوله به لمسلم فيما اخذتم فيه
 عذاب عظيم **قال** لا نأخذ ان المعاني في هذا المقام تنزل منزله ما لا
 قطع لعدم اللفظ **اقول** فان قلت هذا بطول لسانه بلا طائل
 اذ يمكن ان يقال انما استعمل ان في هذا الشرط المقطوع به الواقع بتبنيها
 على انه لا يمتنع ان يكون صدوق من العاقل مقطوعا به فوسخا لهم
 ولا حاجة الى جعله محالا او عا لم يجعل ذلك المحال منزله ما لا يعطى
 بلا وقوعه **قلت** في طويل المسافة فانه جليله من المسافة
 ان منه في القوم التي ينضمها المقام **قال** لا يقال الشرط انما هو لا
اقول ان لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الاوتيا ^{الذي يكون في وقوع الشرط}
 من الجمع على تقدير التغليب مقطوع به في الحال لكنه مسكوك في الاستقبال
 وهو المعبر عنه استعمال لفظ ان فلا اسكال وهذا الجواب عن انقطاعه
 بما ذكره من علمه ان التغليب يصير لفظا لان المتصف بالارتياب و
 بعده في الحال انما يشا وكان في احتمال وجود الارتياب وعدمه في
 الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال كما هو
 علمه في الماضي والحال **قال** وذلك لتو دلالة كان على المعنى لا ان
اقول هذا التقليل لا يجرى في غير كان من الاعمال انما قصد كصالح
 مثلا لان الانتقال الذي هو مدلوله لا ينهم من خبر حتى يتحقق
 الدلالة على الزمان نعم لو اقتصرنا التعليل على مجرد كان من الاحداث
 المخصوصة لزم ان شاذها في ذلك اخواتها **قال** ولا يمتنع من
 هذا الاسكال لا لفظ **اقول** وذلك لان الدلالة من توجيه التغليب

وهو كونه من غير ان يكون
 المذكور في قوله انما
 المذكور في قوله انما

في جواب ما استدل
 المقام على ان
 الاسكال منهم

لا على تقدير وجوب الاستصحاب
 كونه التغليب ما هو من الزمان
 في المستقبل والحال والماضي
 فلهذا يكون عدم الشرط مقبولا

بلغ

التقليل على التقدير السابق لكون الشرط مقطوعا بعدمه لا كونه
 محالا مستلزما للقطع بعدمه حتى يحاب ما مر من تنزل المحال منزله ما
 لا قطع بعدمه فنعين ان نقرر التغليب على وجه يفسد الشرط شكوكا
 كما قرره في المثال المذكور اعني قوله ان يقيم **قال** يثبت ان من المذكور
 انما تضمن الى **اقول** وفي ذلك نأوه مبالغة في وصفه بمرغم
 بالظاهرة والا فليكن ذلكا من الرجال الكاملين في اعمالهم وادبهم
 ودينهم والعناء والشاقيات العتلى والادب **قال** اولئك قد في
 ملتنا **اقول** به تغليبنا احدنا ما ذكر في وجه التغليب في هذه القوة
 اذ غلب فيها على شعب اتباعه وانما تغلب المخاطب الذي هو غلب
 في الخطاب عليهم **قال** ومنه تغليب المخاطب على الغائب الى **الجزء**
اقول فان قلت بل انتم قوم يجهلون من هذا القبيل اعني
 تغليب المخاطب على الغائب فلماذا اوردتم على بل يكون
 من التغليب على جهة وذلك ان الغيبة والخطاب هناك قد اجتمعا
 في شيء واحد فانه القوم لما جعل على ارجح اجمع فنه جهتا في جهة الغيبة
 من حيث لفظه ومنه فهم وضعوا وجه الخطاب من حيث اتحاده
 ما عتقدوا انما تغلب جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ
 وهناك تغلب الخطاب على الغيبة وهناك تغلب الخطاب على الغائب
 فالفرق واضح **قال** وحسن من سواك من المكلفين وغيرهم لا ان
اقول الظاهر ان لفظ غريم يتناول من المجرى من الجمع فانه نظر الى ان
 المدعو محتضن العقل لا في تغلبوا من تغلب العقل على غريم وقد جئت
 في غير العقل وحيثما التغلب احدنا من حيث احتصاص الواو باوله

٥٥

العقل والاخر من حيث الخطاب وسواها في كل موضع غلب
منه الخطاب على ما لا يصح اصلا ان يكون مخاطبا لما لم يجعل الاصل
الخطاب فغلب العقل على غيره ثم ان الخطاب ثانيا فغلب الخطاب
على غيره وقد اشرنا الى ذلك في قوله بقرآنك منه **واسم** ان حقيقته
لفظه الواو ونظيره لا يدخل اليها في احتمال التغليب في غير العقل
في كل واحد من الاثنين بل ذلك لاحتمال الخطاب بالعقل **قال**
لا مشتاق ان الخطاب لا يخرج **اقول** كما في قولك انت ما زيد وانت
يا محمد وجعلنا فاضلا في ذلك ما زيد ويطرو **قال** او تنفيه او جمع
اقول كما مر في ذلك انما وانتم وما زبدان وما زبدون فان قيل
قوله بل يملكون ضعفه جمع فكذا ان الخطاب به متقدّم ومن غير تغليب
قلت الكفاية في قوله وربك الخطاب ملايح ان يجرى يملكون
على حقيقة الخطاب ولا لتعدد الخطاب في كلام واحد مجردا عما ذكر
من العطف وغيره **قال** لان قوله لعلمك متعلق بقوله خلقكم لا بقوله
اعبدوا **الاجاب** **اقول** وذلك لان لعل في الخطاب ان يكون للشيء في
المسلم لا يستلزم علمه ولا من الخطاب لانه العبادة منهم ليست ازا
المتقوى بل لرجاء الثواب واذا علق بخلقكم فقد قيل لعل
مستعان للارادة تشبها بها بالشيء بقى الطبع الى ان يتبادر
المحبوب فان لفظه فعل حقيقة في هذا المعنى المخصوص بخصوصه
لغلبة استحقاقه في الاستغاث الذي هو ان يتبادر المكون او
منعوله فيها محاذرا من سلا لان الشرحي بذلك المعنى لعل في الارادة
لانه قيل خلقكم ومن قبلكم مراد منكم ومنهم المتقوى **وقيل** منكم

لانه لفظه في

منكم استعان تشبها منه حال حالكم بالقياس اليهم في ان خلقهم
واقدّمهم على المتقوى ونصب لهم الدواعي والهمم والواجبات من تركها
مضار ذلك وجودا وانج من عدها محال المرجح بالقياس الى حال
المرجح منه القادر على المرجح وتركه مع رجحان وجوده منه وقتل
من منعه في الغار محاذرا دون الوض فلا يلزم الاستحالة ومنع
الوجوه لا يجرى في فعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبدوا كما شهد به
اللفظ **السلم** **قال** ما قد دواء ومعجول الانعام من انفسها
ازواجها **الاجاب** **اقول** هذا المقدور صريح في الكساف ووجوب
المنشأ ثم يقول ما قدرنا الشايع وهو وجعل لكم من الانعام ازوا
وان كان منه تصرف يرجع بالمنفعة في خلق الانعام ازواجها الى انما
والامتنان بذلك عليهم كما سبق لكنه لا يقتضي كون الخطاب في مذموم
خاصا بهم بل سياتي الكلام وجزالة النظم على اعضاء العلوم في الخطاب
وذلك انه في ذلك في الناس صنفين ينشأ التشبيه والابقاء وذكرنا
في الانعام ايضا صرح بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه الذي
لشبهه بالدوق السلم والطمع المستقيم انساني كونها منشأ ومعدنا
للتكثير والبقاء ونشأ من الجن في معا والالكان المنا سبب تقدم
ذلك السان على ذلك الانعام لانه من تيمم خلقهم ازواجها ولا تعلق
له بخلق الانعام ازواجها لاوله ان يتحد هذا المقدور ويجعل
الخطاب عاما ولا يقدح في اختياره لوصفه جعل خلق الانعام
ازواجها منفعة واجعله للناس لانه مثل خلقكم ازواجها وخلق
لكم من الانعام ازواجها يكثر كما ورايا في هذا التدبير واما تقدير

الكل في غايته انما في خلق الانعام ازواج اكثر لها بالتنازل
 والبقاء كما في خلق الناس لذلك لم ذلك واما في خلق الانعام
 على سبيل الصفة انما فعد لها انما هو منفعه خالصه للناس فتدعى
 من مساق الظلام وصرح به في مواضع اخرى **قال** ومن تغليب ما وقع
اقول جعل هذا نوعا من التغليب على جزء والاولة اذ راجع في
 تغليب الاكثر على الاقل من جنس فان ذلك قد يكون في نسبة
 وصفه فخص الاكثر الى الجمع كما في النوعين وتكون في اطلاق
 لفظه فخص الاكثر وقد اطلق على الجمع وكذا ان يجعل راجعا الى
 تغليب الاكثر من جنس على اقله في النسبة فان ذلك كما يكون في النسبة
 الاسناد كما في النوعين يكون في النسبة المتعلقة فان تقدم الاربعة
 واثني على اكثر او اثنى على اقل وقد جعل واقعا على الجمع تغليباً
 عنه فاما قد مت اذ لم **قال** كونه انما يكونا طلبيا كونهما في
 فاكراه لانه فعل استقبله لانه لا يعلو على الحدوث في المستقبل **اقول**
 لا ينبغي عيب على ان مثلي ذلك اكرم من لا يدل بظاهر على طلب في الحال
 لا كراهة في الاستقبال فخص معلق الطلب الحاصل في الحال على حصوله
 ما يحصل في المستقبل الا اذا اول ما في لفظه بواسطة الترتيب
 على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهر على
 ثبوت معنى لها واما الاكرام فاما ان معلق على الشرط من حيث هو
 مطلوب فانه اذا جاء في زيد فاكراه مطلوب فيلزم مع ما ذكر
 من استثناء الطلب في الحال تاويل الطلب بالجزء واما ان معلق عليه
 من حيث وجوده وكان الطلب حاصله في الحال كما في قبل اذ جاء في

هذا هو المطلوب في الاستقبال
 في الجملة الاسمية الدالة
 على ثبوت معنى لها

فصل

جاء في زيد فاكراه كراهي اما مطلوب في الحال فليزمن تاويل
 الطلب بالجزء وان لا يكون للطلب معلق بالشرط اصلا والجملة
 لا يمكن جعل الطلب جزءا بلا تاويل في خلاف ظاهر كما توهم قوله
 لانه فعل استقبل لانه لا يعلو على الحدوث في المستقبل على ان دلالة
 على الحدوث في المستقبل ليست بالنسبة الى الطلب بل الى المطلب
 على معنى انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القابل لتاويل
 الجواز الطلب بالجزء انما اكرم بهما له ملاحظه كونه سببا في الشرط
 على ما يتفهم فليكن الجزاءات فان الطلب المتفاد من اكرم وانما ان
 يكون سببا في شيء باعث للطلب عليه كغيره من حيث هو مستفاد منه
 لا يمكن ملاحظه كونه سببا في شيء بل لابد في ذلك من اعتبار حصوله
 وجوده في نفسه او للطلب او اعتبار بعلة المطلوب او استحتم
 لما يرضى تاويله بالجزء لكل ذلك مما يستدبره الوجدان الصحيح اذا
 رجعت اليه وسفر على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب
 وعدمه في الشرطه التي جزاؤها طلي وان كان الطلب في نفسه
 لا احتملها وقد مر فيما سلف من الكلام بشر ما يعشك في هذا المقام
قال وتاويل الجزاء الطلب بالجزء الى **اقول** مذاكم باسقاء
 الشيء باسقاء سبب خاص فان كان الشيء مروض الصدق والصدق
 انما هو سبب في الجزاء والطلب بالجزء انما هو سبب في الجزاء
 نقض كونه خبريا ولا يلزم من استثناءه ان لا يحب تاويله بالخبر طوان
 ان يكون هناك معنى اخر كما يثبت عليه في هذا المقام ومن فاني
 اذ احاز وقوله جزاء ساء ملاحظه فليكن وقوله شرطا مدلكه التأويل
 قلت سفاخر لان فاني الجملة الاستهتة شر جزاء على معناها على

٥٧

للطلب في

سبب

الا سئل في ولا يتبع شرطاً وذلك لرفع من أجله لغيره مع
 اقصت مباشرة او ايتها الفعل هكذا لغيره لغيره مع
 موهوم المرفوع عن فرض الصدق فاقضت ان لا مباشرة او ايتها **قال**
 وان ذلت بما احسن صدور **اقول** في بعض نسخ السطر صدوراً
 حاشيتها الاسفل الالف السبعة بجنيها نفوس رجال وان ذلت
 على الجني فهو في بعضها اجن على صيغة المطلق **قال** او التثنية لما اجن
 قبل النفي من السامع واظهار الرفع من المطلق فعلى سفل او قوله
 ان طرقت بالخطاب كما ان اظهر في النفي من الحكماء على عكس اظهار
 الرفع مدس ان تعدد ما دعاه لتمثيل كل منهما بما هو اظهر منه **قال**
 فانه الا ان كان من الضرب الكثر لا **اقول** قد اجتزعت الضرب
 الكثرة تعدد اللزوم بحسب مقدار وقع في غير الجواز فاعطوف عليه
 لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه مقدس شرطاً
 وذلك لجعله المعنى على كلامي وقد انقل قوله اذا رجع استاذنته
 واذا استاذنته خرجت فانه الا ان كان من الضرب الكثر ان قدس
 ان يشعروكم يكونوا لكم اعداء وان يكونوا اعداء يبسطوا اليكم ايديهم
 وان يبسطوا اليكم ايديهم ولا يكونوا مجموع الحمل للثلاث اواحدة
 بل يكون كل واحد منها لازماً لما مقدّمه مع ولا يرد على ما في المختار
 ان مجموع الحمل للثلاث لازم واذا غلبت ثنائيك لزومات متعدها لكونها
 بعضها اوضح واقل احتمالاً للشبهة من بعض بل يرد عليه ان يفسد ودأ
 اكثر بالشرط المحذور داخل في الثبوت لا انها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم
 لم يبسطوا على قناس ما او يرد عليه اذا جعل ما الا من الضرب

[illegible][illegible]

وأيضا ترى في وصف الامتناع دليل على أن الجمع المعبر عن التعلق
 جواب عن سؤاله قد
 قد يرى في الجملة فلا امتناع في نفسه فمثل الرض المذكر في نفسه
 وهو مذكور في المتن كإيراد الامتناع في المتن
 الا انه ذكر الامتناع فيما يتعلق على ذلك المعنى اللازم فكان المعنى
 في عاقبته محمولا على معنى الامتناع وهو لو لم يستعمل في معنى
 الاشياء المماثلة فيه **قال** واما ارباب المفعول فقد جعلوا وقال
 واقنعنا وحذا استعماله على قاعدة اللغة الركني قد يستعمل على
 قاعدتين كما قد قلنا لو كان فيما آله الله لفسد تألوا **اقول**
 نعم من ظاهرهما ان المعنى انما ملوكب الاوضاع الاصطلاح
 لا راب للعقول وان الله اكثره وادعى على معنى اوضاعهم وفيه
 تعدد **والحق** انه ايضا من المعاني المعبر عنها اسل المعدر
 الواو في استعمالهم عرفا فانهم قد يعدون الاستدلال في الاسر
 العرض كما يقال كم عمل في ذلك البلد فعقول لا اذ لو كان فيه طرفة
 مجلسا فسدل لعدم المحصور على عدم كونه في البلد وسي عطاء
 البيا في مثله بالطريقة البرهانه لكنه اصل استعماله من المعنى الاول
 كالمعنى الثالث الذي سنذكر في فتح العبد صهياب لو لم تحت تقدم
 يعبر **قال** وسعمل لهذا المعنى لولا ايضا لا **اقول** معناه
 انما ساء على من سب الكساء حيث ذم ان الاسم الواقع بعد لولا
 فاعل لتعمل مقدرك في قوله لو ذات سوار لطمني واستقر
 بعضهم فلا ان الظاهر منها انها الاولى في تعدد امتناع الاولى لاشياء
 انما دخلت على لا سبق بعد وحولها على امضاها الفعل ومعناه
 مع لا بان ايضا على ما كان كما سقى مع ساير حروف النفي فعلى لولا على

[illegible]

63

عليه السلام خيرا لا يسميهم
ولو اسميهم لولوا

والسببية لا تافض المستتر من استبراه او حال العنوان والحقائق
 في المستتر **قال** الظاهر هو الاول على الوجه **اقول** اما بحسب
 اللفظ فظاهر واما بحسب المعنى فلا فاعلم انهم اياهم وقدمهم في الحقيقة
 والامكان اذ لا يلزم على اطاعتهم فيما سمعوا به لانه مستتر في اعينهم
 معلومون مما يعين لهم وفي ذلك من اختلاف امر الرسالة وانطوائس
 تدبر ما يتعلق بالمراسلة لا بالحق على احد واما موافقة اياهم في بعض
 ما روي في حقها استجابة فلو لم واستمالهم بل اجروا وفساد **قال**
 وروى في هذا ما اذا قصد الالف **اقول** لا يخفى على ان قصد حكاية
 المنكر من ان قصد عدم المحرر والهدى وان كان محابا له فان كان
 واحدا من التقديرين مستقلا باقتضاء التكرار جعل احدهما اختلافا
 الآخر لا من تعسف فالصواب ان لا يحل كل منهما معقبا بواحدة كما
 في المتتابع حيث قال واما الحالة المتعقبة لكونه منكرا فهي اذا كان الخبر
 واردا على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك عندك رجل يصرف
 لك مقبل الذي عندك رجل او كان المنذر له نكرة في قال او كان
 المنذر له معرفة لكن المراد بالمنذر وصف غير مهيود ولا مقيد بالاعتبار
قال وقدموا جميع ذلك في الالف **اقول** منهم من ذهب لان
 ابوك في من ابوك مبتدأ ومن خبره قدم عليه فتعقبت ما تعقبت صدور
 الكلام وكذا الحال في كم ودرهما ما ك مع مذهب سيبويه واذ الاخبار
 خروفا عن نكرة مستفيدة استنبها ما يحتمل ابوك او نكرة عن الفعل المضارع
 مقدم على خبره واحمد صفة لما قبلها كقولك مررت برجل افضل منه ابوع
 وعند غيره ان النكرة في مدح المثنى خبر مقدم قال في الامية واما ما

من استبراه

اللفظ فظاهر واما بحسب المعنى فلا فاعلم انهم اياهم وقدمهم في الحقيقة والامكان اذ لا يلزم على اطاعتهم فيما سمعوا به لانه مستتر في اعينهم معلومون مما يعين لهم وفي ذلك من اختلاف امر الرسالة وانطوائس تدبر ما يتعلق بالمراسلة لا بالحق على احد واما موافقة اياهم في بعض ما روي في حقها استجابة فلو لم واستمالهم بل اجروا وفساد قال وروى في هذا ما اذا قصد الالف اقول لا يخفى على ان قصد حكاية المنكر من ان قصد عدم المحرر والهدى وان كان محابا له فان كان واحدا من التقديرين مستقلا باقتضاء التكرار جعل احدهما اختلافا الآخر لا من تعسف فالصواب ان لا يحل كل منهما معقبا بواحدة كما في المتتابع حيث قال واما الحالة المتعقبة لكونه منكرا فهي اذا كان الخبر واردا على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك عندك رجل يصرف لك مقبل الذي عندك رجل او كان المنذر له نكرة في قال او كان المنذر له معرفة لكن المراد بالمنذر وصف غير مهيود ولا مقيد بالاعتبار قال وقدموا جميع ذلك في الالف اقول منهم من ذهب لان ابوك في من ابوك مبتدأ ومن خبره قدم عليه فتعقبت ما تعقبت صدور الكلام وكذا الحال في كم ودرهما ما ك مع مذهب سيبويه واذ الاخبار خروفا عن نكرة مستفيدة استنبها ما يحتمل ابوك او نكرة عن الفعل المضارع مقدم على خبره واحمد صفة لما قبلها كقولك مررت برجل افضل منه ابوع وعند غيره ان النكرة في مدح المثنى خبر مقدم قال في الامية واما ما

في النكرة

بحكم درهما ما ك فالاول ان لم منه خبر لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعد
 معرفة ك مرة باب المتد وقد اخفى في بعض نسخ باب الارباب في
 ضابطه وجوز اربابكم ونظاير ما يدل على اختي و ذلك الاول
 وبالحمل ليست المسئلة على ما نقلها متفقا على ما يتوهم من قوله
 لانهم يجوزون وقد حروا الا ان ذلك لا يتقدم فيما لم يتردد من
 عدم صحة الاطلاق وسبب ذلك من قريب ما يدل على ان المتعقبات
 المنذر له نكرة والمنذر معرفة اذ احصى المتعقبات وانما تعلم ان
 مع هذا التخصيص متوهم مثل قولك مررت برجل افضل منه
 ابوعلى مذهب سيبويه **قال** يجد اصطلاح الالف **اقول**
 كما ان بعض بعض الالف في ما اذا بعض المعاني في اللغات فص
 من مران اربع منها ك مناسد كك فص في الاصطلاحات الا
 ان الغالب منها رعا المناسبات واعتبار الملحقات قال بعضهم
 محمولات المنذر وانما اضافته ووصفها متعقبات لان الفعل
 صند اولاً لم تعد دعوى اولاً مع اضافته اولاً لوصف اولاً لم يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية
 على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني
 ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق
 والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم و
 التناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر
 والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل
 لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ **قال**

٨١

المتعقبات من قوله
 لا يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم والتناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ قال

قوله افضل منه ابوعلى
 مذهب سيبويه
 المتعقبات من قوله
 لا يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم والتناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ قال

قوله افضل منه ابوعلى
 مذهب سيبويه
 المتعقبات من قوله
 لا يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم والتناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ قال

قوله افضل منه ابوعلى
 مذهب سيبويه
 المتعقبات من قوله
 لا يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم والتناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ قال

قوله افضل منه ابوعلى
 مذهب سيبويه
 المتعقبات من قوله
 لا يند
 ثانياً وثباتك تعقيد صند وولها اسناد معقبة فاريد التنبية على الفرق في عدد الاسم واما بحسب احد الاسمان ما حد المعاني ثانياً باعتبار ان الفعل بحسب اصله وضع بدل على معنى مطلق والعتيد مناسبه واما الاسم فقد يكون منه ما يدل على العموم والتناول بحسب اصل الوضع والتخصيص ثانياً وبهذا القدر والرجحان في ك ف واما المشتقات فهي باعتبار الفعل في حكم الفعل لا سيما في احد الاسمان لاحد التعيين وبهذا يشعر لفظ قال

الا لضعاف لا لغيره **اقول** قد صرح في الاصطلاح اولا معلوم ^{الطريق}
 مطلقا سواء كان يعرف المستند بالاضافة او عرفا مقالا واما
 يعرفه ولا فائدة السامع اما على امر معلوم له بطريق من طرق
 المعرفة بامر اخر معلوم له كذلك قال كما اذا كان السامع اخ سمي
 زيدا ويؤمن معرفة بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخ له واراد
 ان يعرفه ان اخوه معلول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم
 يعرف ان له اخا ولم يعرف ان له اخا اصلا وان عرف ان له اخا
 في الجمل واراد ان يعينه حقيقة قلت اخوك زيد اما اذا لم يعرف ان
 له اخا اصلا فلا يقال له ذلك لا امتناع الحكم بالعين على من لا يعرف
 المخاطب اصلا من اطلاقه ^{ادخله} وعند بحث اما اولا فلا حكم بان المستند
 اذا كان يعرف بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع متافيا ^{لذلك ان له اخا ولم يعرف}
 الاطلاق واما حاشا فلا في وجه معنى المضاف اذا وقع مستقرا ^{ان له اخا ولم يعرف}
 اذا وقع مستقرا ^{ان له اخا ولم يعرف} ولم يرد به مجهود مخصوص لم يكن مما لا يعرفه ^{ان له اخا ولم يعرف}
 اصلا بل مما يعرفه بوجه ما علمه من التعيين وقد قصدنا
 الشارح للصح ما في كلامه من الاول في ناظر لا ما يقتضيه ^{ان له اخا ولم يعرف}
 بحسب اصله ومنها وانما طرأ عليها في الاستعمال وايدى بها
 فقله عن كماله وحاصل ان كلام زيد وان كان بحسب اصله وضع
 الاضافة لكلام مجهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان
 له علم في فلا بد وان اشار به الى كلام له مرد خصوصه لزيد كونه
 اعظم على ادا شئ سم كونه غلاما له او كونه مجهودا ^{ان له اخا ولم يعرف}
 المختار وبالجمل يجب ان يكون بحث يرجع اطلاق اللفظ العودون

هذا هو الوجه في بيان ان المستند لا يجب ان يكون معروفا للسامع
 بل يكفي ان يكون مستقرا في اللفظ

ذو في غيره ولكن قد يقال جازع غلام زيد من غير ان يكون له واحد معين
 وذلك كما ان في الكلام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
 للاشارة الى معنى كماله قوله ولقد امر على السلم وذلك على خلاف
 وضعه وان شئت زادوا اطلاق على الحال فاسمع لهذا المثال ومثاله
 الاضافة الى المعرفة ^{ان له اخا ولم يعرف} ان له الاخضوب المضاف في معنى السامع كما ان
 الكلام اشار الى الاخضوب معرفة فيه بناء على ما حكى من معنى الموقف
 على انضوب بالمعرف تارة وقد مخصوص او اذ مخصوصه وتارة الجنب
 اما من حيث هو فهو واما من حيث وجوده اما من جهة جميع افرادها او
 بعضها كما مر ذكره في قصد المضاف الى المعرفة تارة وقد مخصوص او افراد
 مخصوصه كقولك غلام زيد او غلامه اشارة الى واحد محلي او جماعة
 معينة فيكون المضاف مبهودا خارجيا ويقصد به تمام الجنس اما
 من حيث هو كقولك ماء البندباء اشارة الى ماء الورد واما من حيث
 وجوده في معنى جميع افرادها مفردا كان المضاف او جمعا كقولك
 منزلة زيد قاعا وعبدى ليرا او في معنى بعضها كقولك زيد اذا
 لم تشر الى واحد بعينه ويكون المضاف مجهودا واما في الاقسام الاربع
 اعني التعداد المجازي ويعرفه الجنس والاسبقاق والهندسة جارية
 في المضاف الى المعرفة على نحو جارية في المعرفة باللام والموصول فكل
 ان نحو غلام زيد قد يقتضيه الجنس في معنى زيد لا بعينه فيكون المعنى
 لا لغيره في المود وان كان معنى التعريف الجنس الى الاشارة الى المصنوع
 الجنس في معنى السامع باقيا على حاله في المعرفة باللام بالجنس اعني
 المجهود الدنسي كما في قولك زيد من اراود من الجنس المجهود فلا متافاة

١٢

غلام ص

في ص

[illegible]

بلى بعد مرتبة أعلى منه وقد سبق لهذا فها نقول على الشيخ عبد القادر
عنه من أن الحرف الحرف مالم معنى عزاء أو وقتاً **قال** فالحال
أن الحرف لا إحق **أقول** فأن ذلك الحرف سلام الحرف أن جعل مبتداً
لأنه قولك الأمر بداف وقصر على الحرف وأن جعل مبتداً كذا
فإن الأمر أتى وقصر على المبتدأ فأن كان كل واحد من المبتدأ والمفعول
معرفاً لسلام الحرف أحتمل أن يكون المبتدأ مقصوداً على الحرف وإن كان الحرف
مقصوداً على المبتدأ فبما أن الحرف أحتمل أن لا يقر **سبني** فيجب
المبتدأ على الحرف لأنه المقرب مبتدئ على قصد الاستغراق وسهولة
تتميم الأوامر وذلك بالمبتدأ النسب إذ قصد منه الإذاعات في الحرف
إلى المقصود **وقال** أن كان الإجماع مطلقاً فهو المعصوم سواء قدم أو أخر
في جواب سؤال الشيخ ^{في جواب سؤال الشيخ}
لأنك أكرم المعصومين أو المعصومين أكرم فأن المقصود قصد الأكرم على التقوى
أولاً وإن كان بينهما عدم من وجه في حال الأوامر ^{في جواب سؤال الشيخ}
العمل المحاشون أو قد يقصد تارة قصد العمل في الحاشية وتارة في
فأن قلت لا يصح تلو في القبر **سبني** ^{في جواب سؤال الشيخ}
أجماعاً منه وما وإن ينشأ أو قصد في منزلة أو ما يوصي للأخ أو لا
يختلف مرتبة المقصود سواء كان بالحد أو المبتدأ الحرف أو بالعكس لكن
^{في جواب سؤال الشيخ}
الأول أظهر **قال** لأن الحرف في محله لا إحق **أقول** من أعشك
لما قد راجع عليه النظر إجمالا وقد يتبادر تفصيله منسباً عما لا يرد
وعليه فالصواب أن يقال لأن المعنى أن كل قول على الله وطول
فقد نص على إرادته وهو كرم في العرف ^{في جواب سؤال الشيخ}
على الأضاف يكون في العرف لأن كل فرد منه موصوف بكونه فتم

وَسَمِعْتُ
الْمُسْتَدْرِكُ وَالْمُسْتَدْرِكُ
مَعْرِفَةُ بِلَامِ الْفَتْحِ

الحیث شعونہ

منہا ہے

وكونه اذا جلت على الاستفراق واما
الجنس فلا يختلف

نوعی از این
مبتدا،

فعل هذا يكون الا ان
والسلام الى اهل
وون الحيند و الحيند

اختصاص من زيد بالحاطب في مثل أنت زيد وان كان واقعا في الواقع
لكن في هذا المقام غير معصوم بالسلام ولا بدول عليه بل يجب ان يكون
ان ليس قولا في الاصطلاح **قال** لان الحجة الحمضية لا تكون نحو
في الحق **اقول** قال زيد احتلا واثت مصادره ينتزع منها معاذ طه
محلى عليه ولا يحمل معولى منها شيئا نظره في ذلك بالرجوع الى الفقرة
السلمة وما سلبه في هذا دعواه فهو صحيح لكنه ليس محلى شتمه و
ما وقع في بعض كتب الميزان ان الحجة الحمضية محلى على واحد من
وون كذا في فظلام خلاصا **قال** قد توهم كذا من التماس الى الحق
اقول لاحقا في ان الدليل الاول ملط شامتا اشتراكه في
الحجريتين ما قابل الاشياء وبين خبر المتنب كذا في كذا واما الدليل
الكا فلم يرد به ان خبر المتنب يجب ان يكون ثابتا للمتنب على معنى انه
يجب ان يكون له من جهة الله موقعه موجب للبحر ان هذا الوجه
يحقن بالسلام المحرري والعقيدة الموجبة بل ارد انه يجب ان يعين
نسبة لا المتنب ما لم يثبت سواء كانت مرفوعة او موقوفة او مستحقة
فيها فدخل في ذلك الطرف في حقوقك ان رد عنك ان بعد
ان يحصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما لا بالنسبة الى شائع
فه لان المتنب انما ذكر في النسب الله بطريق من الطرق حال من احواله
و يرتبط بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضرب
زيد و زيد في ضربته في كذا في لغة الاول منعول و في كذا مبتدأ
مع ان فعل الفاعل واقع عليه في العصور من معاذ ذلك لانه ذكر
في الاولى ما نال و وقع عليه الفعل وفي الثانية لتسند الحال من

من احواله وحكم من احكامه ولذا تم صرحوا بان زيدا ابو مطلق
معناه زيد مطلق الاب وعلى هذا فنقول **ب** معنى الجملة ان الشاخص
طلبه كان او غير وان كان خاصا لم يكتف قاه باطلاق والحق فاذا
تمت اشارة الى ذلك فانه ما قبل من اب الانسان
لست زيد اضربه فطلب الضرب منه فانه ما قبل من اب الانسان
زيد اما اعتبار بعلة او كونه متولا في حقه واستحقاقه ان يقال
فيه فلا بد ان ملاحظة في قوله جبراعند من الحبسه وكان قد قيل زيد
مطلوب ضرب او متول في حقه ولكل لاعلى معنى الحكماء بل على معنى
استحقاق ان يقال فيه فتدافد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن رسله
المستد على آخر لا يستد من قولك اضرب زيدا واستناده من
الجملة على ان المطلوب ضربه او متول في حقه
احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا شائ انما احسب
المعنى الثاني فظهر مما مر انه انما بعد القول في الانشاء الواقعة
اجبا في المستد ان مثل قوله بل انتم لا مرجعكم وبما قولهم اما زيد
فاضربه ليس تعسفا على قاعد العربية بل هو بما تعفيه ذلك التماس
فيمن لا يثبت لهما ولا يفرق بين اضرب زيدا وزد اضربه بحسب
المعنى فانه يعرف تعسفا بمحض **ق** معنى النشاء انا واجب في الجملة
التي وقعت عليه او صفة كونه جبراعند لا نكلى انا حجت بالصله والصله
لعرف النشاء طلب الموصول والموصوف من حيث انشاء فعلها لمعنا
الصله والصفة فوجب ان يكونا على نفس متضمنين للحكم المعلوم
النشاء طلب حصوله قبل ذكر ذلك الجملة المخبره وبني على الجملة المخبره
فان الانشاء لم يوجب واحداها والطلبية كالامر واحدا لا يعرف
النشاء طلب حصوله لمعنا انها لا بعد ذلك وما لم يكن جزءا من انشاء

الفعل الى الضمير المطاوعة استواءه الى المتساوي **قال** والمفعول
 وحل اسناد الجملة الى الفعل **اول** انما شئت زباده فوضعت لاقرون فاستخ
 لا يتبين عليك فبقول خبر المبتدأ اذا كان فعلا من هذا المفعول فاستاد
 الفعل الى الفعل لانه قد لا يحل بحقه كما في هذا المفعول انما يكون خبرا للمبتدأ
 به ثم من هذا المفعول المرتبط بالضمير فاستاد بالاضافة الى ان يكون خبرا للمبتدأ
 فمفعوله المبتدأ الى نفسه ثم ان لو حط ان هذا الخبر عائد الى المبتدأ
 وعنايته فمفعول يكون الاسناد الاسناد الى المتساوي حقيقة حصل
 اسناد آخر مغاير للاسناد الاول لا باعتبار فالاسناد الثاني متاخر
 عن الاسناد الاول فمن عني انما لا يعد بحقه الفعل والفعل المرتبط
 احدهما بالآخر يحمي الاسناد الثاني سلاما فوقه على سني واما الثالث فهو
 مع ثبوته على ذلك بوقته على اعتبار كون الضمير عائد الى المبتدأ
 عينا عنده فمفعول الاسناد الاسناد الى المتساوي في الحقيقة ولا شك
 ان هذا مذهب الفاعل المرتبط به الفعل ومتاخر عنه **قال** تعرف بالتمام
 الى الفعل **اول** وذلك لان الظلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرنا
 واحد منها وتقدمها لانه احوال الفعل وانما طل واحد من الفاعل والمفعول
 وقد للفعل وكون العكس وايضا قوله في بعد فاذا لم يذكر مفعول بالمفعول
 وكون الفعل **قال** ومن سأل الى الفعل **اول** انما ذكر من ان
 تلبس بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الاضمار فعمل ان
 مراده بالمفعول هو المفعول به وانما خص البحث بحذف المفعول به
 لقرنه من القائل في كونه مفعول الفعل وايضا كثر المحذف منه كثر ما به
 واما احوال غيره من المتاعيل وسائر المتعلقات فيعمل بالمتاخر

منه مفعول المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير

منه مفعول المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير

احوال متعلقات الفعل

بالمقابلة **قال** ويكون ظاهرا لا لغيره **اول** ولو قيل ويكون
 ظاهرا مع من انبث له اخطا ولا بد له ما معطاه لكان احسن كما لا ي
قال لا يقال ان افادته السمع الى الفعل **اول** اعلم ان قد اطلاق
 ليس مذكرا في ظلام السلك بل مبيارة سلك او التقيد الى نفس الفعل
 بشرط المتعدي الى منزلة المازم وذلك يدل على قطع النظر عن التعاقب
 بالمفعول ولا يدل على قطع النظر من اعتبار عموم افراد الفعل او
 خصوصها ورجع فلا اعتراض على ظاهره نعم ان المصنف ذكر فيه
 الاطلاق في فسر ما ذكره الشارح وحل ظلام السلك على ذلك
 فافهم عليه السؤال انما ظاهرا ما لا اعتداد بالذكورة في الشرع
 جدا فانه المعتبر عند ارباب البلاغة كما هو قول المعاني المقصود في التفسير
 وما منهم من العبار ولا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا يعد من خواص
 الركب وهذا قال السلك في غرضه الخاصة مثل ما سبق الى
 من تركب ان زيدا مطلقا اذا سمعته عن العارف قصيا
 الظلام من ان يكون مقصودا به نفي الشكل او رد الانكار او من
 تركب زيد مطلقا من ان يكون مجرد التقيد بالاجناب من
 مطلق بشرط المسند اليه من انه يلزم ان يكون المظا وجه الاختصار
 وصرح به في قصته من المتوهم بان المسلك اذا لم يكن ملحقا لا يلتفت
 الى ما يفهم من ظلامه لانه غير مقصود له فاذا لم يكن المقصود في افراد
 الفعل معتبرا في الغرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عندم والاعمال
 في الاعتداد ان يقال ان المفسر للمعجم في افراد الفعل هو الفعل
 بقوته المقام المحظوظ وذلك لانها تكون الوجود من نفس الفعل

منه مفعول المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير

منه مفعول المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير

بصاعته
 او

منه مفعول المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير
 المفعول به وهو الضمير

الاطلاق على التفسير المذكور فانه من باب ان لا يكون العموم
مقصودا منفس الفعل بل به مع معونه المقام **قال** ومنها بحث
وعوان ما جعل المحذوف منه للتعظيم والاحتمار الى **الفتح** **اقول**
اذا دلت العموم في المفعول مع حذفه متضمنة على وجهين احدهما ان
تكون متناك وتندل على بعض مفعول مذكور عام مثل ان مذكر
في الكلام لفظ على احدى مثال فكذا في مثل ما نعلم الى كل احد فلا شك
ان العموم مستغنى عن ذلك المحذوف ولا دخل المحذوف منه بل المحذوف
لحد الاختصار وانما ان مقتضى العموم في المفعول ومؤصل محذوف
له مفعول عام ما ذكرنا ان لا يكون متناك وتندل على بعض
عام من الجواب ومؤصل بعدم ذكر المفعول في المقام المحذوف لا يقدم
عاما بناء على ان تعدد رخصا وكون اخر ترجيح لاحد المتساويين على الاخر
فالمحذوف اعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما
وكون حذفه على الوجه الاول في ذلك حكوا ما ان حذف المفعول قد
يكون لحد الاختصار وقد يكون للتعظيم مع الاحتمار ولما لم يميز
حذف الشارح احد الوجهين عن الآخر اشكل عليه الامر والمطلان على
الموافق **قال** فلنامل فانه قد وقع اعتبارا صاحب المفتاح في **الفتح**

اقول كسقي الكلام ان الشخص اعتبارا ان المفعول موالا بل و
الغرض مثلا واحدا مقابل الاخر وجعل ما مضاف الى هذا ما وجبا
من المفعول في كل محظوظ معبر بل ما في حاله واجده مع تقدير
ان لا يمتثل الا الاشارة بل اعتبارا للتعظيم والاحتمار من جهة
المفعول فلو قدر في الآية المفعول لاوي الاشارة والمعنى فانها لو كانت
تؤدو فان اطلاقا على سبيل الرض لكان الرض بما على حاله وجبا
الفتح

في قوله تعالى فلو قدر في الآية المفعول لاوي الاشارة والمعنى فانها لو كانت تؤدو فان اطلاقا على سبيل الرض لكان الرض بما على حاله وجبا

في قوله تعالى فلو قدر في الآية المفعول لاوي الاشارة والمعنى فانها لو كانت تؤدو فان اطلاقا على سبيل الرض لكان الرض بما على حاله وجبا

صاحب المفتاح نظر لانه المفعول هو الغنم المضاف اليها والمواشي
المضاف اليهم وطلق واحد منهما مقابل الاخر فلو لم يقدّر المفعول
في الامر لغند المعنى وسببا اذ في نظر او اوجه معنى **قال** ولما على المصنف
ان يذكر في **الفتح** **اقول** على ان لا يقدّر ان المصنف لم يذكر
الخطا في الاشتراك وما سئل به من التاكيد بوجهه احتيازا على
المقابلة فاستحق وان لم يتم بحثه فغدا وله الاشارة ولا يرد
التجريح على رتبة السبع في ترك بعض اسباب التقديم **قال**
والمعلوم ان ليس القصر التاكيد على التاكيد **اقول** لا يلائم
حسبك ان طين تاكيد على تاكيد ليس بحسبنا وقصرا فان قوله ان
في هذا المقام فعد تاكيد على تاكيد ولا تحصيل اصلا بل القصر تاكيد على
تاكيد بوجه مخصوص كما قرأ في حاشية في لا يرد ولا يرد بدار رتبة
اذ اقدر المفسر مؤخر حتى يفسر النظام سلكا زيدا ومثل رتبة
فالمفسر متعلق بنوعه على وجه الاختصاص فانه جعل المفسر المتعلق
بغيره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص ظهر كونه او كذا في **الفتح**
الاختصاص من انما لا يرد ولا يرد لا يجعل المفسر متعلقا بالغير على وجه
الاختصاص اذ لا معنى لتاكيد في نفسه كان متناك تاكيد زائد
بل هو مذكر التاكيد به وتفسير الفعل الموزون
لكن لانه افتاء الاختصاص على بعض الفعل في الهم الاما ان
انما له معنى الاختصاص انما له المعنى له وبعضه غير والتكرار
توكيد لحد الاول منه فتدرك في الجملة تاكيد جزء منه **قال**
ولم يعبر عنه التخصيص لان الرض منه محدود تفسير الفعل لا ياني
كسقي تعلقه بالمفعول **اقول** فانه فعل لا يكون المفسر عين

اذ لو كانت يدو وان غنم الغنم والمواشي المضاف اليها والمواشي المضاف اليهم وطلق واحد منهما مقابل الاخر فلو لم يقدّر المفعول في الامر لغند المعنى وسببا اذ في نظر او اوجه معنى قال ولما على المصنف ان يذكر في الفتح اقول على ان لا يقدّر ان المصنف لم يذكر الخطا في الاشتراك وما سئل به من التاكيد بوجهه احتيازا على المقابلة فاستحق وان لم يتم بحثه فغدا وله الاشارة ولا يرد التجريح على رتبة السبع في ترك بعض اسباب التقديم قال والمعلوم ان ليس القصر التاكيد على التاكيد اقول لا يلائم حسبك ان طين تاكيد على تاكيد ليس بحسبنا وقصرا فان قوله ان في هذا المقام فعد تاكيد على تاكيد ولا تحصيل اصلا بل القصر تاكيد على تاكيد بوجه مخصوص كما قرأ في حاشية في لا يرد ولا يرد بدار رتبة اذ اقدر المفسر مؤخر حتى يفسر النظام سلكا زيدا ومثل رتبة فالمفسر متعلق بنوعه على وجه الاختصاص فانه جعل المفسر المتعلق بغيره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص ظهر كونه او كذا في الفتح الاختصاص من انما لا يرد ولا يرد لا يجعل المفسر متعلقا بالغير على وجه الاختصاص اذ لا معنى لتاكيد في نفسه كان متناك تاكيد زائد بل هو مذكر التاكيد به وتفسير الفعل الموزون لكن لانه افتاء الاختصاص على بعض الفعل في الهم الاما ان انما له معنى الاختصاص انما له المعنى له وبعضه غير والتكرار توكيد لحد الاول منه فتدرك في الجملة تاكيد جزء منه قال ولم يعبر عنه التخصيص لان الرض منه محدود تفسير الفعل لا ياني كسقي تعلقه بالمفعول اقول فانه فعل لا يكون المفسر عين

في قوله تعالى فلو قدر في الآية المفعول لاوي الاشارة والمعنى فانها لو كانت تؤدو فان اطلاقا على سبيل الرض لكان الرض بما على حاله وجبا

الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر

المفسر قلت انهم ولا يجوز وفه بل موقوف مع نوعه وان حاله شخص
فانفسه بحسب الالحاد الموقفي والعطف بحسب التعاقب الشخصي لكن
سبق الكلام في فاعطف لهدى الربيعين على الاخرى خوف التعقيب
فعقول الغالب السكر واستغناء افراد الربيع كما يقال ملكت بالظلمة
الافضل فالأفضل كما خصصوا برتبة حيثما رتبة و قد لاحظ
الرتبة في افراد رتبة كما في المثال المذكور وقد لاحظ الرتبة في
رتبة كما في قول فارديان رتبة اخرى على مرتبة من الاول وقد
ورد الغاء للغاوت بين المعطوفات في المرتبة مثلا و قد كما
في العلامة في سدرج والاضافات وان كانت ثم اوله واخره ذلك
منها ولا يخفى ان الحمل على الرتبة انبأ وان ملاحظه الاختصاص
في الترتيب اوله ولا يلزم هذا الترتيب من المعطوف بل يختلفان قوما
وصنفان وفي الغاء جواب شرط محذوف ومندرج الظلام
لكن من شيء فارسيه ثم حذف الشرط مع احواله اعتمادا على رتبة
المقام و دلالة الغاء على ذلك وقدم المفعول عوضا عنه مع
كون تقديمه مفيدا لآخره لانه لا اختصاص وجرح الغاء
متموضا في الظلام كما هو صحتها و صار الظلام سكونا فاردوا
ثم لم ير الغفل نكاحا وقصد الى التفسير فصار سكونا و اياتي
فارديان او يدعون حذف الاول وجوبا للتفسير لاجل التفسير
له و احوال الغاء الى المفسر لم تحذف اوله دلالة فاعطف على الغاء مع كونها
واله على الشرط المحذوف وعلى هذا الغاء في ركني فكبر والرجز
فانتمو بها بل فظهر ونظائر لكن العمل هنا اقل وتوضح بعضهم

و اياتي

فالاوجه ان يقال لا وجه لعل الغاء
عاطفة متقدم المتعديتين كمنه مع ظاهر
الجنس لانه انما كان من شيء فارسيه
الموافق لمعنى الكلام ونقل الشك

اوله والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر

فبعضهم بان كلمة آية قدرة في امثال هذه المقامات **قال**
ويظهر ذلك من هذا التحقيق ان امثال هذا التقديم ليس للخصيص
الا **الفتح اقول** قد نقل عن الكشاف انما ان تقدم المفعول قد
يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع افادته للاختصاص فلا يبعد
ان يكون التقديم مع كونه معينا في افاده الزوم والمقصود من
الظلام و مراعاة لحن الغاء في المتوسط و شاعلا لطيفا في الترتيب
حذفه لغرض مفيدا للاختصاص اذا لا استحال في اجتماع الغوايد
الكثرة في شيء واحد وعلى هذا فلا يظهر من التحقيق المذكور ان
ليس التقديم هنا للخصيص بل يظهر ذلك من المقام لنبوه عنه
ولعل مراده ان هذا التحقيق ظهر منه التقديم فوايد عشرين
الخصيص فاذا كان المقام آية عند فالحمل عليه ذلك الغوايد
فذلك التحقيق موحى في عدم جعل التقديم للخصيص وبذلك
على انه اراد ذلك قوله لظهر ذلك حيث لم نقل ولظهر **قال**
ولكان الامر بالقرآن اتم الالفة **اقول** معنى من الامر باختصاص
القرآن اذ لا تناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كونه مفسرا لله
انتم منه **قال** ومعلومه على ان يتعلق باسم ركني ما في اعلق المفعول
ودخول البناء للدلالة على السكر والدوام كقولكم لهدت الخظام
واخذت بالخظام **الفتح اقول** وعيان المقام سكونا فاحوجه
عند لي ان يحمل اولا على معنى افعال القرآءة واوحدا على نحو التقديم
في قوله ملانا على وفتح في لهد الوجه من غير بعد الى المعروية
وانا يكون باسم ركني مفعول او الذي بعده فمفعول القرآءة

٧٠

قوله في حذف
الشرط وعوض
عنه بتقديم المفعول
مع افادته للاختصاص
المتقدم
لا يلزم التقديم
لا يلزم التقديم

يظهر

الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر
الاول والآخر والاول والآخر

معنى هذا انما يعبر و هو واسطه حرف الباء بانه يستعان به او يلجس
 به حال الفراءه وكما يمكن قطع النظر عن التعليق الاول لكن قطع
 عن التعليق الثاني فمعنى ظلام المنشار ان اقر الاول قطع منه النظر
 عن التعليق الثالث اعني بعلقه بالمعروفه لانه التعليق الاول اعني بعلقه
 بالمعروفه لا يقطع النظر عن المعروفه لا احتماس له ما في الاول ولا الثاني
 بل هو منهما ظاهر مكشوف فتولد افضل الفراءه واوجدها ان مع قطع
 النظر عن التعليق ما يقرأ به يدل على ذلك انه قال غير معدى للمعروفه
 ولم يقل لا معروفا قوله معنوله او الذي بعده فبناء على ان المنقول
 يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الجوف الجان وكذلك التعدد
 قد يطلق على معنى اعم تتناول التعليق غير المنقول به وقوله على نحو
 ما تقدم بسند لقطع النظر عن التعليق غير المنقول به بقطع النظر
 عن التعليق به وعلى ما ذكرنا في كلامه السابق الظلام واستبان المرام من غير
 انفسار على ما زعمه من امرنا و ان اعني احوال النار فيها مفعول بالهوى
 لغرواسطه دلاله على الكبر والدوام متمسكا ما ورد من قولهم
 اخذت بالخطام **قال** وفي الاصطلاح محض شئ بشئ لا له
اقول لانه اذا ربه العطف واخواته الثالث اما هوذا واسم ضمير
 الفصل ويعرف السند اعنا واما يجوز فوقك احضن القيام زير
 زير معصوم على القيام فلا يسمى قرا اصطلاحا وسفسر لذلك
 عن رتب **قال** وهو غير حقيقي بل اضاف الى هذه **اقول** وتطلق
 المحقق على ما قابل الاضافه فتقال مثلا الصفه اما حقيقيه واما
 اضافيه وقد يطلق على ما قابل المجازي فتقال سدا معنى حقيقي

ما تقدم بسند

من ان المعقول

التي في قوله

التي في قوله

حقيقي وهذا معنى مجازي والظاهر ان المحققين الذين بالشئ على معنى
 انه لا يتجاوز المعنى اصلا اعني قرا وكحقيقا حقيقيا لا حقيقيا
 المحققين المناقشه لا شراكي ولذلك يتبادر هذا المعنى عند
 اطلاق المحققين وما في معناه واما المحققين الذين بالشئ على معنى انه
 لا يتجاوز المعنى باعداء فهو معنى مجازي للمحققين غير مناف
 لا شراكي ولذلك يحتاج الى فهم من لفظ المحققين لا في نفسه وليس
 محققا غير حقيقي والشايع اخذ المحققين مقابل الاضافه ولذلك
 قال وهو غير حقيقي بل اضافه فزاد عليه ان المحققين مطلقا من
 قبيل الاضافات فاحتاج الى تعسف ولو ان المراد بالاضافه ما يكون
 بالاضافه الى بعض ماعداء المقصود عليه والمحققين ما يكون بالاضافه
 الى جميع ماعداء وكما انما سماه اضافيا نظرا الى ان المحققين بالشئ
 بالتماس الى بعض ماعداء ليس خافه اضافته الاحتياج في التغير
 عنه بالخاصه لا اعتبار الاضافه والسند في العيان ويكون قصره
 عليه اضافيا تنصه الا ان الاضافه بهذا المعنى انما قابل المطلق
 ان في العيان لا الحقيقي **قال** فزعم ان قرا الموصوف على الصفه
 الى هذه **اقول** وجه الاحتجاج فيها اني القرا فاقصروا على
 عنهما سبب قايما ان يكون قرا المشوب على المشوب الذي هو
 المراد بقرا الصفه على الموصوف **قال** والمراد بالصفه المعنوه
 انني معنى قائم بالغرض الى هذه **اقول** الصفه بهذا المعنى جعلها
 المعطوف في مقابله الذات وبالاعتناء بالآخرين جعلها المتخويل
 كما نعت في باب التوابع والاخره باب منع الفرق مقابل الامام **قال**

في

فورد في

الاصغر للاضافه

وكما في هذا تفسير النكت في محقق هذا
حيث قال هو الثاني الذي يدل على معنى
في متبوعه من السبل او نحو ذلك مثله
ما ان المعنى ياتي ذكره ليدل وحده لم يذكر
لذلك بل يكون منسوباً اليه فلهذا ذكره في
المتوطيد

موتايح يدل على ذات **اقول** احترز به عن مثل حسنة في ذلك
الجنبي في حسنة فانه تابع يدل على معنى في ذات غير الشئ ولا يدل
على ذات واحترز لغير الشئ على كلامه في ذلك حاشا في القوم **قال**
لقدنا وتماما على العلم في قولنا العجبي هذا العلم الى **اقول** نقابل
ان يقول النكت في التفسير المذكور من هنا لا يصح في على العباد في العجبي هذا
العلم لا يدل على ذات ومعنى فيها واما التفسير المظهر فقد اوضح
فنه العلم وبظاهرة سادس على معروف **قال** ولما ابي الحق والصدق
المعقود التي تنزوها **اقول** واما السند بانها معقود المعقود في الظاهر
الظاهر اذ المعنى الاول هو نفس الامر العالم بالعلم والمعنى الثاني
هو ذات مانع انتساب ذلك الامر الى العالم **قال** والاولى انتسب
الى **اقول** وذلك لان اطلاق المعقود عليه اكثر واقضا اعتبار
المعنى الثاني مجموع لان ما هو نكته في قول جميع الاستدلالات وقد
نقصد به ان ما **اقول** وجوب الغير الخروب الى العلم انما من المعنى
كما اختار اوجب وانتسب بحسب اللفظ والبيان ووجوبه الى المعنى
مطلقا ارجح واكمل بحسب المعنى والناظر له لا يراه في المعنى معقود
فقر الموصوف على الصفة ففراحتنا مسائله وادعاء موجود قطعاً
تختلف فقره عليها فقراحتنا حقيقة كما **قال** والفرق بين الغير
الغير الحسني والغير الحسني مسائله وادعاء وتعلق فليسا من **اقول**
وذلك ان فقر الموصوف على الصفة مثلاً اذا كان حقيقياً او عياناً
اعتبره منزهه سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد
المخاطب على احد الانحاء المعبرة في الافراد والتكلم والتعقبي وذلك

احتمل ان هذا اشارة الى الفرق بين فقر
الموصوف على الصفة وفقر حقيقة ان عياناً
وفقر الموصوف عليها فقر حقيقة لا بين
فقر الصفة على الموصوف حقيقة ان عياناً
وفقر حقيقة لكن في الواقع بينه هو المطلق

وذلك السلب لبعض عدم الاعتقاد سائر الصفات واذا كان
من حقيقة احترقه سلب بعض ما عدا ذلك الصفة عنه واعتبره
اعتقاد المخاطب على احد تلك الانحاء وليس فيه عدم الاعتقاد
سائر الصفات ويشترط ان معاً في جوان انصاف الموصوف بصفات
مخايير للصفة التي فقر الموصوف عليها وهذا الاشتراك في الفرق
بنها **قال** فان المخاطب لم يستدركه صفته من **اقول**
اراد به اعتقاد اشتراك صفته في فقره ولو قيل اشتراكه في صفته
لم يحجج لا تاويل **قال** وقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب لا **اقول**
اخره عن فقره الذي حصل اذا اعتقد او فقر حاصل اذا
اعتقد ان ما موصوله او موصوفه **قال** وسواء ما لا يقع **اقول**
لان المخاطب العاقل لا يعتقد انصاف امر يحسب الصفات كلفه في
الصفات ما هو معقود له من انتسابها ولا يفهم من تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات واذا لم يكن هذا التخصيص واقعاً لم يلزم
صدق في الحد الذي ذكره المصنف اذ اراد به المعنى الاخير على امر
موجود خارج عن الحدود وكذا الظلام في التواضع فان لم يخص
صفة ما دون سائر الامور يقتضي ان يعتقد المخاطب اشتراكها في
جميع الامور وسواء ما لا يقع في الصفات المعبرة وفاقلاً يكون تخصيص
صفة ما دون سائر الامور واقعاً على ملزم صدق الحد على امر
موجود خارج عن الحدود وقس على ذلك ما عداه وحاصل هذا
القول اننا نحذر ان المصنف اراد بقوله دون اخرى دون اخرى ما هو
الاعم عن الواحد والاثنائي والجميع واللام انه يدخل في تفسير فقر

منه الواحد
والاثنائي
والجميع

هذا هو المعنى الذي لا ينفك عنه
 في كل وقت

بان يتبين

حقيقته

المعنى قوله لا ينفك عن امره صفته دون سائر الصفات او بمعنى صفته
 ما ورد في سائر الامور قلنا التخصص بالمعنى الذي ذكره في غير ما وقع
 لا يتبين على الاوجه اصلا ولا بحث لان التخصص امره صفته دون سائر
 الصفات معناه ان ثبت المتكلم على الصفه لذلك الامر ويتجاوز
 سائر ما يتبينها عنه وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفه
 اذا كان حقيقته وهو موجود قطعاً اذا كان او عا ساو كذا
 تخصص صفته ما ورد في سائر الامور معناه ان ثبت المتكلم على
 الصفه لذلك الامر ويتجاوز سائر الامور بان من تلك الصفه عنه
 وهذا المعنى موجود في قصر الصفه على الموصوف اذا كان لا ينفك او
 او عا ساو واما موجود ان فانك لا تقترن التخصص بذلك المعنى المذكور
 افكار للمعنى الحقيقي فكونا باطلا حتماً فالاول ان يورد هذا السؤال
 استدلاله على العجز الحقيقي ثم يجاب عنه بما ذكر في **قال** ولكن ان
 يجاب عنه في **القول** انما قال يمكن لا نه خلاف الظاهر والمبار
 الى الفهم انه لو ثبت يثبت عليه ذلك التمسك كما هو اللائق بنظر من
 المتسامات **قال** الا ان الله ليس معنى حاشه في الاور انه لم يكن من
 عو يمي مثل ما كان من زيد **القول** لانه اذا قصد هذا المعنى كان
 الانسب ان يورد في الظلام ما يكون ظاهره القصد الى قطع الشركه
 كالتمتع بوجهه وما نودي وما هو واما مؤلف حاشه في الاور فانه
 ظاهره نفي ما يقابلها وهو عكسه لا انبات الاشتراك في الشيء كما يشهد
 به الذوق السليم ولا بعد ان يقال ان طريق النفي والاستثنا
 ظاهره في قصر الاور فانك اذا قلت ما حاشه الا زيد كان المعنى ما حاشه

ما حاشه احد الا زيد فان لم يكن على طوره كان قصر احسبنا لا يتصور
 فيه الاور والقلب والمعين وان خصص بالدين وقبح فهم النزاع
 كان معناه ما حاشه احد من عباده الا ان يدربنا ومنه الى الفهم
 ازاو زيد من منهم بهذا الحكم اعني المعنى **قال** وهذا المعنى قام بعينه
 الى **القول** هذا الظاهر اعني قوله ما حاشه في هذا المقصود المعنى
 في زيد فاشا كان معني قوله ان الجمله في زيد لا عنه فقد رجع المعنى
 طريق العطف بل لا وكان ظاهره في قصر القلب كما حكمه وان كان
 معني قوله ما حاشه الا زيد فالأول بطله في قصر الاور كما هو في
 طريق النفي والاستثنا وكلام الشيخ يعني على الاول فتأمل **قال**
 في هذا الظلام اشان لان ما **القول** معني ان في ذكر التعيين
 اشان لا ذلك لان المناسبة على ذلك التعيين ان يقال لكونه معني
 ما والا **قال** وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما التامه
 لا يقتضي الا ما دخلت عليه ما جاز النسخ **القول** وايضا يلزم على ما ذكر
 احتياج حاشه الانبات والنفي معا وحتيما ما لها صدر الظلام ويحوز
 اجمال ان اذ لم يكتف من العمل فان قيل الفصل ما عني انما هو
 قلنا ان صح ذلك فما المانع من اجمال حرف النفي معناه انما زيد قاما
 على لغتي يعني نعم وقد دفع هذا ما نقص النفي معني الاور يقال
 ما ذكر في الاصول ليدل ان لم يرد وانه ان كل واحد من الحويث اعني وما
 باق حال التركيب على معناه الاصل استجده عليهم ما ذكر في بل يعنى
 من ان الله لا ينفك عن الامور
 من ان الله لا ينفك عن الامور
 ما دخلت عليه
 وانما ملزم احتياج حرف
 الانبات والنفي وانما ملزم
 احتياج ما لها صدر الكلام الى

ان لا يقال لضعفه
 لان النفي لا يقتضي
 معني نفسه

من ان الله لا ينفك عن الامور
 ما دخلت عليه
 وانما ملزم احتياج حرف
 الانبات والنفي وانما ملزم
 احتياج ما لها صدر الكلام الى

المركب منهما معنى النفي والاشارة معا ومعنى الثاني اقول انما شئت
 من كل من مسمى الربى كما لا يخفى **قال** واما قصر السمعين فالصواب
 الى **القول** ان المزدود معنى ضام زبد ورو مثلاً يحكم بغيره القيام
 لاحدهما وهو صواب واما كون كل منهما فان كان معاً عن تزوق
 وتسلية فهما كذلك ليس حكماً حتى لو صفت بالصواب او الخطأ بل الشك
 منها في الحكم لانه بمعنى واحد الطعن في المنفعة للشك وان
 كانا متباعدان عن حكمه ما كانا كل واحد منهما جاز الوقع مساو لاجزائه
 الوقوع والكلان فلا شك ان حكم كل صواب قطعاً وان كان معاً عن
 حكمه متساوياً في الوقوع فطناً في المزدود خال عن هذا الحكم شيئاً
 انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشبه عليه ذلك المتغير
 من حيث يقينه كلف ولو حكم متساوياً في الوقوع لكان حكماً بوقوعهما
 معاً او بعدم وقوعهما معاً فالقول بان الخطاب في قصر السمعين حكم
 حكماً متساوياً بصواب وخطأ خطأ مثل صواب حكماً صواباً ومزدود
 ما من امرن احدهما واقع ولا على خلافه والمقصود بالقرن قرب
 صوابه ووضوحه من دون ما يتبعه في ما هو الواقع **قال** ودلالة التلذذ
 العامة الى **القول** من التلذذ وان دللت بالوضع الا ان احواله
 من كونه اقزوا وتلبها او بعدتها انما تتفاوت منها بجهة المقام وهي
 المقصود في هذا المعنى دون ما استندت عليه في الوضع **قال** و
 كان الاصح ان يصرح المصنف لـ **القول** انما قال وكان الاصح
 دون ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتبادر الى التهم من
 اطلاق المنى ما هو متين فيهما كما وقد كان بطيخا التي فادرك المنى

لشك في

ما الوضع من

المضى حتى الا ان الاصح ان يصرح **بما قال** والتشمل يجوز بها
 ضربت الى **القول** الاحتمال ان يقال وهو يأتيني من باب العقول
 دون التخصص فلا يكون بينك الا طبق العطف فقط الا ان سزا
 الاحتمال مرجوح لان قوله لا يرد في ذلك على ان المقام يخصص قطان
 بالتشمل حسناً الا ان الحمل على المنى فيه احتمال **القول**
 شرط محامعة لـ **القول** متنازع في الصفة على الموصوف
 وقد عارض عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط محامعة
 الذي بلا العاطفة طريق انما ان لا يكون الموصوف في نفسه محتقناً
 سلك الصفة ولا يكون **القول** ان يقال انما المنى من سلك منافع
 السعة لا طريق البعد **قال** من الاحكام التي جعلها الخطاب لا
القول ففي قصر القلب كونه الحمل والدار في كل واحد من
 النفي والاشارة في قصر الاقراو كونه في معنى الذي فقط واما
 قصر السمعين فعند الحمل في الاشارة والنفي معا وليس هناك انظار
 اسلاً **قال** مستعمل لـ **القول** قال صاحب المشاف
 والمعنى وما يجد الارسل قد خلت من قبله الرسل فيخلقوا مخلوقا
 وكان اتباعهم بقوا محتمكين بدنيهم بعد خلوقهم فعلم ان تحسكوا
 بدنية بعد خلق لان الرضى من بعده الرسل مبلغ الرسالة والزام
 الجهد لا ووجه ما ظهر قوله **قال** في تزويج اشارة بان معتقد
 القصر هو الوصف اعني قد خلت وانهم لم يجعلوا الجهد اعم اسوة من
 قبله من الرسل في نقادته ووجوب التمسك به بعد خلقه بالقر
 قبله ومنه طرف من الانظار وقد كمل ما رتب عليه من الجهد الشرطية

٧٤

الخطاب في الكلام ان قالوا ان قلت
 في قوله انما لا يكون الموصوف في نفسه محتقناً
 والخطاب في الكلام ان قالوا ان قلت
 في قوله انما لا يكون الموصوف في نفسه محتقناً
 والخطاب في الكلام ان قالوا ان قلت
 في قوله انما لا يكون الموصوف في نفسه محتقناً

فيستلزم

اعني قوله بان مات او قتل او تلبس على اعتناكم **قال** لا اشتغال ولا
 الى الحق **اقول** فالغشاة في منزل الخطاب منزلة المكثر في هذا المثال مع
 حال الخطاب مع حال الخطاب وفي المثال السابق حال الخطاب فقط
قال لكن يحل صاحب المتعاقب على انه قد زاد في الحق **اقول** لا يحل
 ان يقطع الرسل يكونهم صادقين معناه انهم قاطعون في كونهم صادقين
 في نفس الامر لا يكونهم صادقين عند الكفار فاذا اراد ان يقطعوا
 على ان قطعهم فيصدقهم على لا ينفي وانما خاف ابراهيم ان يزدوا ومن
 الصدق والكذب كان معناه لا ينفي حكم قطعكم كونكم صادقين في نفس
 الامر او كما ينبغي فيدعي ان شئت حالهم من نظام حال المدعي اذ
 ليس نظام حاله ان يزدوا في صدقه وكذب بحسب نفس الامر وان اراد
 نظام حاله يزدوا في كونه صادقا عند السامع او كما في عنده كما شوبه
 قوله عند السامع لان معنى الظلام يعني كرم ان يزدوا في صدقكم
 وكذبكم بحسب نفس الامر كما يزدو المدعي في صدقه وكذب عند السامع
 معبر المعنى وكما ونظام الظلام مستطافا اذا المقصود انكم تدعون
 مدعي ان يستقر وعلى ما هو نظام حال المدعي **واصل** ان اراد السلوك
 سكن ان اراد السمع في دعوكم للرسالة عندنا من الصدق والكذب
 كما يكون نظام حال المدعي اذ ادعى بل انتم عندنا مقصودون
 على الكذب لا يتجاوزونه الا حق كما تدعون فتقوله عندنا ليس
 طرفا للمدعى اذ لا طائل منه واذا جعل معولا للخصم كان الردود
 منسوباً الى المظلم الى الستم كما شئت عندنا من الصدق والكذب
 والحق لسنا يزدون بل انكم كونكم صادقين كما ينبغي بل نحن جازمون

هذا هو المقصود من قوله لا يزدوا في صدقكم
 انما هو في كونه صادقا عند السامع
 لا في كونه صادقا في نفسه
 فانما هو في كونه صادقا عند السامع
 لا في كونه صادقا في نفسه

جازمون بانكم لا يزدون روح شتم الشتم نظام حال المدعي لان
 طار حاله ان يزدوا في صدقه وكذب في منطق على معناه المعنى غابر
 الا نطقا في قوله بل انتم عندنا مقصودون في الكذب لا في الحقيقة
 من سائر المتعاقب ما دلح بعضهم من انه انما جعله فقرا واذا بنا على ان
 المظلم اذا اعتقد ان الخطاب استقر يزدوا لانه ان يسلك معه
 طريق العرفا لكتفاء اعتقد وان الرسل اعتقدوا كونهم عند
 الكفار والرسول من الصدق والكذب كما هو نظام حال المدعي ان
 اعتقد كونه ابراهيم من الصدق والكذب عند السامع فقروا على
 معنى الستم والرسول عندنا من الصدق والكذب ولستنا يزدون
 في ذلك بل انتم عندنا مقصودون على الكذب وكما ان يقول
 انما جعله فقرا واذا بنا على ان الرسل يزدون في انهم صادقون
 عند الكفار او كما يزدون عندكم كما هو نظام حال المدعي من كونه
 يزدوا بل كونه صادقا او كما يزدوا عند السامع وعلى هذا يكون
 قوله عندنا مقصودا بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون الشتم
 طارحا وكذا لك يكون عندنا في قوله بل انتم عندنا مقصودون
 على الكذب مقصودا بحسب المعنى كما نعلم فالرسل لا يزدوا
 بل انكم كونكم صادقين وكذا يزدون عندنا بل انتم عندنا مقصودون
 عندنا وهذا الوجه مع كونه محالنا لنظام رسالتهم الله عز وجل في الحق
قال ومعنى فقرا انما على المدعى **اقول** انما من حيث
 مدعى مدعى المدعى لكون صدقه مثلا في قوله ما ضرب زيد
 الا انما ضرب زيد على غير معنى ان مفهوم الكون مقصودا بالزيد

اسامع

٧٥

انما قال بحسب المعنى
 لوجود المعنى المدعى

اقرب

لا بد ان يفسر مع ذلك معنى الفعل بالمتعاقب
 حتى يفسر له كونه لا يلاحظ خصوصية
 المقول حتى يعجز فصره عليه

فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه

صنفه مقتضون على عرو وسذا اذ اجل على انه قصر حقيقى واما اذا
اجل على انه غير حقيقى الى ضرب عرو اولم ضرب مكررا وخالد الفجرى فنه
ما ذكر وكذا ايضا ان يقال معناه ان زيدا مقتضون على كونه ضاربا لم
ولا يتعداه الى كونه ضاربا مكررا يكون من قدر الموصوف على الصنف
لا نه قتل ما زيدا الا ضرب عرو وسذا معنى صحيح الا انه يلزم ح انفسل
بمعنى الصنف المقتضون عليها وبان قدرنا ويلزم ايضا كون عليه مقدما
على طرد الا وان كان قيدا متاخرا عنها **قول** وعلى هذا قياس البوابة
الى **قول** نحن اذا حقق معنى التفرقة الامثلة السابقة رجع الى
احد القصرى نحو ما حان زيدا لا ركبا من قدر الموصوف على الصنف
اذ معناه المتبادر ان زيدا في زمان الجي لم يكن الا على صنف الركوب
ونحو ما حان زيدا لا زيدا من قدر الصنف على الموصوف لان معناه
انظر ان صنف الجي على عليه الركوب لم يمت الا ان زيدا لم يكن
في مثال واحد حمل على كل واحد من القصرى وامكن في حمله على الجدي
تاويلنا وعلى التفسيرى فالجواب ما هو الظاهر بقوله لا اشتق
ما قدم الا تاب الامر ولا فاع الحاجب **قول** يحمل على انه قصر فنه الظاهر
نفسه في زمان اشتباهه باب الامر على صنف الكبرية فنه من قدر
الموصوف على الصنف وعلم ان يقال في قوله اشتباهه باب الامر
عليه موصوف ما ذكر انه لا يتعداه الى الموصوف فنه صنفه الا اورد
ان على التفسيرى ان لا يتعداه الى الموصوف فنه صنفه الا اورد
له ان مقتضى قدر الصنف على الموصوف وعلم ان يقال في قدره اشتباهه
باب على انه صحيح مع كونه مقتضى دون ارادة اياه فنه من قدر
الموصوف على الصنف **قول** اشتباهه الشيء الذي لا يمكن استلزامه بالارادة لم ينف
الموصوف منها والاشتهاء
والصنفى كونه محققا
كواسم ان لم ينف

فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه

فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه

ناتفاكر انفسه فحاذ ان يكون الشيء مكررا لكالذات المحرمة
عند الله تعالى فحاذ ان يكون الشيء مرادافا منقورا عند الاورد
المرء عند الخرس وان قيل الاشياء معلومة للارادة فالجواب بدينه
وبان المراد عند اختلاف الجهد فنهى الدخول على الامر لما فيه
من التعرب البعد وكس عليه كما فنه من المذلة ووفاع المحاسب لما حقه
الخشي من التعرب والمخروج على المذلة **قول** ان ما ليس الشيطان
من بنى ادم الى الله **قول** ان ما ليس الشيطان من جمع جهات
الغور والاخلال من جهه النساء كما يخل حال من الاحوال الا
حاز ما فعل على ان سنن الجهد استحقاقا بده وادواته تحدث لوجها تسمى
اذا ليس من جمع ما عدنا فنهى كس بها واما ان سئل بياس من سنن الجهد
امضا لم فلا لانه الظلام عليه **قول** ان الحمل بعد الاصفه
طرف محمود ان ما ليس حسنا الا موصوفا ما اتاهم فنه من قبل
النساء **قول** اصل على ايسر اتاهم من قبلهم ولما استندى المقام لمعظما
من الحمل اول على ان لا يقال من قبلهم لان الزمان ليس ولا حاجة
لما قيل الا ان كان ما لم نعلم عليه ولا لا تعدد الياس بعد النساء **قول**
لا معنى لما قلنا من سنن الجهد بعد الناس منها ومن غيرنا **اجيب**
بان المعاداة اليها بعد الناس من نعمها ونفع شرها يدل على انها
اقول ان الوساخ على انها لا يابس منها بالكلية كما من غيرنا ومعدا
القول ان كمالها بعد واحسن طبعها لما قصد بالحديث **قول**
واراد بها معا منها المصدر له **قول** اذا قلنا ليت زيدا
قام مقدر **قول** على ضد النقام لا زيدا في النفس وعلى سببه نفسانه

٧٨

والاضلال في

فان قيل هذا الصنف من النفس والاشياء من النفس
ليست له صفة من الشيطان من جهة النساء وهو
الشيطان من جهة النساء من جهة النساء وهو
منه صفة النساء كما يقال ما حان زيدا لا زيدا من جهة
ما فعلت فينا من اجتنابنا لارادتنا في ما فعلت اجتنابنا

فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه

فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه
فان كان المصنف لا يسمي على نفسه

متعلقه بملك السند على وجه يخرجها من احتمال الصدق والكذب
فالجموع المركب من احتمال من الانطاط لعل الانشاء والجمع
المركب من معانيها مدلول للظلام اللغوي الانشاء فطهران طرية
ايت ليست موضوعه لذلك الظلام اللغوي ولا لمدلوله ولا لانشاء
احدهما ولا لاحداث ملك الميعة النفسانية على من موضوعه
للكلمة السند نفسها فالانشاء المنع من المعنى لا للمعنى لا لاصح
ان مفسر القاء الظلام الانشاء في الابد بالحقى انشاء ظلام
انشاء مخصوص كان في من الانشاء المفسر بالانشاء لا لاصح
مع ان اللفظ الموضوع له ان المعنى ليست لانها لم موضع الانشاء ظلام
انشاء مخصوص الا ان يجعل الظلام للانشاء والتعليل كما في قوله لظلام
ان لمت مثلا موضوع لانها ومعنى المعنى وانما اذا جعلت للميعة النفسانية الانشاء
للموضوع كما هو انشاء فانها في المحررة لا عائد الى المعنى لا للمعنى
القاء الظلام المخصوص ولا معنى احداث الميعة المخصوص بل معنى
الميعة المرادة على ذلك الاحداث العارضة مثلا لسند القاء لا لغير
في النفس المانعة لتلك السند على احتمال الصدق والكذب كما مر
قال ورب وكما يجزئه **اقول** فان رب لانشاء العقل وكما
المحرر لانشاء السند ولا ينافي ذلك كون ما وجدنا عليه ظلاما محتملا
للصدق والكذب بحسب السند عند السند العقل والكشف فاحتمل
كم حصل عندنا فهو باعتبار انظر الى الوصال ظلام خبره محتمل
للصدق والكذب وانما باعتبار استحسانك اياهم فلا تحتمل احد
لانك استكشمتهم ولم تحسن خبرهم **قال** والا لان كان المطلب

كله ليس موضوعه لظلم من
مخصوص عارض لظلم من
وسيلة كحقيق ذلك على ما
في مباحث البياهي ان شاء الله تعالى

ان القاء الظلام المفسر بالانشاء
الانشاء مخصوص كان في من الانشاء
مع ان اللفظ الموضوع له ان المعنى
انشاء مخصوص الا ان يجعل الظلام
ان لمت مثلا موضوع لانها ومعنى
للموضوع كما هو انشاء فانها في
القاء الظلام المخصوص ولا معنى
الميعة المرادة على ذلك الاحداث

لأنها لا ينافي ذلك كون ما وجدنا
للكشف فاحتمل كم حصل عندنا
للمصدق والكذب وانما باعتبار
لانك استكشمتهم ولم تحسن خبرهم

الانشاء
الانشاء
الانشاء
الانشاء

المطلوب به حصول امره ومن الطالب فهو الاستفهام **قال**
فصل في مقتضى مثل علمي ونقضي فان المطلوب به حصول امره وعلى التقادير
وليس باستفهام فالاول ان يقال والاول ان كان المطلب به
حيث حصوله ونقضي الطالب فهو الاستفهام والوقوع ونقضي
محتاج فان المطلوب فيما ذكر فهو العلم والعلم وذلك انما حصل
في معنى الطالب وان استعمل حصول امره **قال** وان كان ذلك
لان مقتضى الطالب المطلوب منه ذلك
الامر انشاء فعل فهو **اقول** فان في مقتضى نقولنا ان
الزنا اجيب بان المراد انشاء الفعل وعدمه من حيث استيفاء
وعدمه لا من حيث انه مفهوم بواسطة لغيره في نفسه وفي حقيقته
في تحت اللزوم والامكان وبشرطه فاذا قيل لا نرى فقد لوحظ قد ترك
الزنا من حيث ان حاله من احواله وجعل له سلاسله لا لمحو ظاهه نفسه
مختلفا ما اذا قيل ان الزنا فان الزنا صاير لمحو ظاهات **قال**
وهي حرف مصدرية **اقول** ان وودوا الزنا نكس **وقيل** اوله
حكاية لفظي المستفاد من وودوا وعلية منه المنعيل فتوقفوا في الظاهر
عليه فظن من ذلك ان لو حرف مصدرية **قال** لكنه حاصل معناه
لان قال مراده لا والاولى بدلت **اقول** لفظ مراده سكتا في موضع غير
المستحق على صيغة الاو فان زات مرفوعة وجعلت خبرا لكان
وان ان ملك الحروف العني حروف التعويض ليست مركبة مع ما لا لا طالب
وان يؤكل بتركيب الجزاء الاولى منها كانه قيل مركبة اجزاء الاولى مع لا
وان زات منصوبة وجعلت حال من العنة المحرورة منها اجتمع الى
نحوه من لفظ واحد او من لجماعة من الظلم فلزم كمال المصنف
الاسل دلور

المطلوب به
فصل في مقتضى مثل علمي ونقضي
حيث حصوله ونقضي الطالب
محتاج فان المطلوب فيما ذكر
في معنى الطالب وان استعمل
الامر انشاء فعل فهو
الزنا اجيب بان المراد انشاء
وعدمه لا من حيث انه مفهوم
في تحت اللزوم والامكان
الزنا من حيث ان حاله من احواله
مختلفا ما اذا قيل ان الزنا
وهي حرف مصدرية
حكاية لفظي المستفاد من وودوا
عليه فظن من ذلك ان لو حرف
لان قال مراده لا والاولى بدلت
المستحق على صيغة الاو فان
وان ان ملك الحروف العني حروف
وان يؤكل بتركيب الجزاء الاولى
وان زات منصوبة وجعلت حال
نحوه من لفظ واحد او من لجماعة
الاسل دلور

[illegible]

وَيَقَالُ اِنْ قَوْلُ **لَا اَمْرَ** لَمْ يَزِدْ مَعْدُ الْخَوَلَبِ
شَيْ لَانِ التَّصَوُّرَ الْخَاصِلَ لَهُ قَبْلَ الْخَوَلَبِ
مَوْصُوْرًا حُدِّثَ عَلَيْهِ التَّعْيِيْنُ وَهُوَ خَاصِلُ
مَعْدُ الْخَوَلَبِ مَوْصُوْرًا عَلَى التَّعْيِيْنِ وَالْاَوَّلِ
غَيْرُ الشَّيْءِ لَانَهُ اَمْرٌ وَاجْزَاءُ مَعْدُ الْخَوَلَبِ
شَيْءٌ عَيْنِي

فطاسرى ايضا لان تصور احدنا على الصغرى ان تعلم نسبة الغيام
الى احدنا بعينه بعد ان علم سبعة الا احوينا مطلقا والمطلوب
هو الصدق في الجملة واما تصور زيد وعمر وكحوصيهما فهو
الحاصل للسائل حال السؤال واذا المجهول المطلوب عن نسبة
الغيام الى خصوص احدنا ونزها عما لا يخفى على ذي شكة **قال**
اسكن عرفت بالبروتين **اول** الغريبان مما يشاء ان يكونا
مقال مما ذكرنا ما ك وعقيل ثلثي جذية الارثي شيما ينس
لان يقال ان المنذر يومنا يوم من قبله اذ اخرج في يوم يومه
كذلك الصالح **وقيل** لان ينا وضه رجلا من الوب خالدين
المعتقل وعمر ومن مسعود الاستبان يشر ليلة مجها فرجاء
السلام فغضب وارمان بجلاء تا بوتاني ويدفنا بظلم الكوفة
تلا اتبع من عنها فآخر يصنفه فدم وركب حتى وقت عليها
واربنا الغريبان وجعل لنفسه ثل سنة يوم في يوم بؤس فكان
يضع سريع عليها فاذا كان يوم فاقول من يطلع عليه يعطيه
مائة من الابل واذا كان يوم يوسه فاقول من يطلع عليه يعطيه
واثنى فكان منى ووثية متفكة السبع اورد فيقتل ويؤثر
بؤسه الغريبان **قال** فليمن ان الهند يقول وهو اقول **اول**
ما كونه وبه الا فلان فطاسرا لا معنى للاستغناء عن الغرب لكونه
اخا واما كونه وبه لوقوع الغرب في الحال فلا منهم من طاسر
منهم الحمله الواقعة جالابوت الاخيه في زمانه الحال ولا شك ان
مصفوهم في مقادير الغرب العامل فيها منهم ثبوت الغرب في زمان

[illegible]

الاعلانية في شرب الخمر
التي هي من اهل البيت عليهم السلام
التي هي من اهل البيت عليهم السلام
التي هي من اهل البيت عليهم السلام

الحال ايضا قال واما انضمام الاول الى الصغرى اقول قال السلكه
في مباحث القدر سلكا ومحقق وجه القدر الاول يعني قدر
الموصوف على الصغرى ولو انك بعد على ان انفس الذوات تقع عليها
وانما في صفاتها وكما في ذلك فكلها من معلوم ان قدر قلت
ما زاد وجه النفي الى الوصف وحيث لا يزداد في طول ولا قصر ولا
سواء ولا يباين وما شاكل ذلك واما النزاع في كونه شاملا او
مختصا واما النفي فاذا قلت الاشياء القدر والمحقق وجه القدر
في التبعي قدر الصغرى على الموصوف ولو انك من او حلت النفي على
الوصف المسمي بوجهه وهو وصف الشئ وقلت ما شامرا او ما من
شامرا او لا شامرا بوجهه المحقق فبينما ولي النفي ثبوت في ذلك فحين
قلت لا يزداد القدر وقال في مباحث سلكا ويكون سلكا
لطلب الحكم بالثبوت او الانقضاء وقد ثبتت فيها على ان النفي
والاثبات لا يتوجهان في الاذوات فانما يتوجهان في الصفات
والاستعدادات بالخصوص لا بالعموم لا يستعملان في الاذوات
احتمال الاستعدادات انما يكون في الصفات والذوات لا في الاذوات
لانا الذوات من حيث هي ذوات فاما صفاتها وفي الحال وفي الاستعداد
استعدادهم في ذلك من حيث هي صفات فاما صفاتها فيكون في صفاتها
انما هي لا في الاذوات والاشياء تنقل كلامه المذكور في مباحث من لك
نصف منه بان جعله ونسب السلكه على عدم احتمال الذوات للاستعداد
ونسب على عدم احتمال النفي والاثبات ولما في من واد ان تنقل كلامه
في المواضع المشابهة وبشرط ما يتبع به مراده فلا يمكن تعادل مرادنا من

في مباحث القدر سلكا ومحقق وجه القدر الاول يعني قدر
الموصوف على الصغرى ولو انك بعد على ان انفس الذوات تقع عليها
وانما في صفاتها وكما في ذلك فكلها من معلوم ان قدر قلت
ما زاد وجه النفي الى الوصف وحيث لا يزداد في طول ولا قصر ولا
سواء ولا يباين وما شاكل ذلك واما النزاع في كونه شاملا او
مختصا واما النفي فاذا قلت الاشياء القدر والمحقق وجه القدر
في التبعي قدر الصغرى على الموصوف ولو انك من او حلت النفي على
الوصف المسمي بوجهه وهو وصف الشئ وقلت ما شامرا او ما من
شامرا او لا شامرا بوجهه المحقق فبينما ولي النفي ثبوت في ذلك فحين
قلت لا يزداد القدر وقال في مباحث سلكا ويكون سلكا
لطلب الحكم بالثبوت او الانقضاء وقد ثبتت فيها على ان النفي
والاثبات لا يتوجهان في الاذوات فانما يتوجهان في الصفات
والاستعدادات بالخصوص لا بالعموم لا يستعملان في الاذوات
احتمال الاستعدادات انما يكون في الصفات والذوات لا في الاذوات
لانا الذوات من حيث هي ذوات فاما صفاتها وفي الحال وفي الاستعداد
استعدادهم في ذلك من حيث هي صفات فاما صفاتها فيكون في صفاتها
انما هي لا في الاذوات والاشياء تنقل كلامه المذكور في مباحث من لك
نصف منه بان جعله ونسب السلكه على عدم احتمال الذوات للاستعداد
ونسب على عدم احتمال النفي والاثبات ولما في من واد ان تنقل كلامه
في المواضع المشابهة وبشرط ما يتبع به مراده فلا يمكن تعادل مرادنا من

الذوات لا يتوجهان في الاذوات فانما يتوجهان في الصفات
والاستعدادات بالخصوص لا بالعموم لا يستعملان في الاذوات
احتمال الاستعدادات انما يكون في الصفات والذوات لا في الاذوات
لانا الذوات من حيث هي ذوات فاما صفاتها وفي الحال وفي الاستعداد
استعدادهم في ذلك من حيث هي صفات فاما صفاتها فيكون في صفاتها
انما هي لا في الاذوات والاشياء تنقل كلامه المذكور في مباحث من لك
نصف منه بان جعله ونسب السلكه على عدم احتمال الذوات للاستعداد
ونسب على عدم احتمال النفي والاثبات ولما في من واد ان تنقل كلامه
في المواضع المشابهة وبشرط ما يتبع به مراده فلا يمكن تعادل مرادنا من

على تلك الطريقة ثم يقول منهم من يزعج انه يعقل على السلكه ان
المراد بالذوات هي الاجسام وانما لا يلقى بل يقبل عوارضها في
غير الكون والعدم وصدقها النوعية فيها وانما لا يلقى جسم
من انفسه يعني انه يتقدم مطلقا على كل سبيل تغيير الجسم بتبدل الصلوات
الحقيقية او النوعية جبا لغز وجعل الجواهر واحدا على الطبقات
حيث يثبت فيها ان اجزاء العالم لا يمكن ان يكون لها متعلق المتداخلى
ولا المتعلقان لا متعلقا بوجهه بعد كون ذلك البنيان مرتبنا

حزب القدر الواقع في الارض من هذا التحقيق فلو انك اختار
معظم ان المراد بالذوات حقيقة الاشياء ومن سبقت في انفسها
لست بجعله يجعل جاعل عند المعتره فلا يمكن لوجهه ان يلقى
انما المتعلق بها والمثبت لها الوجود وما يتقدم من الصفات والمحقق
ذلك موكول لا علم الظلام وروى جليله ايضا ان ياذرهموا اليهم من
لزم ذوات الاشياء وحققها في انفسها من غير ان يتعلق بها جعل
جاعل بمعنى استحالة توجهه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقدمة
في الواقع فانها محال بالذوات وجعلها ثابته في الواقع فانها
محال للاستحالة محصل الحاصل والاثبات الثابت اليه يعني الحكم بثبوتها
وانفائها فان الاول لا يلائم في إمكانه وصدقها وانما يمكن
كاد باكتنه يمكن والالم بعقدتها نحو النجوم والظلام منها في المعنى المتك
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذوات يطلق على الحقيقة
مقتضى ان الجواهر والاراضى يطلق على النعم بذاته فلا يتساوى
الاراضى من كذا نطلق على المستعمل بالمتنوع بعد الى المفهوم المخطط

حزب القدر الواقع في الارض من هذا التحقيق فلو انك اختار
معظم ان المراد بالذوات حقيقة الاشياء ومن سبقت في انفسها
لست بجعله يجعل جاعل عند المعتره فلا يمكن لوجهه ان يلقى
انما المتعلق بها والمثبت لها الوجود وما يتقدم من الصفات والمحقق
ذلك موكول لا علم الظلام وروى جليله ايضا ان ياذرهموا اليهم من
لزم ذوات الاشياء وحققها في انفسها من غير ان يتعلق بها جعل
جاعل بمعنى استحالة توجهه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقدمة
في الواقع فانها محال بالذوات وجعلها ثابته في الواقع فانها
محال للاستحالة محصل الحاصل والاثبات الثابت اليه يعني الحكم بثبوتها
وانفائها فان الاول لا يلائم في إمكانه وصدقها وانما يمكن
كاد باكتنه يمكن والالم بعقدتها نحو النجوم والظلام منها في المعنى المتك
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذوات يطلق على الحقيقة
مقتضى ان الجواهر والاراضى يطلق على النعم بذاته فلا يتساوى
الاراضى من كذا نطلق على المستعمل بالمتنوع بعد الى المفهوم المخطط

حزب القدر الواقع في الارض من هذا التحقيق فلو انك اختار
معظم ان المراد بالذوات حقيقة الاشياء ومن سبقت في انفسها
لست بجعله يجعل جاعل عند المعتره فلا يمكن لوجهه ان يلقى
انما المتعلق بها والمثبت لها الوجود وما يتقدم من الصفات والمحقق
ذلك موكول لا علم الظلام وروى جليله ايضا ان ياذرهموا اليهم من
لزم ذوات الاشياء وحققها في انفسها من غير ان يتعلق بها جعل
جاعل بمعنى استحالة توجهه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقدمة
في الواقع فانها محال بالذوات وجعلها ثابته في الواقع فانها
محال للاستحالة محصل الحاصل والاثبات الثابت اليه يعني الحكم بثبوتها
وانفائها فان الاول لا يلائم في إمكانه وصدقها وانما يمكن
كاد باكتنه يمكن والالم بعقدتها نحو النجوم والظلام منها في المعنى المتك
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذوات يطلق على الحقيقة
مقتضى ان الجواهر والاراضى يطلق على النعم بذاته فلا يتساوى
الاراضى من كذا نطلق على المستعمل بالمتنوع بعد الى المفهوم المخطط

الخلاصه
ويعلم انفسه بالاشياء التي هي في الارض من هذا التحقيق فلو انك اختار
معظم ان المراد بالذوات حقيقة الاشياء ومن سبقت في انفسها
لست بجعله يجعل جاعل عند المعتره فلا يمكن لوجهه ان يلقى
انما المتعلق بها والمثبت لها الوجود وما يتقدم من الصفات والمحقق
ذلك موكول لا علم الظلام وروى جليله ايضا ان ياذرهموا اليهم من
لزم ذوات الاشياء وحققها في انفسها من غير ان يتعلق بها جعل
جاعل بمعنى استحالة توجهه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقدمة
في الواقع فانها محال بالذوات وجعلها ثابته في الواقع فانها
محال للاستحالة محصل الحاصل والاثبات الثابت اليه يعني الحكم بثبوتها
وانفائها فان الاول لا يلائم في إمكانه وصدقها وانما يمكن
كاد باكتنه يمكن والالم بعقدتها نحو النجوم والظلام منها في المعنى المتك
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذوات يطلق على الحقيقة
مقتضى ان الجواهر والاراضى يطلق على النعم بذاته فلا يتساوى
الاراضى من كذا نطلق على المستعمل بالمتنوع بعد الى المفهوم المخطط

معنى انما يدخل النفي والصدق
على حده لا يكون في حده ولا في حده
الاشياء التي هي في الارض من هذا التحقيق فلو انك اختار
معظم ان المراد بالذوات حقيقة الاشياء ومن سبقت في انفسها
لست بجعله يجعل جاعل عند المعتره فلا يمكن لوجهه ان يلقى
انما المتعلق بها والمثبت لها الوجود وما يتقدم من الصفات والمحقق
ذلك موكول لا علم الظلام وروى جليله ايضا ان ياذرهموا اليهم من
لزم ذوات الاشياء وحققها في انفسها من غير ان يتعلق بها جعل
جاعل بمعنى استحالة توجهه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقدمة
في الواقع فانها محال بالذوات وجعلها ثابته في الواقع فانها
محال للاستحالة محصل الحاصل والاثبات الثابت اليه يعني الحكم بثبوتها
وانفائها فان الاول لا يلائم في إمكانه وصدقها وانما يمكن
كاد باكتنه يمكن والالم بعقدتها نحو النجوم والظلام منها في المعنى المتك
دون الاول ولا يبعد ان يقال كما ان الذوات يطلق على الحقيقة
مقتضى ان الجواهر والاراضى يطلق على النعم بذاته فلا يتساوى
الاراضى من كذا نطلق على المستعمل بالمتنوع بعد الى المفهوم المخطط

بالذات وهذا معنى ما قالوا الذات ما يصلح ان يعلم ويجر عنه ويطلق
 الصفة على ما لا يستلزم بالوجود ان يكون له الملاحظة مفهوم له
 فلا خلاف في ان الحكم بالشيء والاشياء انما يفرق بها في النسب الحكم
 التي هي صفات لهذا المعنى فاعلم ان الصفات مثل ان هذا او الانسان
 او السواد ولم يتصور معه شيئا اخر اصلا لم يثبت منكم في الاشياء
 وان تصورت معه مفهوم الوجود او العدم بالغير ولم يلاحظ بينهما
 شيء فلا يمكن ان يثبت والاشياء ايضا وان لاحظتها فاما ان يجعلها ملحوظة
 بالذات من حيث انها عند الوجود او العدم الى احدهما فلا يمكن ان يثبت
 اشياءها ولا نفها نعم يمكن ان يجعلها محكوما عليها او بها فيقول
 نسبة الوجود الى زيدا او نقول نسبة الوجود الى
 زيدا واما ان يجعلها للملاحظة الطرفين وتلاحظها من انها حال بينهما
 فيمكنك معها واشياءها فظهر ان الحكم بالشيء والاشياء يشترط وجودها
 على الذوات بل لا يقدرون ان الاعلى الصفات التي هي النسب الحكم
 من حيث انها ملحوظة من اركانها وآله لتعرف احوالها وقوله بوجهين

لا سماع في قوله ولا عقره ولا سواد ولا بياض لم يوجب ان السواد
 مثلا من حيث موضوعه كما قد يتجمل ذلك من ظاهر بل اراد ان
 السواد باعتبار ثبوته له وانقضاء البعد صفة له ولذلك اضاف له
 النهم البعد الحكم التي هي الصفة في الجملة وكذلك قوله على الوصف
 الحكم بوثوقه وهو وصف الشوك بغيره عن ظاهر فانه مفهوم
 الشعور نفسه من قبل الذوات على ذلك البعد للذات كقوله حيث
 قما بالغير وانقضاء البعد بطلان صفة الوصف وان كانت الصفة

بجاء امر لا يسمي للشيء
 الذي هو المسمى بالشيء
 التي هي المسمى بالشيء

بجاء في

في الجملة من حيث هو ذلك الغير وما ذكرنا تم وجه حقيقة البعد
 ويكون الجواب راجع الى العلوم التي يعلم بها المحل الذي يتوارف
 عليه الشيء والاشياء بحسب الجملة وانت تعلم انك اذا اعتبر
 مفهوم ما عدا النسب لم يكن له في نفسه احوال احصاها بزمان محض
 فاذا اعتبرته مع هذه الوجود او غيره الذي هو على ذلك الاحتمال
 فالذوات ليس فيها احتمال احصاها بالاحتمال انما هي في الصفات
 وحسب ما ذكرنا في سبل ايضا لان الافعال بعضن سباحة يصلح ان
 يتوارف عليها الشيء والاشياء كما دواها انساب الى الازمنة و
 احتمال احصاها ببعضها وصنعها بخلاف المشتقات فانه فيها تقدير
 لا يصلح لذلك والانساب الى الازمنة واحتمال الاحصاها ببعضها
 عارضا في احوالها من حيث سبل ان يدخل على الافعال وكان لها مزيد
 احصاها بها وهذا ما سكت له في صحيح كلامه وبعين سره

قال طالبا ان شئ سقا الاسم وسين مفهومه الى الحق **اقول** سطر
 قد يطلب ما الشارحه للاسم بيان ان لا معنى وضع وما له البعد
 وجودا ما يراد لفظ اشهر وهذا لما بحث اللغوي النسب وطلب
 ان بعضه ما له عليه الاسم احوالا وخواصه ما يوجد له بحسب الاسم و
 المطلوب من البعد وهذا لما بحث الحكم النسب **قال**
 ويتبع سبل الشدة الترتيب الى الحق **اقول** اذا سمعت لفظا ولم تعرف
 ان له مفهومه استحالة هيكل السؤال على بيان خصوصية احوالا او
 تعصلا واما اذا عرفت ان له مفهومه ولم تعرف خصوصية ذلك
 المفهوم فكذلك ان تال من خصوصية احوالا ويكون ما له كما يطلب

في الجملة من حيث هو ذلك الغير وما ذكرنا تم وجه حقيقة البعد
 ويكون الجواب راجع الى العلوم التي يعلم بها المحل الذي يتوارف
 عليه الشيء والاشياء بحسب الجملة وانت تعلم انك اذا اعتبر
 مفهوم ما عدا النسب لم يكن له في نفسه احوال احصاها بزمان محض
 فاذا اعتبرته مع هذه الوجود او غيره الذي هو على ذلك الاحتمال
 فالذوات ليس فيها احتمال احصاها بالاحتمال انما هي في الصفات
 وحسب ما ذكرنا في سبل ايضا لان الافعال بعضن سباحة يصلح ان
 يتوارف عليها الشيء والاشياء كما دواها انساب الى الازمنة و
 احتمال احصاها ببعضها وصنعها بخلاف المشتقات فانه فيها تقدير
 لا يصلح لذلك والانساب الى الازمنة واحتمال الاحصاها ببعضها
 عارضا في احوالها من حيث سبل ان يدخل على الافعال وكان لها مزيد
 احصاها بها وهذا ما سكت له في صحيح كلامه وبعين سره

في الجملة من حيث هو ذلك الغير وما ذكرنا تم وجه حقيقة البعد
 ويكون الجواب راجع الى العلوم التي يعلم بها المحل الذي يتوارف
 عليه الشيء والاشياء بحسب الجملة وانت تعلم انك اذا اعتبر
 مفهوم ما عدا النسب لم يكن له في نفسه احوال احصاها بزمان محض
 فاذا اعتبرته مع هذه الوجود او غيره الذي هو على ذلك الاحتمال
 فالذوات ليس فيها احتمال احصاها بالاحتمال انما هي في الصفات
 وحسب ما ذكرنا في سبل ايضا لان الافعال بعضن سباحة يصلح ان
 يتوارف عليها الشيء والاشياء كما دواها انساب الى الازمنة و
 احتمال احصاها ببعضها وصنعها بخلاف المشتقات فانه فيها تقدير
 لا يصلح لذلك والانساب الى الازمنة واحتمال الاحصاها ببعضها
 عارضا في احوالها من حيث سبل ان يدخل على الافعال وكان لها مزيد
 احصاها بها وهذا ما سكت له في صحيح كلامه وبعين سره

منها ما

المصدق يكون في ذلك اللفظ موضوعا لمضمون ذلك المعنى وبعد
 ان عرفت خصوصية احتمال المكنى ان يقال عن وجوده لكن الانسب
 ان يطلب تعيينه او لا ثم وجوده ثانيا بعد المصدق بوجوده المكنى
 طلب تصور حقيقة ان ما يتبعه الموجود في الاعيان فاذا تصورنا بان
 الامكان في حجة كسح السؤال عن صفاته وخواصه الموجودة له وان
 المكنى مقدم هذا السؤال على طلب الحقيقة فظهر ان ما التي تشرح مفهوم
 الاسم احتمال مقدمه قطعا على سلب البديهة الطالعة لوجوده وان ما
 التي تشرحه بمصلا مقدمه عليها وعندها لا بد من الوجود وان ما التي يطلب
 الحقيقة موجبه عن سلب البديهة وتلغا ومقدمه على سلب المكنى الطالعة
 للاحوال المتزعة على الوجود بناء على ما هو انسب واول **قال**
 والفرق بين المفهوم من الاسم في اللفظ **اقول** انما الله الفرق بين
 المجدد وبين المجدد حقيقة كان او اسما وفيما لا يقوم من عدم الثبات
 في المجدد **قال** صار ذلك المجدد في اللفظ **اقول** سزا اذا كان
 الواضح تصور حقيقة الشيء وعين الاسم ما زاها وما اذا تصورنا بعض
 اعتبارا لها ووضع الاسم ما زاها فان المجدد الاسم تصور سماحجب
 الحقيقة ثم اذا اراد المجدد الموقوف مطلقا لم يحجب ذلك التفسير
قال ونحن العارض المشتق الذي العلم لا نقولنا من في الدار
اقول فان قلت السائل بهذا السؤال قد حصل له المصدق
 ما ان احدا في الدار وهذا المصدق معاصر للمصدق ما ان زيد مثلا
 في الدار فهو نسوالة طلب المصدق التي قطعنا كون من لطلب
 المصدق دون التصور على قياس ما ذكر في الفتح مع ام المتصلة قلت

فتقبل انما وجهه
 ما لم يكن في حد الحجب
 الاسم وبعد يكون حقا
 بحسب الذاتية

قبلت **سئل** ما في ذلك ان السائل بين في الدار لم تصور
 خصوصية زيد او غير ومقتضى هذا السؤال فاذا احبب زيد في
 زياده في تصور المجدد انه بحسب حقيقة صدره وبخلاف حقيقة المصدق
 ايضا بخلاف قولك اوبس في الاناء ام غسل اذ لا يختلف في
 الجواب تصور سلب مجرد المصدق فتأمل وقس على سائر الظواهر
 من كوكب وخواص **قال** ويدخل فيه السؤال في اللفظ **اقول**
 قال السالك واما ما في السؤال من الحاشي بقول ما عندك معنى
 الحاشي من احشائ الاشياء عندك وجوابه انما هو او ليس او
 كذب او طعام وكذلك يقول ما الطلعة وما الام وما الفعل وما
 الحرف وما الظلام فقد فهمت من قوله يقول ما الطلعة وما انما هو
 وقوله يقول كذلك ولما في الظاهر ان يقول ما الطلعة فلا بد
 لذلك الفصل من فائدة والذي يلوح من الشرح ان الفصل للبيان
 على ان ما الطلعة وما بعده سؤال عن الما يتبعه والحقيقة كما اراء
 انه سؤال عن تعيينها بالحد لئلا يتشعب عما سبق فان قولك ما عندك
 سؤال ايضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل عن الحاشي الى الما
 والحقيقة وما يصور منها دون ملاحظة خصوصية من خصوصية
 الاحشائ والحاشي ثم سأل طابا لم خصوصية منها احتمالا لا فيجاب
 باسم يبين على خصوصية حاشي ما احتمالا كما في قولك ما عندك وربما
 تصور خصوصية احتمالا ثم سأل عن تعيينه فحاشي ما لا يوجد له
 كما في قولك ما الطلعة ومنهم من قال ما سبق سؤال عن تعيين الما
 الموجود وقوله ما الطلعة وما بعده سؤال عن الماهيات الاعتبارية

سئل في هذا
 المقام تصور
 الدرس والثناء

الاصطلاحية وان كانت تلك المنهيات صادقة على امر موجوده
قال ام كنت ستخبرني البتة الى اين **اقول** العلوق القاصه التي
 تعطف على عزولها ولا تراه من قبل تشبه وعنده اللين يقال راشت
 الناقه ولدتا ريتا انا احبته وفتق بالشي اى تجل به ورتيا يروى
 مرفوعا لا من ما عطف ويجوز ان لا من الغفر المحور به ومصوبا
 على انه منقول يعطى وعلى الاولين يحتمل يعطى معنى **قال** بما
 لم يحكم احد حوله الى **اقول** وذلك لصعوبة بيان خلافة الحجاز و
 كونه المناسبة المبحوثه له ونحن نذكر له من الموضع ما يتضح به
 وجه الجواز فيها ولست بعين به فيما عدا **قال** كما لا يستطاع الحكم وعوض
 الى **الاج** **اقول** الاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الجهل به
 المستلزم للاستكثاره عاده او اعاءه لان التعليل منه يكون معلوما
 استكثاره مستلزم الاستبطاء كذا اى عاوه او اعاءه فالاستنباه
 عن عدو عا اياه مستلزم الاستبطاء هذه الوساطه فاستحقاق لفظ
 قيد وكذا **اقول** في قوله متى نراه الاستنباه عن زمان الغير
 الجهل بزمانه والجهل به مستلزم استيعاوه عاده او اعاءه لان الاستنباه
 عاوه وره ان يكون معلوما ما نفعه او با ما رآه والاستنباه عاوه
 بعد ان يكون مجهولا واستيعاوه مستلزم الاستبطاء وفتى على ما ذكرنا
 مظهره **قال** والتعجب على لا ادنى الدمدد الى **الاج** **اقول** الاستنباه
 عن سبب عدم رؤيته الدمدد مستلزم الجهل به المناسب للتعجب
 من الحبيب اعنى عدم الرويه لانه كمنه نفث فيه تابعه الاوراك الامر
 القليله الواقع المجهوله الاسباب **قال** والتنبيه على الضلال الى

والمعنى ان لا يكون من قبل تشبه وعنده اللين يقال راشت الناقه ولدتا ريتا انا احبته وفتق بالشي اى تجل به ورتيا يروى مرفوعا لا من ما عطف ويجوز ان لا من الغفر المحور به ومصوبا على انه منقول يعطى وعلى الاولين يحتمل يعطى معنى قال بما لم يحكم احد حوله الى اقول وذلك لصعوبة بيان خلافة الحجاز وكونه المناسبة المبحوثه له ونحن نذكر له من الموضع ما يتضح به وجه الجواز فيها ولست بعين به فيما عدا قال كما لا يستطاع الحكم وعوض الى الاج اقول الاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الجهل به المستلزم للاستكثاره عاده او اعاءه لان التعليل منه يكون معلوما استكثاره مستلزم الاستبطاء كذا اى عاوه او اعاءه فالاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الاستبطاء هذه الوساطه فاستحقاق لفظ قيد وكذا اقول في قوله متى نراه الاستنباه عن زمان الغير الجهل بزمانه والجهل به مستلزم استيعاوه عاده او اعاءه لان الاستنباه عاوه وره ان يكون معلوما ما نفعه او با ما رآه والاستنباه عاوه بعد ان يكون مجهولا واستيعاوه مستلزم الاستبطاء وفتى على ما ذكرنا مظهره قال والتعجب على لا ادنى الدمدد الى الاج اقول الاستنباه عن سبب عدم رؤيته الدمدد مستلزم الجهل به المناسب للتعجب من الحبيب اعنى عدم الرويه لانه كمنه نفث فيه تابعه الاوراك الامر القليله الواقع المجهوله الاسباب قال والتنبيه على الضلال الى

الى اخره **اقول** الاستنباه عن الشيء مستلزم تنبيه المخاطب عليه
 وتوجيه ذمته الله فاذا استلزم طريقا واضح الفصله بمنطق كان
 ويمن عقله من عن الامتياز الى ذلك الطريق فاذا انبه عليه وجهه
 ومنه الله عليه لصلاله فالاستنباه عن ذلك الطريق مستلزم توجيهه
 وعلمه الله المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا لانه استعمال الاستنباه
 دون التصريح يكون طريق ضلالا من اجل ان احداهما ان كونه طريق
 ضلالا امر واضح فكيف في العلم به نحو الامتيازات الله والثبات اياهام
 ان المخاطب اعلم بذلك الطريق من المخطئ حيث يحتاج الى السؤال
قال والوعد الى **الاج** **اقول** صفه الاستنباه مستلزم تنبيه
 المخاطب على جزاء اساءه الاواب الصاوي عن عاوه وعنده التنبيه
 مستلزم وعنده على اساءه الاواب وفي العدول عن الاستنباه عن
 الاثبات ما في قول ادوبت قتلنا الى الاستنباه عن الشيء اياهام
 ان المخاطب اعتقد في الساويب قباله اقدم على الاساءه و
 منه من المبالغة لا يخفى **قال** والقرير الى **الاج** **اقول** الاستنباه
 عن امر معلوم للمخاطب يقتل جملة على اوله عاوه معلوم منه
قال والانتثار كذا الى **الاج** **اقول** انتثار الشيء عن كرامته
 والنفرة عن وقوعه في احد لا منته وادعاءه عا لا يفتى ان يقع
 فنه مستلزم عدم توحيد الزمن الله المحقق للجهل به المقتضى الى
 الاستنباه عنه او تنويع الاستنباه عنه مستلزم الجهل به المستلزم
 لعدم توحيد الزمن الله المناسب لكرامته والنفرة عنه وادعاءه
 ان عا لا يفتى ان يكون واقعيا وتقس على سدا حال الانتظار يعنى

و يقال ان لا يكون من قبل تشبه وعنده اللين يقال راشت الناقه ولدتا ريتا انا احبته وفتق بالشي اى تجل به ورتيا يروى مرفوعا لا من ما عطف ويجوز ان لا من الغفر المحور به ومصوبا على انه منقول يعطى وعلى الاولين يحتمل يعطى معنى قال بما لم يحكم احد حوله الى اقول وذلك لصعوبة بيان خلافة الحجاز وكونه المناسبة المبحوثه له ونحن نذكر له من الموضع ما يتضح به وجه الجواز فيها ولست بعين به فيما عدا قال كما لا يستطاع الحكم وعوض الى الاج اقول الاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الجهل به المستلزم للاستكثاره عاده او اعاءه لان التعليل منه يكون معلوما استكثاره مستلزم الاستبطاء كذا اى عاوه او اعاءه فالاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الاستبطاء هذه الوساطه فاستحقاق لفظ قيد وكذا اقول في قوله متى نراه الاستنباه عن زمان الغير الجهل بزمانه والجهل به مستلزم استيعاوه عاده او اعاءه لان الاستنباه عاوه وره ان يكون معلوما ما نفعه او با ما رآه والاستنباه عاوه بعد ان يكون مجهولا واستيعاوه مستلزم الاستبطاء وفتى على ما ذكرنا مظهره قال والتعجب على لا ادنى الدمدد الى الاج اقول الاستنباه عن سبب عدم رؤيته الدمدد مستلزم الجهل به المناسب للتعجب من الحبيب اعنى عدم الرويه لانه كمنه نفث فيه تابعه الاوراك الامر القليله الواقع المجهوله الاسباب قال والتنبيه على الضلال الى

و يقال ان لا يكون من قبل تشبه وعنده اللين يقال راشت الناقه ولدتا ريتا انا احبته وفتق بالشي اى تجل به ورتيا يروى مرفوعا لا من ما عطف ويجوز ان لا من الغفر المحور به ومصوبا على انه منقول يعطى وعلى الاولين يحتمل يعطى معنى قال بما لم يحكم احد حوله الى اقول وذلك لصعوبة بيان خلافة الحجاز وكونه المناسبة المبحوثه له ونحن نذكر له من الموضع ما يتضح به وجه الجواز فيها ولست بعين به فيما عدا قال كما لا يستطاع الحكم وعوض الى الاج اقول الاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الجهل به المستلزم للاستكثاره عاده او اعاءه لان التعليل منه يكون معلوما استكثاره مستلزم الاستبطاء كذا اى عاوه او اعاءه فالاستنباه عن عدو عا اياه مستلزم الاستبطاء هذه الوساطه فاستحقاق لفظ قيد وكذا اقول في قوله متى نراه الاستنباه عن زمان الغير الجهل بزمانه والجهل به مستلزم استيعاوه عاده او اعاءه لان الاستنباه عاوه وره ان يكون معلوما ما نفعه او با ما رآه والاستنباه عاوه بعد ان يكون مجهولا واستيعاوه مستلزم الاستبطاء وفتى على ما ذكرنا مظهره قال والتعجب على لا ادنى الدمدد الى الاج اقول الاستنباه عن سبب عدم رؤيته الدمدد مستلزم الجهل به المناسب للتعجب من الحبيب اعنى عدم الرويه لانه كمنه نفث فيه تابعه الاوراك الامر القليله الواقع المجهوله الاسباب قال والتنبيه على الضلال الى

اد على حال الانتظار يعنى لا يفتى ان يكون واقعيا وتقس على سدا حال الانتظار يعنى

يعو الطلب وبذلك صرح ابن الحاجب ايضا بغير هذا صفة
 الفعل حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا جعل الطلب على جهة
 الاستعلاء وقد استشركا في الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر
 عند المصنف كون الضمعة موضوعا للقدرة المشتركة بخلاف ما احتجنا
 به من حيث كونها موضوعا للوجوب **قال** وقيل بالوقت
 يعني كونها للقدرة المشتركة بينهما وبأن الاشتراك اللغوي **اقول**
 حمل الوقت على سائر المعنى مما يؤيد به ابن الحاجب في محتمل حيث
 قال انما هو جمع في الوجوب ابوابا في الندب وقيل للطلب
 المشترك وقيل مشترك استشركا لفظيا لا شرعا وبما في الوقت
 فكلما اذنا يعني ان الضمعة قوله فيها راجع لكونها موضوعا
 للقدرة المشتركة وكونها مشتركة استشركا لفظيا لهما لا الالوجوب
 والندب والحق انه راجع الالوجوب والندب كما ان الاشتراك اللغوي
 ايضا بينهما وقد صرح بذلك فيما سبق عليه من شروحه قال في المحصول
 ومنهم من قال بالوقت وهم فرقوا ثلثا فقالوا ما لنا للقدرة المشتركة
 الا ان قالوا انها مشتركة بين الندب والوجوب لفظا الذي
 قالوا انها حقيقة اما في الوجوب فقط او في الندب فقط او فيهما
 معا بالاشتراك لكننا ما ندرى ما هو الحق من سائر الاقسام فجعلنا
 هذا على التمسك من جهة تحت القول بالوقت اما الاخر فظاهر
 وهو الذي في الوقت واما الاية لان ولا ان الضمعة اذا جردت
 عن الزمان موقوتة فكلما سمي الوجوب والندب اما على تقدير
 الاشتراك اللغوي فلا لا ندرى ايها المراد منها واما على تقدير

وقيل ان يكون سائر المعنى
 اذا كان الاشتراك مشترك
 المعنى بين الاقلام
 عبادته

في المحتمل
 نهما

معدودا لا يشترط ان لا يخلو فلا لا ندرى ايها المراد منها واما على
 تقدير الاشتراك اللغوي فالمعقول فلا لا ندرى ان القدرة المشتركة المراد
 منها في معنى ايها موحدا **قال** والتمنى كذا امر القيس الى الفاعل **اقول**
 وان قلت قد سبق ان التمنى من اقسام الطلب ووجه الشايع
 بان طلب شيء على سبيل المحبة فمفعله الامر اذا استعملت في التمنى
 كانت مفعول طلب المحبة فكيف يصح ان يجعل من القسم الاول وهو
 ان لا يكون لطلب الفعل اصلا قلت **قال** كما ان الامر ان القسم الاول
 يكون لا يندرج الطلب المعبر في الامر اصلا اعني ما يستلزمه ان كان
 المطلوب ولا لا يندرج سائر الطلب اصلا لان مفعولها لا يندرج
 الطلب فلا اشكال **قال** وهو طلب الكف عن الفعل لا الفعل
اقول يعني طلب الكف من حيث هو ككف على فاس ما مرضي الامر
 اصلا فيقع عن تنويع كفه عن الزنا **قال** ويوكا لامر الاستعلاء
اقول لما كان طلب الفعل استعلاء ودرامته كانه في الوجوب
 والندب كما زعمه الشافعي لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل على
 استعلاء وقد اشرنا على معنى التعمم والكرامة فيكون النهي
 موضوعا للقدرة المشتركة بينهما على خلاف ما هو المحتمل عند
 الجمهور كما قلنا في الامر **قال** فانهم احتجوا ان معنى النهي
 الالهي **اقول** قد اوضحنا فيما سبق ان هذا الاختلاف مبني على
 الاختلاف في ان عدم الفعل مقدر ولا **قال** والطلب
 لا يندرج من سبب حائل للطلب عليه فوجب في السبب الحائل
 مسبب عن ذلك الطلب في الخواص **اقول** هذا الوجه يقتضي

قوله

النعل في

عند المصنف

وتحقيقه مذکور في جواهر المصنف على شرح الشريعة
 ونسيم اللطيف المركب انعام لا ينفرد الاشارة والاشارة
 لا اقسام

ان اعتبر الخوا المفكر مرتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك
 فان قولك اكرمني اكرمني مقدر بقولك اني اكرمني اكرمني لا يقول
 اني اطلب اكرمني اكرمني فاجزاء المفكر مرتب على اكرام المخاطب
 لا على طلب اكرامه فالسببية المعقولة في الكلام انما هي بين
 الاكرام وبين مقادير **قال** لان العلة الغائية توجب معلولا
 للعلل الغائية وان كانت غايتها معلومة لعلل الغائية **اقول**
 الغائية ان يقال العلة الغائية توجب معلولا معلولا وان كانت
 غايتها معلومة فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب حاصل للطلب
 عليه لا في سببية الطلب لما هو سبب حاصل له على الطلب وقوله
 هذا قالوا ان العلة الغائية تستلزم في الداعي على المعلول وتنازع
 في الخارج عنه بريد ما ذكرنا وان شرطه مذكور معلول للعلل
 الغائية بتوسط المعلول وعلل لعلل العلة الغائية للمعلول مذكور
 على المعلول ايضا كما في نفسنا **قال** وثنا نعلم ان طلب كلام الى
هذا قول هذا هو الوجه الصحيح وذكر في المضاع المتصل
 ان معنى الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون
 الا لافوض وقد تعينت في المعنى انها سبب المسبب فاذا ذكر المسبب
 علم انها هي المسبب ومنه معنى الشرط والخبر المذكور قال الخليل
 ان معنى الاواسل كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى المذكور ومنه
 بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لافوض اخر خارج عنه بخلاف
 الطلب فانه لا يكون الا لافوض خارج عنه والا لكان في غنى وكان
 الشارع قائم من اول كلامه الوجه الاول وجعل قوله بخلاف

قال الاسم
 النعمان والاول
 الذي هو
 على
 ان
 الاول

بخلاف الخبر الى الحق اشارة الى الوجه الثاني والحق ان مجموع كلامه
 وجه واحد والخبر من الوجه الثاني لا الاول لفساده وارايد قوله
 والطلب لا يكون الا لافوض انه لا يكون الا لافوض من المطلوب
 لا من الطلب بعينه وارايد بقوله والا لكان في غنى انه يكون في
 الغنى لان اكثر الاشياء بما لا يطلب لذاته **قال** او لغيره الى الحق
اقول الاظهر ان يقال يكون في ذلك في الوجه الاول فان من الغنى الاول
 على ترتيب الخوا على المطلوب فما ذكره من محو التوقف **قال**
 فلان الشرط لا يلزم الى الحق **اقول** المذكور في الكتب المعقولة الا ان
 ان طرأ ان قد علمت في السببية قد علمت على ترتيب الثاني على الاول
 وانما يعمل في الشرط الذي هو جزء من العلة الثانية فيتعقب
 الخبر فلهذا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتي ضربتي
 ان الضرب الثاني مرتب على الضرب الاول يحصل حزنا بعد حصوله
 لا انه يتوقف عليه ونعم ما نعلمه ندون ان بعينه حصوله
 بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله في كل
 للذين آمنوا يتقوا الصلوة فغنى اشارة الى ان المؤمن يتقى
 ان يتقوا الصلوة الا انما في قول النبي صلى الله عليه وسلم ان قوله اتقوا الصلوة
 الصلوة سببا لا قائما بها اما لا يخلو من الاقامة عن ذلك القول
 وكذا اقول ان توصيات حتى صلوا على نبينا بعدة في اعتبار الوضوء
 في صحة الصلوة لانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قوله الوضوء
 شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه محو التوقف فقط **قال**

الطالب في

هذا هو الوجه الصحيح
 وذكر في المضاع المتصل
 ان معنى الاشياء الخمسة
 متضمنة معنى الطلب
 والطلب لا يكون الا لافوض
 وقد تعينت في المعنى انها
 سبب المسبب فاذا ذكر المسبب
 علم انها هي المسبب
 ومنه معنى الشرط والخبر
 المذكور قال الخليل
 ان معنى الاواسل كلها
 فيها معنى ان نظرا الى
 المعنى المذكور ومنه
 بخلاف الخبر فان الخبر
 لا يلزم ان يكون لافوض
 اخر خارج عنه بخلاف
 الطلب فانه لا يكون
 الا لافوض خارج عنه
 والا لكان في غنى وكان
 الشارع قائم من اول
 كلامه الوجه الاول
 وجعل قوله بخلاف

يشعر

لا يمكنه لا يكثر تدخل الناب للام **اقول** اي ان يكثر او لا يكثر
 يدخل الناب حلا في الكساة فانه يحتمل معولا على القرينة بمعنى يحتمل
 الشيء عند قرينة الاشياء كما في المثال الاول وعكسه كما في المثال الثاني
 وقد صرح بذلك في الامثلة التي لا يحتمل ان جعل الشيء قرينة للام
 اوجب كونه لا تدن من الاستدلال كونه لا يمكنه تدخل الناب اي ان
 تدن او يكثر وذلك لاستحالة الشيء على مفهوم الاشياء وكونه واردا
 عليه واما العكس كونه اسلم تدخل الناب ان لا يتم عنده بعد اذ
 ليس في الاشياء احتمال على مفهوم الشيء ولذلك كان كون الشيء الاول
 مستلزمه **قال** فالمصدر والعصاة للام **اقول** واما كون
 اقام الازدواج في نظام وحده لا يماول بالفعل والاضا معقول والازدواج
 والعصاة الواقعة صله مع فعلها بجملة كونه استاذنا اصلها لتساويها
 بالفعل ولست بنظام اذ ليس استاذنا معقول والاذن **قال**
 افطاره اذ اريد به كونه الوارد من حروف العطف **اقول** فان قلت
 دعوى ظهوره اذ اريد من المعنى شربا في سناك احتمال اذ اريد معنى
 آخر فاذا عرفت قلت سناك احتمال لان احدا لا يجيد والاخر
 احد اما الاول فنحن نقرأ العطف نحن منصوبا عطفا على معنوبه
 ونفسه كونه قريبا من الطبع مستحتمل او كونه بلفظا واما الثاني فهو
 ان نقرأ محذورا معطوفا على الفهم المحذورة كونه على مذهب من
 يتبعه وكيف يمكن في المعنى ان يشرط كون عطف الجملة التي بعده على الاولى
 التي لها محتمل معقول لا يشرط كونه كونه من العطف وعوض عطف المحذورة
 على المحذورة معقولا ان يكون بين الجملة وبين المحذورة حرجه جماعة والا

اذا لم يحل مراد في ايراد هذا الكلام اريد
 اريد على الشايع ما في قوله اسلم بعد ذلك
 العطف المستلزم للاحتمال اذ اريدت بعد الاحتمال
 كونه نظاما وجملا وشرطه كونه جملة وان
 لم يكن نظاما لا يشرط ان يقول والعصاة المستلزمة
 الى فعلها اذ لم يقع بعد الاحتمال ولم يكن صله
 لست نظاما ولا جملا او وجد كلاما مراد في كلامه
 وان كان مطلقا بحسب الظاهر لا اشرقت بكثرة

اقول وانما كان الاحتمال الاول قريبا والآخر
 بعيدا والآخر القدر يكون ترتيبا معطوفا عليه
 وبعده واما بعد ذلك كان ما عطفه عليه لا لا احتمال
 الاول قريبا كان ذلك قريبا واما الاحتمال الثاني
 بعيدا كان بعيدا واما الثالث بعد كان بعد فاعلم

والا طهر ان سناك الخطر والكلية وسناك اريد به كونه الواحد من حروف
 العطف **قال** لانه سناك لا نأمنكم بحكمه **اقول** في الكشف
 انه لو كبر له لانه قوله انا معكم معناه الشايع على اليهود به وقوله
 انا نحن مستهزون بعد الاسلام ووضع له منهم لان المستهزئين
 المستهزئين به منكروا وواضع كونه معقدا به ووضع نفسي الشيء تأكيد
 لبيان اريد بل لا نحن حق الاسلام فقد عظم الكبر او استبناف
 وفي المحتل اننا كبر له او استبناف فانه قال في امثلة التاكيد
 لما كان في المراءاة معكم معونا معكم قلوبا وكان معناه انا فوهم محذور
 محذور الامان وقيل قوله انا نحن مستهزون مقربا وقيل وكذا
 كونه على الاستبناف ولا نحن على الفرق بمعنى يوجب الشخص شيئا
 وان جعله بيانا لشيء واضح وسواء جعله تأكيدا او بدلا او بيانا لم يصح
 العطف عليه لا سناك اذ ان يكون انه يسميهم هم معقولا لهم وان
 يكون اننا نحن كبر او بدلا او بيانا لغيرهم انا معكم وكذا لا يقع العطف
 عليه اذ هو جعل استبنافا لا سناك اذ ان يكون معقولا لهم وان يكون
 استبنافا من غير المحذورة من السؤال المحذورة وهو ما بالكلم ان حج انك معنا
 انا معقولا في اصل الاسلام سناك طهر في حكاية كلامهم فاما طهر من سناك
 فقد فصلت عنه انا نحن مستهزون عاقبة كونه تأكيدا او بدلا او
 استبنافا فاما ليس في كلامهم انه مستهزى بهم لسموهم فضله او فصله
 عاقبة كونه مستهزى به بغير الحكاية وكون المحكي فانه مثال للتاكيد او
 العدة او الاستبناف في لا يحمل الامان الا اربا وضحه الاستبناك
 المحكي منها فالحمل له منه والاحصاء ان ان نظر لفصل الله مستهزى
 ان نعلم انه

في قوله انا نحن مستهزون مستهزى بهم
 في قوله انا نحن مستهزون مستهزى بهم

كان سناك الامان في المثالين
 اذ استبنافنا فاستبنافنا في المثالين
 قريبا وبعدها انا نحن مستهزون

بجمله

لهم عما قبله وذلك في المحل به وفي محل لا يحل من الاغراب وهذا
 الاعتبار استشهدي في هذا المقام وان نظر الى انما نحن مستترون
 عما قبله وذلك في المحل وفي محل لا يحل لها من الاغراب وهذا الاعتبار
 مستشهدي للتأكد او الدلالة او الاستئناف في محل لا يحل لها من
 الاغراب وانما الظاهر في توضيح الكلام لتعريفه في وضع ما يوضح
 الشارح فيما سببه وحسب عن قريب **قال** ان حتى ولا العاطفة
 لا تعقل في عطف المحل **اقول** الماطلة لا فانها موضوع لان
 لها ما اوجبته للموضوع وذلك طائفة المفردات وما في محلهما نحو
 قولك في مقام شافعي زيد ليس مقام لا وليس مقام ولا
 في المحل التي لا يحل لها من الاغراب وما يجوز في ذلك
 لا تعقل في عطف المحل استحقاق وجهه وفيه فعله فلا يعقل
 محتمل قياسا لانه معنى قولك زيد حسن الوجه لا في الفعل
 فحكمة ما ينشأ في عطف المحل بناء على ان المراد محله لا يحل لها
 من الاغراب اذ الكلام فيها واطل حتى فلا شرطها ان يكون
 ما بعد تاجدها ما قبلها اما اضيق او اقوى ولا يحتمل لانه لا يحل
 اصلا وظاهر الاحتجاج لشعور وقوعها من المحل حيث قال في بحث
 والعطف ولا بد من حتى من التدرج كما ينبغي قوله وكنت حتى اذ
 المتبادر منه انه مثل لحتى العاطفة وجعل الشرط المذكور
 مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات ولكن ان يتبادر حتى في البيت
 استغنا عنه فانها والعاطفة رجعا الى الاصل واحد في الجات
 فاعتبار التدرج في احدهما ينشأ عن اعتبار رتبة الاخر لا رعاية

فصل

في بيان
 في بيان
 في بيان

في بيان
 في بيان
 في بيان

وقام طاب الاصل بتدراك المكان ولكن ان يجعل جان يستدبر
 حرف المستدبر **قال** لا سماعا مفعول لا الف **اقول** وذلك
 اما بعد ورجعت وعلو منزلة القياس لا مفعول ان المحل الاول كما في
 المثال الاول والى الثالث والرابع والمجوزات بينهما وعدم تناسبها
 كما في المثال الثاني **قال** وقد في نحو الرتيب لا الف **اقول** معنى
 التدرج في ذكر المعاني بذكر ما هو الاول فالاول كما في البيت فان
 سباده نفسه اخضر به واول من سباده ابيض ثم سباده ابيض من سباده
 جده قال في الامم فمهما كانا في قوله فنبش مفعول المتكبر
 فمتم اجرا عالين فان مدح التي اودته تبع بعد ذلك **قال**
 احتمال ان يكون لا الف **اقول** انه اشارة الى فاعله العطف بالواو
 في محل لا يحل لها من الاغراب فانها اذا لم تعطف بعضها على بعض
 اختلف الرجوع والاطال واذا عطفتم اتم اجتمعا مفعولنا
 في المحمول مطبق الموضوع وانت خبر ما في هذا الاحتمال انما يحل
 في بعض الصور والاحسن ان يقال المحل في اذ او بعين احد
 على الاثر في اتم اجتمعا مفعولنا في المحمول بدلالة العقل ضرورة
 ان الامور الواقعة في بعض الامر يكون محتمل فيها ولا يكون
 من الدلالة مقصورة للعظم واذا عطفتم بالواو فقد دل على
 الاجتماع بدلالة العطف مقصودا ان من الدلالة لاحسن في طي
 جملتين محتمل في الواقع كما لا يخفى بل في حملتين مقوسطتين
 من عابقي الاحاد والاشياء ومعرفة مدح الاحاد في نهائين المحل
 متعسرة جدا فلذلك يسكب منه العبارة **قال** فان قلت اذا

في بيان
 في بيان

عطف على جواب الشرط **الاول** يعني اننا لانم انه اذا جعلت
 اذا شرطه وعطف استثنائي لم على جواب الشرط انا والظلام
 الاستثنائي كان ملحوظا الى شيئا يلزمه بطريق مفقود الشرط وانما يلزم
 ذلك ان لو استثنى كل من المعطوف والمعطوف عليه بالخراسه ونحو
 ثم وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول او جعل
 على الضرب الثاني كان المعنى واذا قالوا ذلك استثنى عنهم ونحو فاسد
 من وجهين احدهما ما ذكرنا السج والآخر انهما من الاستثناء بمن
 القول والاخر عطف انفسهم بافا مستترين واذا جعل من الضرب
 الاول لم الظلام سالما من المعنى **قال** ولم يجعل انشا للضرب **الاول**
 لان العوض تعليل الامر بالارساء او تعليل الارساء بالامر بربا
 خاتمه فكانه قيل امرتكم بالارساء للامر بربا على ان يكون المزاولة متعلقا
 بالامر وخاتمه لم او قيل امرتكم بما نرسل المزاولة على ان يكون المزاولة
 مسجولا لرسلوا فعلى الاول متشاكل امر معطين وعلى الثاني امر بعلت
 وقوله والامر بالجرم بالعكس اعني بغير الارساء حله للمزاولة انما يظهر
 على انهما على الاول فاعكس نحو ان بغير الارساء حله للمزاولة
 واستل انما جعل سببا لعدم الجرم فحق ان يجعل سببا للفصل
 فان بيننا وبين الله والفرق من شي بعد ذلك مما سبب لعدم التمسك بالامر
 يكونوا استثنى **قال** فلهذا قال لا انقطاع عن الجملتين
الاول فلهذا **قال** اما لا انقطاع في ما تقدم من قوله لم يعطف
 عليه ولم يجعل انشا محذورا الى بدل على ان الظلام في المثال الذي
 هو المحكي اعني قول الزائد فان تعليل الامر وانقطاع المعنى بالجرم

الاول كان ان يجب منه شيئا بالشرط
 بان تثنى لان الامر بالارساء ونحو الارساء
 شئ ما من قوله رسوا صاعدا كما قد قيل
 عطف تعليل الامر بربا على انقطاع المعنى
 احوط كما فعلنا في الامر بربا والامر بربا
 ماله اعني بغير الارساء على المزاولة لا يقول
 اعني بغير الارساء وان تثنى في اول كلامه
 لان العوض تعليل الامر بالارساء على اول
 ما تقدم

استثنى على
 شيئا بالجرم

بالامر بربا
 على انقطاع المعنى
 الذي هو قوله
 بالامر بربا
 بالامر بربا
 بالامر بربا

بالجرم انما صغر في كلامه وانما الشرط انما على كلام الزايد على
 منواله وليس له ان يعطف امر او امر او ان كلام الزائد ولا ان الجرم
 ما بعده حذرا بل ليس له الاحكام التي تقتضي الوارد منه او الجرم لو
 كان واردا منه وانما تثنى على انقطاع المعنى ان المعطوف يقتضي كمال
 الانقطاع على وجه لوجب الفصل بين الجملتين واختلافهما خيرا وانما
 لعطف ومعنى لا لوجب الفصل عنهما اذا كانا لا ولا على محل من الارباب كمن
 وقد تقرر ان العطف في الجملة المحمودة بعد القول مع كونها محمودة ذلك
 الاختلاف نحو قوله وقيل لواجبنا الله ونعم الوكيل وقد قيل ان
 العلامة تقع على حوال العطف منها في سور نوع عدم ومثله تقول
 قال زعموني الفصل وصل في المسجد وبدل على حوانه ايضا انهم
 قالوا الجملة الاولى اما ان يكونا محمدا محمدا من الارباب او لا وعلى الاول
 ان قصد تشكيك انما لا ولا في حكم ذلك الارباب عطف عليه
 لا تشكيك وذكر وان شرط كون هذا العطف مالم لا ومتبوعا لان يكون
 من الجملتين حيزا معا على قياس العطف بان المفرد في فاعلها
 المحل ليس لها محل من الارباب في حكم المزاولة واكتفىوا بالجرم بالجرم
 ولم ينفخوا في هذا القسم الا للاختلاف جبرا وانما بناء على ظهور
 فانه العطف مالم لا واعني التمسك المذكور وانما اعتبروا ذلك
 الاختلاف ونحن في القسم الثاني وهو ان لا يكون الجملة الاولى محل
 من الارباب فقد كان كمال الاحوال اعني ما لوجب كمال الانقطاع
 ونظائر جازية في القسمين لان ذلك القسم ونحسين اعتبار
 كمال الاحوال بالقسم الثاني معا فان قلت **اختلاف الجملتين**

لم يوجب الاختلاف
 المذكور فيهما الفصل
 المثال انه قد ورد في الجملتين

عندنا الى الحق **قال** ولم يعتد بدل اللفظ الى الحق **اقول** اني العينة من الاشياء
 وهذا الوجه لا يتحقق في الحمل لان التاكيد المعتد فيها لا بد اني فخر
 لفظ اللفظ المتبوع او ليس المراد تاكيدا محله بل هو توكيد في اللفظ
 احد من حق الاشارة الى العتد والحق التي لا تحل لها من الاعراب لا يصح
 فيها ما هو المقصود فالتسليم فلا امتياز ايضا لهذا الاعتقاد فلا يتصور
 في الحمل ما هو معتد به بدل اللفظ مما في الحق كذا كان **قال** ما
 جعلته تاكيدا لفظيا شبه بدل اللفظ في معناه لفظ اللفظ المحو كذا
 اتفاق المعنى وشبه التاكيد اللفظي في عدم الاعتد ما لم يتصور
 لغيره التاكيد اللفظي ولم يجعله منزلة التاكيد بدل اللفظ **قلت**
 المقود الكثرة في البدل كونه مقصودا اما التسليم وقد فات من يتصور
 تاكيدا لفظيا اوله وان كان استيفاء الفصل الى المحل الذي منه منزله
 قصد التسليم في المفردات وهذا جواب ان منزلة المحل التي منه من الاولى في المفردات
 منزله بدل المعنى او لا يستحال **قال** كان اظهار الكثرة لا تامة
 الى الحق **اقول** يمكن اعتبار المختل والاطراف في تعال كان اظهار الكمال
 الكرامة اذ ليس المقصود كمال اظهار فلفظ حيث كثر كون الكرامة
 غير كاملة بل المقصود كمال الكرامة مع كمال اظهارها وتعدد نحو المراد
 كونه حذف لان الاعتناء بشئنا اظهار الكرامة بدل في المحل على
 كمالها وشئنا **قال** الا لا تامة لا معنى الى الحق **اقول** ان لم يرد
 ان لا يتحقق مستوفى كمال الاظهار بل اراد انه والى على كرامة شئنا
 ولان الواضح وقد حصل ما سمعنا له فيها كمال اظهارها واطرافها كمالها
 وليس شي منها مستعمل منه اللفظ **قال** فدلالة خلفه يكون بالانضمام

في قوله
 ما جعلته
 تاكيدا لفظيا

في قوله
 ما جعلته
 تاكيدا لفظيا

انما راجع
 الى كمال
 اظهارها

بالانضمام الى الحق **اقول** يمكن ان يجاب عنه بان ذلك ما ينبغي على من
 من لا يفرق بين الطلب والارادة **مقول** طلب الفعل من الغير
 هو ارادته منه فيكون مدلول الارادة هو الارادة ومدلول النهي هو
 الكرامة فيخرج من فرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من الغير بيان من
 ارادته منه وطلب خدمته او الكف عنه بيان من كرامته منه كالاشارة
 احتياج في صحيح كون دلالة لا يمكن على ما ذكرنا المطابقة الى ان
 يتسلسل بالعرف وفي قول حقيقته في اظهار كرامته اقامته تسامح فان
 وذلك لا يتم ليس مستحسنا لا اظهار الكرامة الفاسد حتى يكون جمع
 منه من مجموعته كرامته اقامته واستعمالها فيها يحصل اظهارها
 وانما الكمال ما لا يكون في كمال الكرامة ولان الواضح فاذا استعمل
 لا يتحقق في الكرامة الفاسد يحصل بذكر اظهارها كمالها واطرافها
 كما مر **قال** وقريب من هذا الى الحق **اقول** وذلك لان اللفظ افا
 فهم منه معنى غير ما وضع له قصد اخر كما اخبر ان يكون ذلك لغيره
 حقيقة منه عرفا كما ذكر وان يكون ذلك كونه مجازا عنه لم يقع منها
 وان لم يحصل لاحد الحقيقة واما هو كونه جزء المعنى الموضوع له
 او لا زام له واضح العلاقة فلا يمكن في كونه مضمونا من اللفظ فقلنا
 مر بها **قول** ومنه بعسف اللفظ **اقول** وذلك لان كون النهي
 من الضد جزء احد الامراتي مذموب مرجع وعلى قدر رصيته فالزلا
 صار حقيقة من كرامته الاقامة بلفظ لا مع والموجود في
 ضيق ارجل مومنا بالاصلي لا معناه العزة اذ لم يثبت في ارجل
 معصية لذلك **قال** والاطلام في ان المحل الاول الى الحق **اقول**

في قوله
 ومنه بعسف
 اللفظ

في الاستنباط في الشيء كما في الانقطاع لا لئلا كان الاتصال **قال**
 او عزو كما ان العرف **اقول** مثلي تنبيه المصطلح على كماله فطائفة وادرك
 ان الكلام السابق معني للسؤال او على بلورة السامع وعدم تنبيه
 لذلك لا يعبر ان اد الحجاب **قال** عن ان الجملة في اللفظ **اقول**
 يشهد ذلك لانه الغرض من الجملة الاولى شد أعضاء التحدية وتزويد
 ما سبق له الكلام اولاً من انه الكتب الطائفة والغرض من الثانية
 ان يفتي على الكفر بما في فقه من النقصان والنعاني عن آيات اعداء
 استعملوا الذكر مع عند ذكر المؤمنين والاسلوب في الاولى اي
 اي طريق الاداء فيها الحكم على الكتاب وجعل المقصود من تحت
 ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الطائفة ولذلك صدرت الثانية
 ما في تنبيهها على انقطاع من الاولى وانها في **قال** وذلك لان العاكف
 اللفظ **اقول** وذلك لان السامع اذا سمع ان فلاناً من وصديق
 فذلك مصداقاً ما حصل له المقصود من ما في طرفة سبباً في الجملة من
 عن ان ملاحظ خصوصية سمي من الاسباب لا تحصر في عدد يحتاج
 الى السؤال عن السبب الى عن تصور حتى يحاب بخصوصية فتصور
 ويكون المطلوب تصور خصوصية السبب ثم المقصود في يكون
 تلك الخصوصية سبباً تابع للمطلوب اعني التصور الذي
 لا يصور فيه شك وتزويد حتى يؤكد في الحجاب ولو فرض ان غلب
 في ارض ناحية مثلاً سبب مخصوص فاذا سمع ان فلاناً من فيها
 وزعم توجه الى خصوصية ذلك السبب وسال عن كونه سبباً
 لمضد فكون المطلوب هو المقصود في وكون المقصود بمعنى ذلك

ان يفتي في

التي

بل

ان كلف في الحجاب **قال** لان السؤال عن غير السبب ايضا
 ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول وانما ان يقتل على خصوصية
 كما في المثال الثاني **اقول** فان السؤال في المثال الاول عن مطلق
 المقتول والمطلوب بالذات تصور مقتول مخصوص والمطلوب بتقدير
 احد قواهم كذا بواحد من احد ما خصوصية والمستهو ان المقصود
 ملنا ايضا هو المقصود منه بحث وقد سبق **قال** او من قول
 الى **اقول** كذا وقع في بيان الكشاف فاشارة بوجهه بان
 ما في الازدواج ذكر في المثال تصدق من صفاته لا اعاده صفة
 فانها ليست مذكورة سابقا حتى تعاد **قال** فالظاهر انه لا فرق
اقول اي ما بين فقه الاستنباط على فقه ما استأنف فقه وذلك
 لان وضع اسم الاشياء عن هذا موضع المقصود انما الى هذه الصفات
 لما في قتل ذلك الكرم الفاضل حقيقة بالاحسان **قال** على وجهه
 لفظ **اقول** وسواء جعل الذي يؤمنون بالغيب موصوفاً لا بالتوابع
 ويوقع الاستنباط على قوله او ذلك على مدق وسفواً وجد مرجوح
 اما على الوجه الرابع وسواء جعل قوله الذي يؤمنون بالغيب
 الى سبعة استنباطاً فهو من سفا القبول لا الاستنباط **قال** قلت
 وجهه انه الى **اقول** من كلام مختل فان الحكم المستلزم في
 المثال المذكور هو احسان الخياط الله وليس يقتدر على سؤال
 من الخياط عن سبب احسانه اليه كيف هو مواعيل من غيره بالاسباب
 الحاصلة له على افعال الاختيار نعم مصورة كذا ادنى او ادنى
 بمعنى غيره على عرف ذلك ام لا لكنها لما في فقه على مراحيل فالصواب
 في الجواب

91

في المثال الاول
 غلب الغيب

في المثال الثاني
 غلب الغيب

في المثال الثالث
 غلب الغيب

مراحيل في

ان يقال لما قلت لصاحبك احسنت لما زيد الجوده ان ساله سئل هو
 و الجواب من السؤال المذكور في الشرح
 حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه الله واقعا موقعا ام لا فاد اقبل
 في محقق بالاحسان فقد تم الجواب عن السؤال المقدم واذا قل
 صد تنكلي التزم اسئل لذلك فقد انما هو الجواب عنه حقيقة وهو
 الحكيم لم يوافق ذلك وقد قدمه وذكر ما يوجب الاحتياط وهو
 الصدقة القديمة وذلك بفتح الاستحقاق وسقوى الحكيم به فيكون
 المبلغ واحسن وتمايز ذلك بظهور ان قوله فيما تقدم والسؤال المقدم
 هما لاهل الاحسان الله ليس بشي سواد قرني على صبغة الخطاء من المشايخ
 او على صبغة البني ليعمل من الماضي قبل الحق ان مقد رسل موصوف
 بالاحسان واسئل روح احسن ان كذا في الجواب لانه جملة موصوف
 الى السائل عنها المزدود فيها وقد سعت عنه بذكر موجب الاحتياط
 كما اسئل الله فيما سئل **قال** وانما المعتمد بالعطف الى الحق **اقول**
 اعطى المحلة في عناية الكشاف لم يرد به ما هو المعقود في معنى الحب
 كسب قوله فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء
 على الاخبار من غير ان يجعل الخبر عيني الانشاء او على العكس بل هو
 المحاصل من معقود احدى الجملتين على المحاصل من معقود الاخرى
 بل ان ارد به معنى المجموع الى المعتمد بالعطف فهو مجموع فتد بين فيها
 ثواب الموصوف على مجموع قصده بين فيها عتاب العاقرين **قال**
 صاحب الكشاف ان ليس من باب عطف المحلة على المحلة لطلب مناسبة
 التي تتبع الاول بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى مستوية
 لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين العوضين فكلما

والاخبار من غير ان يجعل الخبر عيني الانشاء او على العكس بل هو المحاصل من معقود احدى الجملتين على المحاصل من معقود الاخرى بل ان ارد به معنى المجموع الى المعتمد بالعطف فهو مجموع فتد بين فيها ثواب الموصوف على مجموع قصده بين فيها عتاب العاقرين قال صاحب الكشاف ان ليس من باب عطف المحلة على المحلة لطلب مناسبة التي تتبع الاول بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى مستوية لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين العوضين فكلما

فكلما لما ثبت الشد لان العطف احسن ولم يذكر السلك في هذا المقام
 من العطف انتهى فلاحه والجب من الشرح انه لم يثبت هذا المعنى
 مع ظهور من عناية العلامة وحيل الامر التي في قوله ليس الذي اعتمد
 بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاغل من امر وهي بعطف عليه على
 فعل الامر والتي يجوز ان الفعل حتى لا يكون جلية خرج بلزيم ان
 يكون قوله ولك ان تقول هو معطوف على قوله فانما هو على ان ارف
 به ان يشتر واحد ان منفردا عن فاعله معطوف على فانما هو كذا حتى
 يكون من عطف الامر على الامر وهو فاسد لان العطف على المحند
 مستلزم الاشتراك في المحند الله كما ان العطف على المحند الله مستلزم
 الاشتراك في المحند فان قلت ليس في قوله بل يعاقب **الانفاق**
 ويشترع اما العفو والاطلاق **عطف** على مسوقة لغرض على جمل اخرى
 مسوقة لغرض اخرى بل من حيثان مختلفتان خيرا وانشاء عطف
 احداهما على الاخرى **قلت** اراد بذلك المثال عطف قصه عمرو
 الداه على حسن حاله على قصه زيد الداه على سوء حاله ليعرف
 ما عيش به من الابد لكنه انصرف من العقبى على ما هو العود فيها
 اذ لهم منه البقاء منها فكلما قال زيد يعاقب بالعفو والاطلاق
 فاما سوء حاله وما اخبر من المنزلة ويشترع بالعفو والاطلاق
 فاما احسن حاله وما ارجح **قال** قلت سفاذ وحق حسن الى اخره
اول لاجل ولا احسن في كلامه على ما تقدم بل على ما قرنا واستراط
 اتفاق الجملتين خيرا وانشاء عطف المحلة التي لا محل لها من الارباب
 بما لا يضر فيه ولا حاصل لقوله بل هو عطف المحاصل من معقود

ان قوله هذا منسوخ من قوله ليس في قوله بل يعاقب الانفاق ويشترع اما العفو والاطلاق عطف على مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخرى بل من حيثان مختلفتان خيرا وانشاء عطف احداهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصه عمرو الداه على حسن حاله على قصه زيد الداه على سوء حاله ليعرف ما عيش به من الابد لكنه انصرف من العقبى على ما هو العود فيها اذ لهم منه البقاء منها فكلما قال زيد يعاقب بالعفو والاطلاق فاما سوء حاله وما اخبر من المنزلة ويشترع بالعفو والاطلاق فاما احسن حاله وما ارجح قال قلت سفاذ وحق حسن الى اخره اول لاجل ولا احسن في كلامه على ما تقدم بل على ما قرنا واستراط اتفاق الجملتين خيرا وانشاء عطف المحلة التي لا محل لها من الارباب بما لا يضر فيه ولا حاصل لقوله بل هو عطف المحاصل من معقود

48

94

الآدم
عزوه

ما واحد او لا اثنين او غير ذلك **قال** فلا عليه والاكثر من اثنين
اول يمكن ان يتركب من اثنين بان الاقلية والاكثرية
 يتساوى في الاعتقاد عند حد مثلا اذا اعتدنا بان الاقل هو العشرة
 فمما هو اكثر منها لا يحصر عدد فلا ينطبق في حد وكذا اذا اعتدنا بان
 الاكثر هو اقل منها من الاعتقاد والكسور لا يفتقد عدد عددا
 وليس الخالف في العلية والمعلول كذا وبوجه اخر فانه عليه في
 في قوله تعالى ان الله يعلم ما في السجود انما يريد ان يعلم ما في السجود
 الشرح وهو ان الاقلية والاكثرية لا يتوحدان في الذات الا على
 محال في العلية والمعلول اذ لا اختصاص فيهما بالكميات **قال** ولا يمكن
 اعتبار كل واحد من هذه القدي الاخر انما يعتبر في العبادات كالحق في
 مثلا نقصد بهذا المعنى بين السواد والبيض مثلا ومنهم من يسمي القابل
 مدعى تعاندا ويجعله دما اخر من القابل من الاربعه وقول
 العبادات المشبهه اذ لم يعتبر فيه عاده الخلق وهذا الاعتبار يخص
 القابل في سبب الاقسام المشبهه وقد اعتبر في ثوب العبادات
 مطلقا فتدبر ان لا يكون نوعا احد الاخرين الوجود بين القابلين
 ان السواء كان من الاقسام
 الدار بغيره المشبهه او من غيرهما

عن المحسوسات نسبت اليه ايضا لان ملكها المعقولات متفرعة عن
 الصور الخيالية ايضا فتم المعقولات المعرصة لوضوح فيها مقادير لم
 الخيال فيها مدخل لكنها لما نحن نصدده من الامور العرفية المعترضة
 اللغز لرحل وفيما ذكرنا بحقيق ونفصل لما ذكر في الشرح **قال**
 ونساده واضح للعرض **اقول** قبل لان امتناع العطف مطلقا فانه اذا
 قصد من الامر الواقع في يوم الحج حاز العطف لان العوض الاصل هو
 من القدر فلو لم يمتنع من ذلك الله واما اذا قصد الى ما في وقوع
 ملك الامر في الواقع وجعل قدينا بعبارة فلا نفع العطف لانه ليس
 جامع بل لانه جامع من مملكت الله سبحانه وكذا الحال في المسند اليه
 والمندوعه لتمام السلك اشارة الى ما ذكرنا في بحث قال ومن امسكه
 لا انقطاع لغير الاحتلاف خبرا وانشاء ما ذكره يكون في حديث وقع
 في خاطر كنفته حدث لغير لاجتماع بقدره من ما انت قد وجه او
 بل لاجتماع من مملكت الله بعد مملكت الله وندعو الى ذكره وان
 فتوهم في الذكر مضمون لا في قاله وشال في حديث اسأل محمدا
 في ذكر حوائجهم وسرد الظلام الى ان قال وانت كما قلت اني حائلي
 صدق تذكرت ضيق خفي وعناء في عند فلا تقول وحسني ليق
 مما ملك من الحج بين ذكر الخاتم وذكر الخف فقد صرح بان الاتحاد في المسند
 جامع لكنه من مملكت الله في هذا الخاتم ملووقين بعد المظلم لاداء
 بعد ادائها الصفة المتعلقة به والحكم عليها بالصدق جائز ان يقول
 خافي ضيق وخفي ضيق وجبتي ضيقه فتأمل على بعضه في ظلامه وان
 من الوجه بين ما لا لك صحت **قال** قلت ليس في الظلام الى لغير

الى ص
 يوم الجمعة

الوجه الاول في الشرح
 وهو في العطف من وجه الخاتم
 بين الخليلين ما يشاهد من مزايا
 والوجه الثاني في عدم فصله مطلقا فيشعر

العرض **اقول** قد سماه لان المعقولات من الجامع بين الخليلين في العطف
 وما لا يكن في صفة العطف منها قطعها ولا يفسر جامعا بينهما اصلا
 لانهما بالجامع بين الخليلين مرفعا بخلاف ما يصح ان يكون جامعا بينهما
 في موضع ولا يصح ان يكون في موضع اخر لان ملكها واما قوله وقد
 صرح فيها الى فيها قبل هذا الظلام وما بعده ما متعلق العطف فعلا لا
 بين المحسوسات وان كان الختان متحد في فاشارة الى ما صرح به فيما قبل
 من امتناع العطف في نحو الشمس والفت باذبحته وعران الاربع
 متحد وما صرح به فيما بعد من امتناع في نحو خافي ضيق وخفي ضيق
 وفيها بحث اما الاول فانه من عطف المندوعه على المندوعه وليس
 المحسوسات من ان محسوسات من المعطوف عليه ولا من المعطوف
 بل هو خبر عنها معا يكون موضع عن اعتبار العطف عنهما ولا يكون
 للعطف جامعا بينهما بخلاف ما نحن فيه فان المحسوسات والخبر او قبل
 من دعوتها معترضة في كل واحد من الخليلين فانه ان يكون جامعا
 معهما للعطف عنهما واما الثاني فانه صرح فيه بان الاتحاد في الخبر
 جامع لكنه من مملكت الله في ذلك المقام ليس عن الحج بين ذكر الخاتم
 وذكر الخف كما نكنا منه **قال** وكذا الدعاء في اللفظ **اقول**
 يعلم من ذلك انه لو اردنا ان نقول الصورة الحاصلة في الذهن
 لاحدوها صرح لتمام في الخيال لا يشرع يكون معنى قوله بين
 تصورهما تشارنا وان نحن حصلنا صرح لتمام تشارنا واننا سددنا
 اثبات دون الاول وهذا التام بل لا يحرى في الوحي او لا يصادق بين
 الصور بين في الذهن كما لا يصادق بين حصولها فيهما وانما الصناديق
 للحصول لهما

جزءه

الاعجاز والاعجاز

هذا أصلا وذلك جاريا مجرا بل في الحقيقة معناها من الأول بالثاني
والذي منهم من سار الحق في وجوب ذكر الواو انما هو من كون
المبتدأ منه مقدر في الحال وان ما عداه على المتعذر من حوان الاسمين
واولوه الذكر وما هو كجانه فيكون قد صرح بمسكن ان يكون ما يكون
المستبعد الغرض لان هذا ظاهر في موضع الضمير **قال** لا يتبين الكلام
اللفظ **اقول** وذلك لان الشدة الاضغاض لا تتحمل الاستحسان للمعنى
الله وليس لنا اعتبار من الظلام بمعنى في نفسه كونه منسوب الى الله
بل كل واحد من افراد المحلقة المتأخر صانع لذلك فاذا اقبلت
كلامه الى اخر فاصف بالاطناب او الالحاز بذلك الظلام بعينه
اذا اقبلت الى ثالث بتدليل حاله في هذا الاوصاف صلاتها في افراد
الموجودين في افراد المطالب بل متداخل فلا تنطبق الاوصاف والموصوف
الاشياء منسوب الى الله ولا شئ ان متعارف الاواسط اوله يدعى
تعيينه اذ لم يكن يميز في الجملة والنسب على امره في هذا كلام في عار
الصحة والمثانة لا يتجمل عليه شي ما اورد في المصنف **قال** والشيء
بين الاطناب بين اللفظ **اقول** لان الاطناب بالمعنى الاول وكون اللفظ
نوعه في قوله رب الله ومن العظم مني والاشياء التي ليس فيها
وبالمعنى الثاني دون الاول نوحدها اذا فصل من ذلك المبدأ
شاء على مناسبه حقيقة من ذلك المقام ونوجد بالمعنيين فيها اذا اردت
في هذا المثال نظر الما ذكر من المشابهة الحقيقة من اننا فاعتنعق
قال وكذا بين الالحاز بالمعنى الثاني وبقي الاطناب **اقول**
ان بالمعنى الاول علوم من وجه لوجودهما في قوله رب الله ومن

اعني اولا المقصود من الكلام
التي من معنى المقام اي ايراد المقصود
من الكلام بعبارة يكون المقام جديرا
بوجوه شتى

هذا الكلام
الذي هو المقصود
من الكلام بعبارة
يكون المقام جديرا
بوجوه شتى

ومن العظم مني ووجود الاطناب بالمعنى الاول دون الالحاز بالمعنى
الثاني فاما ان قيل هذا في حق اطلاق المقام على ما مر وبالعكس
لان الله منزه عن كونه منسوبا الى غيره فليس باق من معنى المقام
فاما اذا قال ما رب سبحت وكذا بين الالحاز بالمعنى الاول والاطناب
لان الله منزه عن كونه منسوبا الى غيره فليس باق من معنى المقام
بالمعنى الثاني علوم من وجه فلتسا من **قال** لان السلك قد صرح في اللفظ
الموجود في قوله رب الله من ذلك المقام بالعلم من المعنى الثاني ومن امثلة
اقول حيث قال في بحث الالحاز بالعلم من المعنى الثاني ومن امثلة
الاختصار كذا وايضا قال ان الاختصار كونه سببا يرجع في بيان
وعواء الالحاز في بيان والكون المقام خلتا ما بسط مما ذكر في
كما نقل عنه في معنى الكتاب ما عداه لغرض العبارة **قال** ويجوز
لما في حفظ السلك اللفظ **اقول** قال في الكشاف قد مر في هذا السلك
ولله الحمد ونادى ان يا رب سمع قد صدقت الروايات ما كان
ما سطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استنباطها وانتباها
وحيثما الله وشكر ما على ما يقع به عليها من ذلك الشاهد العظيم
بعد حلوله وتما الكسبة في فصاحة بقاء طين الاعلى علمه من
الذباب والاعراض ورضوانه الله الذي ليس وراءه مطلوب
قال فان اشرف اللفظ **اقول** ظاهر في هذا الظلام شعورنا في قوله
في طرفه مستقر وضع صفه لجوز في اي اشرف شرفا في صدره والمبتدأ
من نظم الشعر في علق الكلام ما فعلت الى اشرف لاجل صدره ووجه اما
ان يجعل المقصود يا رب الربط كما في قوله لا تترب لنا في حسابهم
فلا اسلكه واما ان يجعل من قبل الاجال والتفصيل من جهة الالحاز
حاصلا بدون ما ذكره ويجوز ان يكون ان قوله اشرف ليس فيه تعرض
لذكر المنعول اصلا لخلاف قوله اشرف الى لاجل اذ منهم

هذا الكلام
الذي هو المقصود
من الكلام بعبارة
يكون المقام جديرا
بوجوه شتى

اعني اولا المقصود من الكلام
التي من معنى المقام اي ايراد المقصود
من الكلام بعبارة يكون المقام جديرا
بوجوه شتى

هذا الكلام
الذي هو المقصود
من الكلام بعبارة
يكون المقام جديرا
بوجوه شتى

ان المشروح يعلق به في الجمل فتمت عبودي بغيره **قال** ومنه ا
 لو انقضى الى الفاعل فانه في سبيلها اذ لو اراد الاحتياط لكان في موضع
 عرو ولا سئل انما من قبل المساء واه ايضا قال من قبل وقد قلت
 ملكي فيما سبق طرق الاحتياط والخطوب فلهن فلهن بالوقوف ففك
 جعل الاحتياط مقابل للخطوب يعني الاطباء قال لظا شاول
 المساء **قال** فستبنا لك اس البت الى الفاعل **اقول** فقل معناه ان فاما
 مثلا خاتم من الدرر واداه انا نورا دور **قال** لم ياتهم بتبديل خال **اقول**
 يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثوبا خال الا شانه لغيره والثاني
 ان يكون الحال الرجل المحتال لعظم شانه ولا يهم بتبديله لانه لا يصل اليه
 وقد وقع نوع من المقصود انما شانه على الوجه الثاني كما ذكر **قال** و
 هذا الحسن من المكنونا صفه الى الفاعل **اقول** وذلك لانه المقام يقتضي
 الصوم فلو كان وصفنا لم يكن قوله اخا لا يلائم عاما لان الوصف يقتضي
 شيوخه والمقصود انه ليس بمثل اخ مرضي بل كان اخا مستقيما
 مودته لم يستعفه لما يدل عليه قوله انه الرجل المذهب واذا جعل
 الموصف وصفنا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء مودته اخ موصوف
 مائل لائم شعثه وفات القوم وانك انتقمه مع ما بعده كما لا يخفى
قال وانه اسر في بعض الليل الى اخره **اقول** الدلالة على البعض
 مذكور في الكشف واعتراض عليه ما في البعضه المستأوه من السكره
 البعضه في الاثر او البعضه في الاجزاء فكيف سغا ومن قوله لسا
 ان الاسراء كان في بعض من اجزاء علمه واحده فالصواب ان سكره لغيره
 قدس كون الاسراء في ليله او لا فادع بغيره **قال** لان قوله ولهم ما يشتهون

لا يستقرح

ما يشتهون الى الفاعل **اقول** يعني ان لم يعطوف على قوله مدونا
 معطوف على البنات والمعنى ويجعلون لا منهم ما يشتهون من البنات
 والظرف الذي لم يستقر وقع معطولا لنا وليس لغوامه فليجعلوا
 ليتج ان الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لا يقع في غيرا فعال العلو
 لان الجمع سواء يكون الفاعل معولان لفعل واحد لا ان يكون احدا
 معولاه والاخر معول للمفعول على انه قد يدل حوا ذلك اذ كان
 عمله في احدهما بنو سطر حرف الجر واستشهد له بقوله به ومنه اليك
 وكان من معني الجعل في المعطوف هو دعوى الاستحقاق وان اللانق
 بهم ذلك دون غيره وان كانت لسان الحال وجعل قوله به ولهم ما يشتهون
 جمله حاله لوجب قصوره الى المقصود الذي هو الفاعل فتمت **قال**
 ان السكر الى الفاعل **اقول** يعني ان قوله ان سكره ولو الذي من حيث يعلق
 بالسكر والوالدين يفسر لقوله وصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكر
 به في الفاعل فتمت بتبنيه اما على ان سكره الذي شكره به لان ما اعياه
 به علمه نفع من عنده في الحقة واما على ان سكره قرضي سكره به و
 ذلك ايضا ما هو حث على شكرهما واما على ان يعظم الرب سبحانه لشكر
 انعامه مقدم على الشفقة على من له انعامه فاذ اوصى لجنات الغر
 لان المعنى على العوضه ما داء سكره او لا وسكره الغرنا **قال** اللهم لا
 ان يقال ان الاشراف اذ كان جمله الى الفاعل **اقول** يعني انما نحن الشق
 الثاني الى الفاعل من الردد السابق ونقالي لا شرطه في مطلق الاشراف
 ان لا يكون له محل من الاعراب فلا يكون مما لاحاجه الله فيدفع ذلك
 الاختلال لكن يبقى ترد ما لا محل له من الاعراب يعني ان يكون جمله

توهم حينئذ يكون على وجههم
 لا ينتمون فكل واحد من وجههم
 مودته على المقصود هو الفاعل
 قوله به لهم ما يشتهون
 على قوله قد يشتهون

او اجتمع فيها محتملا قطعا لان ما لا يكون له حيلة لا يكون له محل من
الاعراب فانه قلت **قال** وما كان مورا لفظا ولا يكون له محل من
الذي من في الاعراض من الالفاظ مطلقا وانما عين ذلك بقولهم
لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجدل من حيث هو محله لا يكون لها
ابواب لا محل **قال** واراد بالمعنى الواحد **اقول** انما يقال على ما ذكره
القوم اسنادا له ما سيذكر من ان من الاعراض غير واحد **قال** لا محل
لها من الاعراب **قال** نعم ساعد في ما ذكره صاحب الجمان المزدول لاساعد **قال** وما ذكره
من انما هو بالمتعدي الواحد ما يدل على ان الكلام
قد ساعد في قوله فلو كان او ورويه بقوله انما يستفاد منه فيقول
فقد ساعد في قوله فلو كان او ورويه بقوله انما يستفاد منه فيقول
وقد ساعد في قوله فلو كان او ورويه بقوله انما يستفاد منه فيقول
في الاستدلال والسبب في ذلك انما هو عارضا لمراتب الدلالة في الموضوع و
الحفا على معنى نفى ان تكون له قواعد مطلقا بقية لبعض الحالات فان
منها كالاصول في المعنوية وتلك فرع ونتجها فالاول ان يراد
المطابقة واللام في وضع الدلالة ناشئا وانما يكون هذا الازم ما وكنا
علم البيان نفسه سواء اوجب الحكم او التعداد او اوجبا لهما لا يفتقر
الى علم المعاني بالشيء اعني احد من تلك المعاني كمن كان على المعاني
بحث عن اقسامها والركب نحوها وعلم البيان عن كيفية ذلك
لافاضة مثلا منه منزلة المركب من المفرد والشعير من الاصل فلهذا
ضمن علم المعاني **قال** وبما لنفسه المذكورة لفتح **اقول** فانه ليس
بشيء واحدا فانفسه المذكورة لا تدل على الطام في بعض
الحالات مع المعاني التركيبية كما ساعد به نحو سوره على ما ذكره في قوله
قال كونه لا المستعمل **اقول** انما قال من واد الجواز لان وجهه في

ای حاصل شد الحکام ان تعرف
علم البیان فی جامع لان الحار الحود
خارج عنه لیس بکلام بل مفرد

نما دکر وہ انما فی

الفاظ المشابهة معلوم بحس البصر لا بدلاله اللفظ **قال** **والفرض**
الملاحظ قول نعرض للاحتراض على الوجه المشهور ان اللفظ صفة اللفظ
والدلالة صفة اللفظ فينبغي ان في الصدق قطعاً فلا يصح ان يكون احد
لا أساساً وقد اجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اسم له وصفه
بعض اللفظ والمعنى تابعه لا صفة اخرى هي اللفظ ثم اني سيق اللفظ
المعروف لاجل اللفظ اعني الدلالة اذا انشئت الى اللفظ كانت مبداء
وصف لغيره فيكون بحث من حيث المعنى العالم ما هو وضع واذا انشئت
الى المعنى كانت مبداء وصف لغيره فيكون بحث من حيث اللفظ
ثم لا يوصف اللفظ له اسم له الا صفة فيحتاج ان يعرف بها بالاسم الذي
يوصف المعنى اعني انها مبدء وصف اللفظ المذكورة في تعريف الدلالة
مضافاً الى المفعول انما مصدر المسمى للمفعول وصف المعنى فيكون
تعريف الدلالة ملان بها فالمعنى كما ان قوله من كون اللفظ
يبحث من حيث المعنى يعرف بها بالاسم المسمى الى اللفظ **والسابع**
وهذا الجواب بان الموهومية صفة المعنى كما ان اللفظ صفة
للمسماح فاما الموهومية تعرف الدلالة فالجواب بان اللفظ الموهومية
والحق ان الدلالة ان كانت لغة فانه مجموع اللفظ والمعنى كقول
عليه السلام عند المحقق **فالجواب** هو ما ذكرنا الى اللفظ وان كانت نسبة
فاخر باللفظ مطلقاً بالمعنى كالاصح التامه مالات المتعلقة بالاسم كما
قد لا عليه اشتقاق الدال اللفظ واسماء الدلالة الى فاما الجواب
بالاول الذي استدركه **قال** **وقوله** ان اللفظ **قوله**
يدان ان اللفظ وصف للمسماح والاسماء مبدء وصف المعنى

والنارج بن المصور حتى تنفذ
جواب بعض المحققين كما
هو في المتن والظاهر في
هذا الكتاب هو الحق

ووضع اللفظ
بما اذا المعنى فيكون
اضافة بشيء

ووصف اللفظ اعني كونه
محتثا بغير المعنى جاز
ايضا باللازم الذي هو

ادخلنا في علم البيان

في معنى الكل فان التفسير عند سماع اللفظ ينقل منه الى المعنى الموضوع
 له فيهم جزء في معنى ثم بواسطة التفسير يدرك ان ليس مراد وال
 المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في معنى الكل كانه مراد لا في معنى
 ثم الجزء في معنى الكل ومن ارادته لا في معنى بكون بعيد والاول وهو
 دلالة المعنى دون التفسير ولذا اطلق اللفظ على الجزء اسنى اثنى اعني
 ارادته من اللفظ في معنى الكل والاول ما قبل حاله والآخر في
 مثل هذا الحجاز لا يتعلق لما بالهم بل ما اراد به وما ذكره من غير ذلك
 الدلالة على الخوا او الملازم مطابقة لا في معنا او التزاما بين على
 مفردتين احداهما ان اللفظ موضوع ما زاد المعنى المجازي وضعها
 نوعا والثاني انه ان اللفظ اذا دل على معنى الخطا بغير التي هي اقوى
 لم يدل عليه في معنى الحالة ما حدث لها معنى وطا اللفظ معنى عتق
 اما الاصل فلان الموضوع المعبر عنه ليعين اللفظ معنيس بانها المعنى
 لا يعينه ما زاد مطلقا كما مر في هذا المقام ولا ينقل ان يعين اللفظ معنى
 اللفظ ما زاد معناه المجازي ليس معنيس بل هو زيد شخصه او هو معناه
 ولا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعها خصوصا ولا وضعها
 واما الثاني فانه دلالة الاسماء في اجتماع الاقوى والاضعف من
 جهتين معنى لغتين قوله وعلى ما ذكره عند القابل الى القابل
 بقوله الدلالة مطلقة على الاراد قوله لا يظهر انها مطابقة
 ام ضمن قد بينا انها مطابقة ولا خلاف ان يكون لغتين يفتقن بها
 حد الضيق وكذا الحال في الملازم **قال** والظاهر في اللفظ **اقول**
 معنى مراد اثنى الحاجب والنظر ان مراد الشايع العلامة هو معنى ايضا

في معنى الكل فان التفسير عند سماع اللفظ ينقل منه الى المعنى الموضوع له فيهم جزء في معنى ثم بواسطة التفسير يدرك ان ليس مراد وال المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في معنى الكل كانه مراد لا في معنى

من سماع اللفظ في معنى الكل والاول ما قبل حاله والآخر في مثل هذا الحجاز لا يتعلق لما بالهم بل ما اراد به وما ذكره من غير ذلك الدلالة على الخوا او الملازم مطابقة لا في معنا او التزاما بين على مفردتين احداهما ان اللفظ موضوع ما زاد المعنى المجازي وضعها نوعا والثاني انه ان اللفظ اذا دل على معنى الخطا بغير التي هي اقوى لم يدل عليه في معنى الحالة ما حدث لها معنى وطا اللفظ معنى عتق

اما الاصل فلان الموضوع المعبر عنه ليعين اللفظ معنيس بانها المعنى لا يعينه ما زاد مطلقا كما مر في هذا المقام ولا ينقل ان يعين اللفظ معنى اللفظ ما زاد معناه المجازي ليس معنيس بل هو زيد شخصه او هو معناه ولا يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعها خصوصا ولا وضعها

واما الثاني فانه دلالة الاسماء في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين معنى لغتين قوله وعلى ما ذكره عند القابل الى القابل بقوله الدلالة مطلقة على الاراد قوله لا يظهر انها مطابقة ام ضمن قد بينا انها مطابقة ولا خلاف ان يكون لغتين يفتقن بها حد الضيق وكذا الحال في الملازم

قال والظاهر في اللفظ **اقول** معنى مراد اثنى الحاجب والنظر ان مراد الشايع العلامة هو معنى ايضا

معنى مراد اثنى الحاجب والنظر ان مراد الشايع العلامة هو معنى ايضا

ايضا علام معنى لنقل كلامه وتعيينه بالاطهر اللهم الا اذا قصد
 التفسير على قصد غير عارفة من معنيس المقصود **قال** وظاهر ان المراد
 اللفظ **اقول** اعلم ان من غير الدلالة يكون اللفظ بحث متى
 اطلق فتم منه المعنى استرط في الالتزام اللازم الذي معنى استماع
 انشكال بعقل الخواج عن بعقل المعنى ولم يجعل معنى المجازات ودر
 الكائنات والعلية معنى المعاني بل الدال عليها عند المجموع المركب
 منها ومن ترابها الى الله او المقابلة ومن غير ما يكون اللفظ بحث
 اذا اطلق فتم منه المعنى لم سطرط ذلك في اللازم وسما معنى الحاسب
 لقواعد العربية والاصول والاول السبب لقواعد المعنوية
قال بل لم يكن دلالة الالتزام اللفظ **اقول** قد بحث لان لازم
 لازم الشيء وان كان لازما له كمن دلالة لفظه على لازمه اظهر من
 دلالة على لازم لازمه لان الذي ينقل من اللفظ الى الملازمة
 الملزوم اولا ولا ملاحظة الملازم ثانيا ولا ملاحظة لازم الملازم

ثالثا فيسبب ترتب معنى الملاحظات ولو بالذات بنا وبالدلالة
 وايضا ينقل من المعنى بالذات لا باللفظ ولا في كلام سندر كمن يستع
 لان المراد يحصل حقيقة كمال العقل من غير ان يرتبط فيها بالمراد
 على ما مر عليه **قال** فان قيل معنى ان يكون الامر لللفظ **اقول**
 فيكون فيهم جزء الجزء سماعا عليه وتعيينه فيكون دلالة لفظه الطل
 حمله اوضح من دلالة على الجزء **قال** وكانهم يقولون على ان التعيين
 فهم الجزء وملاحظه بعد فهم الكل وكذا ما فهم الطل من غير التفات
 الى اللفظ **اقول** قد صرحوا بان التعيين لازم للفظ في المركبات
 وملاحظه الجزء على ما ذكره من الطل فلا يصح تفسير المعن

من سماع اللفظ في معنى الكل والاول ما قبل حاله والآخر في مثل هذا الحجاز لا يتعلق لما بالهم بل ما اراد به وما ذكره من غير ذلك الدلالة على الخوا او الملازم مطابقة لا في معنا او التزاما بين على مفردتين احداهما ان اللفظ موضوع ما زاد المعنى المجازي وضعها نوعا والثاني انه ان اللفظ اذا دل على معنى الخطا بغير التي هي اقوى لم يدل عليه في معنى الحالة ما حدث لها معنى وطا اللفظ معنى عتق

وهو ما يسمى باللفظ المعنى
واللفظ المعنى

نما وتكون ايات الضم تابع للفظ المعنى على معنى ان المقصود الاصل
من وضع اللفظ لعني فهمه لا فهم حظه ^{وهو ما يسمى باللفظ المعنى} وروى على من قال ان اوله
اللفظ على معنى اما بسبب الموضوع واما بسبب اللفظ ^{وهو ما يسمى باللفظ المعنى} كما وضع له
اللفظ لا يجوز في الضم اصلا فاجاب **ابو** الخطابي لقواعد العلوم
ان قال اللفظ اذا كان موضوعا للفظ من حيث مدلوله الى اللفظ
فما حصل لغيره كما في اللفظ المركب فاذا اطلق ذلك اللفظ فتم
اللفظ بحله لجزائه وظل واحد من ذلك الاجزاء مفهوم احتمالا وسف
الفهم الاحتمالي هو الدلالة الضمنية اللازمة للفظ بقدره المركب
وهو مقدم على فهم اللفظ والاختلاف الذي يوجد في الضم
ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن اجزاء اللفظ بل باعتبار فهم الجزء
من حيث انه مراد بلفظ اللفظ ومودى بالدلالة الضمنية ولا يخفى
ان ملاحظه الاجزاء والصفات اليها بعد فهم اللفظ احتمالا انما هي
بطريق التحليل فتعلق اولها بالاجزاء ثم بالاجزاء ^{وهو ما يسمى باللفظ المعنى} ففهم جزء الاجزاء
مقدم على فهم الجزء كمن فهم من حيث انه ملاحظ عما زمتا عن
فهم الجزء ولا يسكن ان فهم كونه مراد باللفظ متوقف على ملاحظه
الموقوفه على ملاحظه الجزء ^{وهو ما يسمى باللفظ المعنى} يكون اخفى من فهم الجزء على سبيل
الوجه وما يحمله الاختلاف في المدلولات الضمنية وضوحا و
خفا من حيث انها مراد والمعبره عن الغموض هو فهم المراد لا فهم
الموقوف على ملاحظه المراد مطلقا **قال** وكثيرا من امثلة الكتاب في
لفظ **اقول** اخره بقوله كثيرا من امثلة الكتابية في السند فانها لا يصح
الالة المعاني التركيبية بخلاف الكتابية عن الموضوع او الضم فانها

مراد من اللفظ المعنى
وهو ما يسمى باللفظ المعنى

اللفظ المعنى
وهو ما يسمى باللفظ المعنى

فانها في المعاني الاخر **قال** مدعا غير ما يقتضيه اللفظ **اقول**
قال فيما نقل عنه في بيانه اما اوله فلا ان عدم الموضوع والخفاء في
اللفظ بقدره كما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالموضوع يعني الاعتقاد
الحائز غير مشروط بل الظن كاف وهو قابل للشك والضعف
اقول في مفهوم اختلاف في اللفظ بقدره وضوحا وخفا بحسب
اختلاف طرقها قوة وضعفها وما يقدم من المراد بالاختلاف في
الموضوع والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا بحسب
نوعها اذ لا اشتغال في الثبوت بهذا التعبد بل المتبادر منه مطلق
الاختلاف في الموضوع والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة
او باعتبار طرقها ^{وهو ما يسمى باللفظ المعنى} وفيما يقال لا يصح في اللفظ بقدره اختلاف وضوح
وخفاء لا بحسب الاختلاف في العلم بحسب الوضع وذلك امر
لا يقتضيه العلم وليس له اطلاق على مراتب علم الخاطب بالموضوع
ولا يقتضيه ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيها
الموضوع والخفاء نعم اذ كان اللفظ مشتملا على معنى يمكن تكمينه
اختلاف في اللفظ بقدره بحسب مراتب القرائن المعلومه وايضا لو لم
تأخذ في عدم الموضوع والخفاء في اللفظ بقدره
وذلك لاشارة اعتبارا مع طرقه في ذلك الانوار ما لا يكون من مرتبه
من مراتب الموضوع **قال** واما ثانيا فلا في الموضوع والخفاء في
المعنى من اوضح لوجوب تصور جميع الالات عند تقدير اللفظ
ولكون الضم تابع للفظ بقدره معناه الضمنية في المحمول من
اللفظ لا الخارج انما في اللفظ **اقول** قد بينا ان المدلولات

في مفهوم الموضوع
والخفاء والمطابقة

وهو ما يسمى باللفظ المعنى
وهو ما يسمى باللفظ المعنى

اللفظ المعنى
وهو ما يسمى باللفظ المعنى

وكذا الطسعة في اللغة من السجدة التي جبل عليها الانسان وطبع عليها
سواء صدر عنها صفات نفسية او لا نفع قد اطلقوا في الاصطلاح
الطباع والطسعة على الصور المعنوية وقالوا الطبع اعم منها لانه
يقال على مصدر الصفات الذاتية الاولى الخلق والى الطسعة قد يحسن
بما صدر عنه الحركه والسكون فيما هو قديم لا بالذات من غير ارادة
قال كنه ما كان وجه التبعيد لا يعرف **اقول** ان على المختلف لكونه
داخل في العقلي فربما ان المركب من المحسوس والمعقول فمن حيث
انه مركب ومجموع لا يكون الامعقول **قال** قلت يحسن ان يعلم ان ليس
المراد بركب المبدء او المبدء به لا يعرف **اقول** سفاطلام بمعنى لا ريب منه
ويشترط منه ان لا يعاد المصاوير كما يحتم والعقل والاحياء وغيرهما معاشه
مزوده وكذا ما ينضموعان الحروف مؤخر استلزام كما لا يستعمله و
الابتداء والانهاء ومزود كما معان مزوده بل ان معاشه الافعال و
الاسماء المتصلة بها والحروف وحدهم مؤدات ولا يصح في الاستعمال
التبعيد الواقع فيها ان يكون تشبها مركب الطرفين وسماكي تطلق فيها
سبعبل على ما يورثه هذا الظلام **قال** محمل نظر **اقول** لان الحقيقة
المختصة من قبل الواحد كالاشياء مثلا وقد اشار فيها سابق الى
هذا النظم حيث قال وقد نظر سقوف **قال** ولا يخفى ان يقول من
صنعني لا يعرف **اقول** حيث صنعني واما ان نسبته بالياء الصاعده
فانبت له بعضه كواحدة وكذا ان يجعل استعارة تبعي تكون
المقصود من تشبيهه انبساطه صفاء الماء ولزده تشبيها بدماء الماء لكنه
من قوله لا يعرف **قال** من قوله لا يعرف
غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة ما كانه فان المعصوم تشبيه

تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبه انبساطه بصفاء الماء كان معاشه لا
وسمي الظلام في هذا المعنى في مباحثه وابتعد الى المكنى عنها كما نتم
السلوك **قال** واصطلاح المراسل لا يعرف **اقول** المراسل العود الذي
نقرب به **قال** من الاديحة لا يعرف **اقول** الاديحة واسم الخلق يقال
انتهى الاديحة اذا ارتاح المندى والارتيح النسل **قال**
على سبيل العار لا يعرف **اقول** ان طاسر يتنصير في كنه المعقول
منها انضمام المجموع للمجموع على التفصيل المذكور في الشرح **قال** نقلا
للمنتقل وقوع المشد لا يعرف **اقول** مشدود على انه مفعول له
للاخبار المقدار في ولا الارتيح في معرض الاستطراد للمنتقل **قال**
وه الوجه الآخر لا يعرف **اقول** عطفه على قوله لا امتناع ولهذا قال
ان نقلا لمدح خضعة المبدء به **قال** وعلى هذا لا يعرف **اقول** الى
اذا اقر قوله لعل ما ذكرنا في فقرة العجالة كان تعليلا ليقول قد
خضعة المبدء به كما ان قوله استطراد يجعل نقل امتناع وقوع المبدء
به ورج سقي وهو على عدم صحة ذكر المبدء به الذي لا يكون الطرف والخبر
والاقول في استطراد خالده من التعليل قالوا ان لا يعرف ما ذكره
من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره
في صوغ الاستطراد لانه هذا النسبة سفاط الظلام حيث علم سابقا
عدم صحة ذكره لبيان المقدار والامكان او الحال او زيادة النور
او التزيين او التشبه بقوله لا امتناع تعريف المجهول لا يعرف **قال**
وح لا بعد لا يعرف **اقول** هذا الوجه بعيد جدا بل هو باطل قطعا
فان السلوك بعد ما ذكرنا لا يراضى العار به الى المبدء قال واما

واما في الفهم صوف
تفهم بالاستطراد
من بيان الظلام

قد يشبه
وكون المبدء
اشهر به

نور محمد

الوجه

الحق والحجاز

[illegible]

بحث لانه ان اردت بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم
 بواسطة غيره وذلك لا يحدى نفعنا في دفع الجحج ذلك السؤال بل
 هو بعينه فاقبل من ان دلالة على معناه الافرادى مشروطة بذكر
 متعلقاته وان اردت ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان
 لان الاستصحاب قائم بالمسلك حقيقه ومعلق معنى الجمله وكذا ان
 ان اردت به قضاة معنى غيره فما حقيقه فما ظل ايضا لما ذكر و
 لانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفا دلالة
 على معاني قائم معناه الفاظ غيرا وان اردت به تعلقه معنى الغير
 لزم ان يكون لفظ الاستصحاب وما يشهد من الفاظ الدلالة على
 معاني متعلقة بها غيرا حروفا وظل ذلك فاسد كما ترى واما
 بحث معنى الحرف على وجه تضييقه بذكر السؤال فينودى ان
 في الاستصحاب المتبعه **قال** سنا ذلك اللفظ **اقول** هذا كلام
 لا يحدى نفعنا لان المعنى مزيل ان العلم بعداني من المعناه لا يكون
 في نفسه بل يحتاج الى ذكر المعاني ايضا وذلك لا بد له في بعض النسخ
 يقول سنا ذلك كذا معنى قوله بنفسه ان ولا يتعلقه لا يكون
 الا بواسطة غيره ما بعد عن اوداه المعنى الاصلي وانت تعلم ان
 معنى لا منهم من المعاني متعقد لكون الموضوع على انه ان ارا
 بالمعنى الاصلي الموضوع له فقد لزم الدور كما اعترف به من قريب
 وان لم يرد به ذلك فلا بد من ثبات معنى الاصلا له ليعمل معنى في
 تعرف الموضوع ثم نط في صحته وفساده **قال** وقد وثق معنى
 الظاهر ولا معنى الجبضى ومنه لدفع المزاحمة لانه يكون الدلالة على

لفظ

واما في قوله لا يكون الدلالة على
 المعنى الاصلي الموضوع له فقد لزم الدور
 كما اعترف به من قريب وان لم يرد به ذلك
 فلا بد من ثبات معنى الاصلا له ليعمل معنى في
 تعرف الموضوع ثم نط في صحته وفساده

الدلالة بواسطة **قال** فان قلت على قدر المزاحمة لادلالة
 على احد من المعنيين فيكون له فيها المتفاوت من الزم من دخل
 في ذلك الدلالة قطعا في بواسطة الزم لا يتغير الوضع **قلت**
 المعنى للدلالة عند التعقيد كما ان حاصلا وعزائقه الغير كما انت الظاهر
 مانعه عنها وحينئذ دفعت المزاحمة بالترتبة محققت بكل الدلالة
 بذكر المعنى الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تحته المعنى
 واما ترتبة الجواز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى الجازي لا يحقق
 امضاء الدلالة الا بها في من تحته المعنى **وبذلك** وبذلك معنى
 الفرق بين ترينى المشترك والجواز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه
 على احد معنيين بعينه وان الجواز لا يدل على معناه الجازي بنفسه
 بل بالترتبة **قال** وجعل من سدى الموضوعين اللفظ **اقول**
 ان اراد واحد المعنيين المفهوم الخالص الصادق على كل واحد منهما
 فلازم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما لخصوصه يحصل منه وصحة
 هذا المفهوم المشترك منها كلف ولوجع ولكن لا متشع كون اللفظ
 مشترك كما معنى معنيين فقط ولزم عند اطلاقه ان يزدود من المقادير
 انثثة اعني المفهوم الخالص وزود به احتيج في ظل واحد منهما الى
 ومنه معينه فان لم يكن في نفسه فرد في نفسه لم يزد القول بانه عند
 اطلاقه يتبادر منه الى المقصود وهو كل المعنى الخالص وان اللفظ
 مشترك منه وهو باطل قطعا بل الواقع الزود من المعنيين
 مطلقا عند من لا يقول بعدم المشترك اودا كما ان متنا قبيحا
 كما في المثال المذكور اعني الفرق عند الكل وان اراد واحد المعنيين

عدم

على الإطلاق
 القسم دون الأخرى

لا يثبت اللفظ الموضوع له في

احد سماعتيا في نفسه وعند المعلم غير معنى عند السامع على معنى
 انه مردود ان المراد اما منعا بعينه واما ان يكون معنى بغيره
 معنى ثالث فهم منه باعتبار انشاءه الى الوضعية ويكون اللفظ
 موضوعا له صفيا بل بغيره ان كان قد وضع في معنى فاني قد
 المستلزم ان اطلق فهم منه جميع المعاني واحقيق في بعض احواله
 الى قوله واما المجاز فلا فهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتج
 في قوله وادارة الى قوله قلت لا يعلق بهذا الكلام في فهم المعنى
 المراد ولذلك قال غير صحيح شيئا من مذكره كحقيق القول بغير
 وتبقى المجازي واين بعد ما سمى الاختلاف لفظ الداء الى **اول**
 حاصلة ان لفظ الداء يطلق على الفرس ثانيا على سبيل الحقيقة
 لغو ويكون ملاحظه الكتيب بغيره اللفظ الاطلاق على ذات ماله
 وبغيره ولا ملاحظه خصوصية ذات الفرس اصلا وتاما على سبيل
 المجاز اللغوي ولا ملاحظه فيه خصوصية الذات وبغيره لا يربط على
 انه علاقة صحيحة لا طلاقة على خصوصية هذا الذات ويكون ايضا
 صحيحة لا طلاقة على خصوصية ذات الفرس وقد يطلق
 على الفرس باعتبار نقله المراد وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على
 كل ما يندرج تحت الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها وبغيره
 في المجاز المستفاد على سبيل الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار
 بل حكمة ولا خلاف في المجاز
 الا على خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له وبعده معنى
 الداء بغيره انما هي لمجرد المناسبة في وضعه لا لصحة الاطلاق
 ولا لكونه علاقة صحيحة على الاطلاق **قال** واما المجاز الى **اول** وايضا

كله المجاز المستفاد على سبيل الحقيقة لا خصوصية لها الا بغيره

وايضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ان كان له معنى مستلزم
 لغو فهو مجاز لغوي ويمكن ان يقال في سائر الاقسام وبما يحل على
 كل مجاز متفرع على معنى حقيقة لو استعمل اللفظ منه كان حقيقة
 ويكون المجاز تابعا للحقيقة في الانقسام الى ستة **الاربع قال**
 وايضا بما يظهر النقص الى **اول** انما يجازيه منزلة السعد الصبور
 للشيء فان المركب انما يظهر بالصحيح لانها الجوز الاخير منه ولا بعد
 ان يحل السعد منزلة المادة والنقص منزلة الوجود الطاهر فيها
قال وكالعدم العدن الى **اول** ويكون البعد منزلة العلة
 الصورية للعدن على قياس ما ذكر في النقص والظاهر ان يجعل
 البعد منزلة مادة قابله والعدن منزلة صوره لما حاله فيها
قال والارادة في المزايا الى **اول** قال في الجمع المزايا

الارادة قال ابو عبيد لا يكون الا من جلد من ثقله يحل ثانيا
 منهما يبتسج وكذلك السطحية وجميع المزايا والمزايا
 المزايا فهو ما يحل منه الزوايا الطعام المتحد للسور والجمع المزايا
 وقال ايضا الزاوية البعد او البعد الذي يشق عليه في
 العاصم يسمى المزاوية وروى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما ذكرنا في قوله ان نفسه المزاوية ما روى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 طرف الماء الذي لا يشق به على الدابة والمزاوية طرف الطعام المذكور
 وليس حاصله يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزاوية مجازا انما
 سمي ما رواه حاصل المزاوية ويطلق عليها مجازا **قال** ان ارادة

اعصر جزء الى **اول** انظر الى ان يقال اعصر عناءك ذكر في كنهه
 انما هي المزاوية التي لا يشق بها على الدابة والمزاوية
 كنه العناء لانها المزاوية التي لا يشق بها على الدابة والمزاوية
 اعصر عناءك ذكر في كنهه انما هي المزاوية التي لا يشق بها على الدابة والمزاوية

بعض اصول النقد وجعل في الحمد التي باسم غانته وعلى ما في الكتاب
 فالمعنى المستخرج بالاعتراض الى عصر اول اليها فالاستدلال انما يستعار
 الى الحق **اقول** لا ينبغي ان لا يفتقد الاستدلال في مفهوم الشجاع مطلقا
 اعلم ان ان يصدق على ذات الحيوان المفترس او غيره كما يدل عليه قولهم
 او لا انما يستعار للشجاع وثابتا ولا يمكن ان يقال ان المعنى في الاستدلال
 الى الشجاعه والا فلا يشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في ضعف
 على يكون المعنى المجازي في عارضا للمعنى ولا يشترك في اصلا
 مما يكون استعمال بل مجازا مثلا وانما يعني ان لا يفتقد الاستدلال في
 للرجل الشجاع مثلا ويكون الاستدلال في الحقيقة للمفهوم الشجاع ومنه العارض
 المعنى الرجل الشجاع فالاول استعمال من العروص في العارض في المفهوم
 انما فيه ومعنى خاص في غالب ذلك استعمال من مفهوم العارض
 في بعض موضوعاته من حيث هو موضوع له وليس كالاستعمال
 الاول في الظهور والخلف بل يحتاج الى معونة المقام والغرض **قال**
 واذا كان ذلك الغرض ما يصفه في الحق **اقول** لا يمكن ان يستدل الاستدلال
 يحتاج ايضا الى معونة المقامات والزمان كما لا يستعان وسباب
 الاستدلال فاجوب **الحق** في ما اشار اليه بقوله وما يجزئه اذا كان
 بين الاستدلال علاقة وثيقة فيكون المعنى اذا اطلق على غير ما وضع له
 فلا بد ان يكون بحيث يتقبل الزمن من المعنى الحقيقي الذي هو المعنى
 المقام والغرضه واستدل بقوله من الزمن وهما واما المفصل
 المذكور فلا يستفاد منه الاتفاصل العلاقات الموقوفة الى الزمن
 المعينة في المجاز **قال** ولهذا مشروطا في اطلاق قوله **اقول**

ان المعنى
 الحقيقي

يقول في ما انما يكون
 في المعنى الحقيقي
 بالمثل بل في المعنى

اقول اور حله ان عدم وجود الانسان مدونهما يدل على السلام
 الانسان لهما لاجل امتلاكهما الانسان وانما هو الخط واجب والراس
 بانالم نرد على ما لا نرد والمسلمين مصطلح ارباب الجد بل
 مصطلح ارباب البياض اعني المستقيم والقياس حيث قالوا بين الكفار
 على الاستدلال من اللازم الى المطلوب وارادوا باللائم التاسع والاربع
 لطول النجا ومثلا فانه من قواعد طول القامه ورواها وطول وطول
 من الرقبة والراس اصل نغفر الله للانسان في وقبعه في الوجود
 وان لم يكن بوجوه مدونهما **قال** ان الطاهر من البياض **اقول**
 قبل علمه ان يحمل على التمسك ولكل جدا لا تناسب بلاغة الزمان
 فان الجميع اذا شبه بمشخص شارب مجرعا هو تصدوه فلا بد ان يثبت
 له من لوازمه ماله موصل في الاضرار واثر من انه ان يحمل على التمسك
 من تسلي بل من الماء، ويكون وجه التمسك الاحاطة والسؤل والملازمة
 التماسه والاولة ان يحمل استعمال حقيقة على احد الوجهين ثم ان يحمل على
 الضرر واللام الحاصل من الجوع اكثر من التماسه لاذاعة فانها مستعمل في التماس
 والالام معقلا اذ اتم القصار والفقير **قال** ومنه فظن ان المعنى
اقول اذا قيل وانت استدواي ولا يمكن ان استدواي مستعلا في معناه
 الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجحان شجاع كما لا بد ولم يقدّر من هذا المفهوم
 بل الذات وبك الذات وان كانت متعينة في نفسها كمن المسك لم ارد
 بغير هذه العنان الدلالة على ما بين حيث انما تعينه بغيرها على ما
 بل اراد الدلالة عليها من حيث الاحمال والاهام ولا يمكن انفسا انه
 تعينه تشدد تلك الذات المعينة المراده بلفظ الاستدلال لا كمن جعل

من يحمل على اشتغال القول
 ورواه الله يكون حسيه

عمل البياض

الغرض

مذكور من حيث انها حاله معنى زيد والقيام وانه لغو حالها
 ملكا نهامرا فشا سديها بما يرتبطا احديهما بالآخر ولذلك لا يمكن ان
 تحكم عليهما او بها مادامه مذكور على معنى الوجه وفي التام مذكور كالتقدير
 ملحوظه في ذهابها بحسب عكس ان يحكم عليهما او بها فاني على الوجه الاول
 معنى غير مستقل بالمفهوم وعلى الوجه الثاني معنى مستقل بها ولا يحتاج
 الى التعبير عن الحاله بالمحوظه بالذات المتعلقه بالمفهوم مستحق ولا التعبير
 عن المعاني بالمحوظه بالغرض التي لا يستلزم بالمفهومه اذا اريد منها قاعه
 ان لا يتبادر مثلا معنى موجاه لغيره ومعنى برفا في الاخذ العقل
 قصدوا بالذات كان معنى متعلقا بنفسه ملحوظه في ذاته صالحا لان يحكم
 عليه ويحكم به او كان معمله اجمالا ونسبا ويوجب هذا الاعتبار مدلول
 اللفظ الاستدواني بعد ملاحظه على معنا الوجه ان تقدره متعلق
 بمحموعه فتقول مثلا ابتداء سيرتي من البصره ولا يخرج ذلك عن
 الاستقلال وصلاحيه الحكم عليه ويبدو اذا لاحظ العقل من حيث هو
 حاله من السير والبصر وجعله انه لغو حالها كان معنى غير مستقل
 بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به ويكون هذا الاعتبار
 مدلول لفظه من وسبب ما قيل ان الحرف وضع ما عير معنى عام
 ويعرف من الضم كالا ابتداء مثلا لعل ابتداء معنى مخصوصه والشد
 لا تعني الا المنسوب اليه قال مذكر متعلق العقل ولا في الخارج وانما
 يحصل متعلقه فيتعلم بمتعلقه وهو ايضا يحصل ما ذكره الشيخ ابي
 الحاجب في شرح المتفصل حيث قال الغرض فيما دل على معنى في نفسه يرجع
 الى معنى ان مادل على معنى باعتبار حال نفسه وانما نظر الله في نفسه لا اعتبار

الحرف لا يحصل في نفسه
 الفصح في مدلول الحرف لا في

عنه
 في نفسه
 في نفسه

ما اعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف مادل على معنى في نفسه اي
 اي اعتبارا مستقله لا اعتبارا في نفسه انتهى فلامه فقد اشبه ان ذكر
 متعلق الحرف انما وجب ليحصل معناه في الذم ان لا يمكن ادراكه الا
 مادل على متعلقه اذ هو انه لا يحفظ تقدم استقلال الحرف بالمفهوم
 انما هو لغو ومقتضى في معناه لا لا متعلق من ان الواضح اشترطه
 ولا نه على معناه الا في ادراكه مذكور في حاله لا في معناه لان معناه
 المتعلق ان اعترفه فان معناه الحرفه هي النسب المحصوره على الوجه
 الذي قرناه فلا معنى للاشراط الواضحه لان ذكر المتعلق امر
 ضروري اذ لا يعمل معنى الحرف وان لم ان معنى لفظه من هو معنى
 الابتداء بعينه الا ان الواضحه اشترطه في دلاله من علمه وكونه متعلقه
 ولم يشترط ذلك في دلاله لفظه الابتداء عليه فصارت لفظه من ما قصد
 الدلاله على معناها غير مستقل بالمفهومه لتقصا في فيها فزعمه صلابه
 اما اولها لان مثلا الاشراط لا تقوم له فاقصا لا يحل في الاشراط
 القوم في الدلاله على المعنى المجازي واما ثانيا فلا ان الدليل على صلا
 الاشراط ليس تعني الواضحه علمه كما يفهمه لان دعوى وروايت
 منه في ذلك فخرج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستقلال
 وفيه مشترك بين الحروف والاسماء اللازمه الاضافه والبولج
 عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتقيم الدلاله في معنى الاسماء
 فيحصل الفاعل على ما قيل في حقه هو انما نالنا علان لمزمج ان يكون
 في معنى لفظه من معنى متعلقه لانه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا
 يفهم منها وحدها واذا ضاع الهمما ما يتبعه ولا لهما وجب ان يضل الحكم

على احد منهما في دلاله
 على المعنى الذي ليس
 المعنى الذي له حاله التركيب
 كالتفصيل والمفهومه وكون
 المتعلق مستقلا بالمدح وكون
 متعلقه فان كون الاضافه لهما
 باعتبار العقل وكون الفعل مستقلا
 باعتبار الفاعل على كل من لا يضاف
 على معناه حاله الا في ادراكه مذكور في حاله لا في معناه

في نفسه
 في نفسه
 في نفسه

الحكم عليه وبه وولكي مما لا يتوكل به من له اذنه معرفه باللغه واحواله
 وتلك هي حال السلطان لو كانت استواء الغايه وانتهاء الغايه والعرض معاً
 من والذو كرم مع ان الاستواء والانتهاء والعرض اسماء للحالات من ايضا
 اسماء لان الخلق اذا سمعت اسماء سمعت معنى الاسم لها وانما هي متعلقات
 معانيها اي اذا افاضت بين الحروف معاني وجعت الى معنى بتوخي
 استعمالهم واما الحق **عندك** معنى الحروف فالأمر بطله مطابقة
 لقول احد اللغويين واما قول الألف ويا ورو في تفسير الحروف من العبارات
 المختلفة فتقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كغضب مثلاً يدل
 على معنى مستقل بالمفهوم منه وما هو الحدث وعلى معنى منقطع عن غيره
 الحكماء ملحوظه من حيث انها حاله بين طرفيها وآلة الحروف حالها مرتبطة
 احد ما بالآخر ولما كان معنى السبب التي من حيزه مدلول الفعل لا يحصل
 الا بالفاعل وحسب ذكره كما وجب ذكره مععلق الحرف فكيف ان لفظة من
 موضوعه وضعها عاماً لظن ابتداء معنى مخصوصه كذا في العنبر ضرب
 موضوعه وضعها عاماً لظن ابتداء معنى مخصوصه كذا في العنبر ضرب
 مخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهوم منه
 لم يقع محكوماً عليه ومحكوماً به اذ لا بد من ظل واحد منهما ان يكون ملحوظاً
 بالذات لمعنى من اعتراف السبب بيقينه ومن عزمه واحتياج لا ذكر
 المععلق وعلمه بالحقا اذ الالفاظ بالصور الذميمة والآثمة لما اعتبر
 منه الحدث وضمن الله انتسابه لاخره سبباً تامه من حيث انها حاله
 بينهما وجب ذكر الفاعل في تلك المحاذير ووجب ايضا ان يكون كلاً
 ما عبقار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعها ولا يمكن جعل

واذا قد

جعل ذلك الحدث منذ الله لا نه على خلاف وضعه واما مجموع معناه
 المركب من الحدث والتمه الموضوعه فهو غير متعلق بالمفهوم منه
 فلا يقع ان يقع محكوماً به فمضامين ان يقع محكوماً به كما شهد به
 انما من الضعاف وآما الاسم فيما كان موضوعاً لمعنى مستقل ولم
 يعتبر معه سبباً تامه لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس
 صحيح الحكم عليه وبه فان قلت **لما** ان الفعل يدل على حدث و
 سببه الفاعل على ما مرته كذا في اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث
 وسببه الذات فافهم مع كون اسم الفاعل محكوماً عليه وفي الفعل
 قلت **لما** المعنى في اسم الفاعل ذات ما من حيث انه سبب
 الله الحدث فالذات المعهده ملحوظه بالذات وكذلك في الحدث
 واما السبب فله ملحوظه بالالفاظ الا انها تقييد به غير تامه وغير
 معقوده اصله من العيان فتقيد بها الذات المعهده وصارت
 المجموع كشي واحد فجاز ان ملاحظ فذات جانب الذات اصله
 محمول محكوماً عليه وتارة جانب الوصف الى الحدث اصله محمول
 محكوماً به وآما الضيد التي منه ولا يصح الحكم عليها ولا بها وحدها
 ولا مع غيرها لعدم استئصالها والتمه في الفعل سبباً تامه يعترض
 انزاد ما مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها ولكن السبب المعقود
 الاصله من العيان فلا يفهم ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل
 بل يتعين له وقوعه مستقلاً باعتبار معناه الذي مدلول الحدث
 فان قلت قد حكموا ان الجملة الفعلية في ذلك تمام اربع وقت
 محكوماً بها قلت **في** هذا الظلام سعة حكمه ان احدهما الحكم بان

لأنه في الجملة
 لا بد من السبب
 على ان ينسب
 الى غيره لان السبب
 الغير المدبر

اما زيد قام وانت ما نزلنا قام الاب ولا سلك ان مذهب الحنبل ليس
 من مذهب من مذهب بل احد من معجمه والاشنع فانه قصد الاول
 لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل موقوف بتعيين به المحكوم عليه
 وان قصد انت كما هو الظاهر صلاح مذهبك على القائم والاب بل الاب
 فقد قصد الذي هو القيام او يريد من قصد الان ان لا يكون
 قام اي ان زيد واقعت الشبهة عنهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
 قام اي ان زيد واقعت الشبهة عنهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
 قام اي ان زيد واقعت الشبهة عنهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
 القائم يقولون قام اي حمله فعله وليس بلام وذلك ليجوز ان يقال
 الشبهة عن طريقه بغيره ولكن زيد مع ما ويراو فيكون فانها على الان
 الذي لا يحل وجوبه مع الانعكاس فلا يلزم للام وقع في المعنى فلا يلزم
 ما كنا منه فنقول قد دللنا ان الاستعانة لو اسقطت نفيها على الشبهة
 بمعنى ملاحظة المستعانة فيها من حيث انه موصوف ومحكوم عليه
 بوجه الشبهة والمشاركة مع مع المستعانة وقد حكمت ان معنى الحرف
 من حيث هو معناه لا يصح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشئ فلا
 يتصور ههنا ان الاستعانة في الحرف استواء في متعلقات معناه الحروف
 كما لا بد والانتها والاطلاق والانتها والانتها والانتها والانتها
 فيبقى الشبهة لما يحوي الاستعانة فيها اصلا لم يتركه لامتلاء الحروف
 لا سخاها عليها ولذا عرفت ان معناه الافعال من حيث انها معانيها
 لا يصح ان يقع محكوما عليها فلا يحوي الاستعانة فيها اصلا بل تنعكس
 لمعناه مضادة فان قلت بل يجوز في شبهة الاستعانة بتعني على
 قياس الحرف قلت لا لان مطلق الشبهة لم تستهش عن نصيب ان يحل

عند انظر الى قوله
 فان ابا زيد قام

محكمن وجه شدة الاستعانة بخلاف متعلقات الحروف فانها
 انواع مخصوصة لها احوال مشهورة **والعلم** ان العرف في الماضي
 بالمضارع وعكسه نزع يعق من باب الاستعانة فان يشترط في الحاصل
 بالحاصل في تحقق الوقوع وشدة الماضي بالمخاض لونه فثبت العرف
 واجب المشدود مستعار لفظ احدهما للآخر فعلى هذا يكون
 الاستعانة في الفعل على قسمين احدهما ان شدة الضرب الشدة
 مثلا بالمثل وقبيلها له اسم ثم يثاق منه مثل معنى ضرب ضربا شديدا
 والثاني ان شدة الضرب في المشتل بالضرب في الماضي مثلا في تحقيق
 الوقوع مستعمل فله ضرب يكون المعنى المصدرى اعني الضرب موحدا
 في ظل واحد من المشد والمشد به كقوله قد غطى ظل واحد منهما بغير معاني
 لعقد الاخر فصحح الشبهة لذلك وبما ذكرنا لك ظهر ان ما ذكره القوم لا يستقيم
 ان الاستعانة في الحروف والافعال تبعية لان الاستعانة بعقد الشبهة
 والشبهة بمعنى كون المشد موصوفا بوجه الشبهة او يكون مشاركا
 للمشد به في وجه الشبهة وانما يصحح للموصوف حقا في دون معاني
 الحروف والافعال وليس صحيحا لارادته ما نقل من الشائع في وجوب
 مشاركا اليه من غير تبعية بعونه بعد سلم صحته وموثوقه قال وجه
 عدم صحته امر اني احدثنا اني اظلم من الحركة والزمان مع انه ليس من الاثر
 المتفرع الثابت بل موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة
 وانت ان المدين عنوان الحروف والافعال لا يقع مشبهها ومعنى
 الدليل معوانه لمتنق وقومها مشبهه فلا ينطبق الدليل على المدعى
 بما عدم ورود الاول فلان المراد بالحقائق معانيها والذات فيها

سلف في مباحث الاسماء من المعاني المختلفة المألوفة وما
توجه من الامور المترتبة انما هو من الحركات والزمان في جملة الاشياء
له المألوفة دون الافعال والحروف واما عدم وجوده في تلك
الامور المتشعبة كونها موصوفة ومحكومة عليه فيلزم اقتضاؤه
كونها في المذهب موصوفة ومحكومة عليه كما مر وانما توجهها للاقتضاؤه
الاول لانه المقصود الاصل في جعله في تلك الاشياء هو ما اقتضاه
واسماء المكان والزمان ولا خلاف في ذلك الدليل فيها لان معانيها
تصلح ان تقع محكومة عليها فالوجه في كونها لا يستعان فيها بتبعها
في كونها حيث قال فالوجه ان يقال في فصلها ان المعاني انما تدل
على ذواتها بمعنا متعينة من المقصود منها وعلم ان
هذه الذوات المعينة معصومة منها ولا مشبهة في مصلح توجه شبه
في الاستعانة لم يصححها في الاستعانة فيها بحسبها بل بتصورها
بحسب معانيها معصومة المقصود منها ولما كانت تتبعه في اسماء
المكان والزمان والاشياء فانها وانما دلت على ذوات متعينة باعتبار
ما الا في المقصود الاصل منها ايضا معانيها معصومة الواقعة فيها
او بها فتكون الاستعانة فيها متعينة ايضا ولم قصد السند والاعتان
بحسب تلك الذوات لوجوب ان تذكر بالفاظ والى على اعتبارها
بذلك المعنى ايضا الفرق بين الصفة لاسم الفاعل واخواته وبين
اسم المكان واخواتها في انها بعد اشتراكها في كونها متعينة وفي ان المقصود
الاسم منها هو المعنى المتعدي وفي كون الاستعانة فيها بتبعه
اقتضى في ان الصفة لا تدل على معنى الذات اصلا فان معنى

واقتضاؤه الدليل الذي هو الاقتضاؤه
الاول لانه اسماء المألوفة التي
هو الاقتضاؤه الثاني

معاني

ان يكون

معنى قائم شي ما او ذات ما له القوام وسواء من متحصل اصلا او لا
العقل طلب ما به يميز به ويجوز عليه لسبب من فلهذا كان حجة
ان لا يقع موصوفه بل حجة ان تقع حارة على غير ما في اسم المكان
مدل على تعيين الذات باعتبارها في ذلك مقام معناه مطابقا
لاش ما او ذات ما فيه التمام في ذلك حال ان يكون عليه الصفات ولم
يكن له في ذاته التمام كحقيقة من الشيء الذي هو الذات الذي
لم ينفصل عن صفته للعرض وكان في حده الاسماء دون الصفات
ولم ينفصل عن صفته الصفات ايضا كما ذكره ونسب الامور فقالا
مردوا ما في ذوات الصفة في ذلك ما في ادوم ذوات في ذوات الصفة
كما هو المتبادر من ذوات ما في معنى لها اصلا وقد مر جواب ذلك
فقالوا الصفة ما دلت على ذات منها باعتبار معنى معين ولا تدل
اسم المكان في العرف لانه على ذات معينة باعتبار وانما الظاهر الكلام
في منع المساحت على الاطلاق ليتشبه فيها فذلك وتنفذي بها
وتنفذي منها في مواضع اخرى كما قال في موضعها بالمر الذي لا اقول
اقول ان لا يلزم باعتبار كثر استعماله فيه حتى صار كما نه جملة له
لانه لا ينفصل عن السند والبيان **قال** وهذا لشعر الاقوال
قال الصفة في شرح هذا الموضوع من الكشاف ولقد كنت في عيوب
من احصاها اقوال القدم في اللغة حيث فهم من كلام القدماء ان
الاستعانة بالكتابة مع اسم المذهب المذكور كما في الاستعانة مثلا وقد
صرح صاحب الفتح باسم المذهب المتعلق في المذهب للمعني المراد بها
الاسم او سمى بمجمله مراد في لاسم السبع على عكس الاستعانة بالصفة
وصاحب الاقوال انه التسمية المصغرة في النفس حتى فهم بعض المناظر

124

كان اسم المكان واعتبار
والا على وجه الذات
في الحكم على الصفات

وتنفذي

وهو الاصل في
الصوت بالكتابة

ان اسم
الاستعانة والاشياء
التي هي الموصوفات
ان الاستعانة هي التي
الاستعانة واما التي التي
اسم المذهب المذكور

في هذا الكتاب ان الاستعانة بالكتاب من الاطراف من حيث كونها

لنا من استعانة السبع المنفعة وفي قولنا شجاع نفترس اقراؤه الاثر
مع انه استعانة بغيره لا لسلوك الاقراون وهو كونه من استعانة الاستعانة
لشجاع اذا كان لا استعانة ارادة الحققة كمن المقيوم بالقبول
الاول بعينه على انه استعانة بغير الاقراون وسائر الاستعانة
من العوانم بالعرض على ان استعانة الكفاية من استعانة الكفاية في السبع
اعني اشياء الاستعانة بالشجاع والحبلية للهدى للقطب بانه ليس كفاية
من المسكونين بغيره على وال على مكانه من عمارته واداءه بذكر النافذ
صاحب الكشف كما نقل عنه وسنقف عليه ايضا اذا نلت حاكمه
عمارته الطائفة عن الاستعانة بالكتاب وما قبل فيها او عليها معنى
انهم من الكشف معنى اخر غير التلذذ واحداث بذكر الاستعانة
قولا راجعا في ظهور العودل فقه لغزى وكفى ان شجعية
هذا التهم اليه هو عظيم لم ينشأ الا من فوط غفلة وكنت تصوم
فهم لهذا المعنى من الكشف مع ان عبارته صريحة في خلافه بحيث
لا شبهة على من له اذ مسكه وان شئت جليلة الحال فاستمع بهذا
الحال ويوان صاحب الكشف قال بهذا العيان وهذا هو الاستعانة
بالكتاب في وجوهه العلامة بوجهه لم يبق فيه شبهة لظاهره بترديده
العلامة حتى قال وسنؤمن امرار البلاء في لظواهرها ان سلكوا
عن ذكر الشئ المستعانة مرموزا الله بذكر شئ من رواه في هذا
شكك الرمن على مكانه نحو قوله شجاع نفترس اقراؤه وسنلم يعرف
منه الناس لم نقل هذا الا وقد نهت على الشجاع والعالم بانها

بجزي في

بانها استعانة بغيره فقد كان بان المستعانة بالمسكون وان الراوف
الذكر كونه عند الاستعانة على اذ او ان وقد قوله بوجهه ولم يبق فيه
شبهة لظاهره الا ان ما ذكر العلامة في معنى الاستعانة واجهه
عنه الاستعانة وهو الحق العبر الذي لا يشبه فيه لاحد لا يكون حقا
ولا لا يكون مقبولا من ملك العمان فكانه من غير الاستعانة
صاحب المفتاح والاستعانة والى ان كلامه جاراه لا يحسن ان نقصد
به شئ مما بل لم يروبه بانهم من كلام الله بعينه ان يري كما هو
واحدة الكشف عن المعضلات وتفسير الجملات اراد ان يبيّن حال
ويشعر بالاستعانة بالكتاب وان يرد على صاحبها المفتاح والاستعانة
فما ذهب اليه الاستعانة بالكتاب وما يخص ما ذكر ان صاحب
الكشاف لما جعل التفسير مستقلا في ابطال العهد على انه استعانة
بغيره حيث شهد ابطال العهد بغيره ثم استعمل لفظ الشدة
في الشدة وبذلك الاقراون والاستعانة استعانة ثانيا مرفحة في حيث
شدة مطبوعة وقوله لا فتراس الاستعانة بغيره استعانة الناس به بالكتاب
لم استعمل في هذا لفظ الشدة في الشدة بان قلت اذا كان
المعنى ونظائر استعانة بغيره مرفحة بغيره معانها المرافعة
الاعلمة فكيف يكون كفاية عن استعانة بغيره استعانة ثانيا مرفحة في حيث
من حيث انها مرفحة عن الاستعانة بغيره استعانة ثانيا مرفحة في حيث
فان المعنى انما شاع عنها استعماله في ابطال العهد من حيث شبيههم
العهد بالحبيل فكان في العهد منزله الحبيل وسعيه يشر في ابطاله
منزله نقضه ولو لا استعانة الحبيل للعهد لم يكن من لم يصح استعانة

121

لم يرد به الاما فهم من في

الحال

في

الاستعانة بغيره
الاستعانة بغيره
الاستعانة بغيره

النقص للاطلال عرقي على ذلك استعارة الاثر في الاستعارة فانيها
 تامة بعد الاستعارة الاستعارة والى العالم والى كانت من الاستعارة
 تامة على الاستعارة الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 الدلالة على الاستعارة الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 استعارات على فانيها من قصدنا الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 مع كونها استعارات مصرحاً بها كمن استعار الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 ان الاستعارة الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 الصغر استعارات مصرحاً بها كمن استعار الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 الوثائق في مثل قولك اظنار المنفعة والى التمثال وتغلب المنفعة المتعارات
 تخيلت اياها على انما قد اريد بها مصرحاً بها كمن استعار الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 مصرح به في المصنف وهو المحتار كمن استعار الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 المجتمعة والاستعارة التخيلية هي اثبات تلك المعاني للنفوس والى
 على سبيل التخيل كما ذهب اليه صاحب الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 مذموب الجاهل ومما يجده من ذلك ان الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 القداء استلزم التخيل فيكون اخطا فانيها من قصدنا
 مستحالة ابطال الوجدان كمن استعار الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 اعني الجبل المذكور ولا يصح قوله في من والى الذي ذكره في من رواه
 ان يكون النقص ومطارد من قران الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 المحققه التي هي من رواه المتعار المتسكوت عنه وحيث استلزم
 للمعاره على سبيل التخيل فيكون ان الاستعارة المستعارة فانيها من قصدنا
 قلنا ما مررنا به في النقص في اطلال الوجدان انما هو الذي
 ان هذا هو الوجه

التخيلية في

ذكر الروايات ما مررنا به من ان مراد به معناها الاصل الذي هو
 الروايات المحققه او مراد به ما هو مشهور مشبه بذلك المعنى منزلة
 منزلة فانيها من قصدنا الروايات الجبل اما اذا اردت معناها المحققه
 فقط واما اذا اردت معناها الجاهل في خلافه اذا نزل منزلة المعنى المحققه
 وعبر عنه باسمه صار مراداً من الجبل ايضا فانيها من قصدنا
 لفظاً ومعنى حقيقة وعلى الثاني ذكره لفظاً حقيقة ومعنى او معاً
 ولفظاً معصياً في قوله الاستعارة كمن استعار الاستعارة فانيها من قصدنا
 الاستعارة المستعارة من قبيل كمن استعار الاستعارة فانيها من قصدنا
 من المستكوت نفسه اعني الجبل على ان الجبل على انما هو الذي
 الجبل القوي والافراس والى اثبات الاستعارة الاستعارة فانيها من قصدنا
 وليس الامر كما ظن صاحب الاصل من ان الاستعارة في البدل والى
 السهل من التخيل على اثبات البدل للثبات والمكلفه في التثنية المحققه
 في المعنى في الاصل على السلك في جعله البدل والتخالي في الاصل والاستعارة
 تخيلية على معنى انها مستحالة في امور متوقفة في ان جعل الاستعارة
 المكلفه على معنى التثنية المعترف في النفس لا يتسبب معنى الاستعارة
 اصطلاحاً ولا لغة وليس هناك ضرورة بالجملة لا ذلك انما هو باطل و
 كذلك جعله الاستعارة التخيلية في المثال المذكور اثبات البدل
 المحققه للثبات على سبيل التخيل لا لا يرد ما هو المحققه من معاني
 الاستعارة في الجاهل البدل ولا يرد من ان الجبل على انما هو الذي
 للامر الموقوف كما اختار السلك ولا يرد ذلك في قوله في الاستعارة
 المكلفه فانيها من قصدنا الاستعارة مستحالة لاجاز ان يكون قوله على

في قوله صاحب المصنف على ما
 في قوله صاحب المصنف على ما
 في قوله صاحب المصنف على ما

من معنى في

في قوله صاحب المصنف على ما
 في قوله صاحب المصنف على ما

ما ذكر العلامة وقد حققنا كان المدح كونه مفعولاً باللام المجرى
بالمدح المحقق اوله بذلك **فاب** وان الامارة على فعله جعل
المندح مفعولاً في موضعها بل قد ذكر المندح اسما مراداً بالمدح على بسبب
انما وصل ثم جعلها مفعولاً على مفعول المندح كالمندح السبب عليها ولم يجر
ذلك مفعولاً في محل المندح بل سكوناً بل هو كقولك لم يذكر المندح
لا يبين بذكره ثم رادهم كما حققنا جازاه ثم **فاب** وعلى هذا يقول
ان الرادف المندح قد يكون بالاسم وعلى الرادف منه التبيين فقط
كما في محال المندح وقد يكون بالاسم وعلى الرادف المندح
والاشراف وهو نظير سلف في الشرف في المندح على ما جازاه
من غير مطلق ولكن مع على الجموع ان الاستعانة بالاشراف لانه المدح
تتم على ما حققنا من ان الكثرة في الاشراف ولا تارة الاسم
الاستعانة بالاستعانة لا على ما جعله صاحب الايضاح **اقول** قد حققنا
ان الخفاء والاطار واليد مستعارات المعاني مفعولاً لم يفسد به
لها معناه اصلاً بل جعلت فيها فقط على المعتاد المسكوت عنه وان
المعنى والاشراف والاستعانة المعاني معاني محققين في معنى
في المحل وان لم يكن مقصوداً بالذات والمحت **فاب** ان جعله مستعانة
لامر مفعولاً لا يخلو من تعسف في الاول ان جعله على الاشراف
بما قدم على معانيها ويجعل الاستعانة التعميد على ان اشياء على
سبيل التعميد كما احسن صاحب الايضاح وعلى هذا في الاشراف
في الاستعانة بالاشراف ان يقال ان المندح المندح المندح
رادف المندح المندح به لانها مفعولاً على المعاني المحققين وانها لم تفسد

حتى في

لَيْتُ لَنْ فِي

128

استمعان بحسب له كتاب المنه و اطفاؤه وان كان له تابع شبه
ذلك الراوية المذكورة فان مستعارة ذلك التابع على طرف القسمة
مما يكون في معاني مع الاستعارة بالمتعارف استمعان بحسب له كالنقص
والانقراض والافتراق وتقدم وقتها من جهة مفاد الكشف
في سؤال المقام واستبان منه مراد صاحب علمنا من ان يثبت
قول رابع في الاستمعان المتكسر ونقد ذلك من عبارة الكشف
وانه المنقضي **قال** والباء في قوله بالنسبة اللفظ **اقول** ولولم
لذكر السلك في قوله اسمع اللفظ الغرض لان الباء في قوله بالنسبة متعلق
بغيره قوله في عبارة موضوعه وكان المقصود وحاصلا ولعلنا
انما اعاد التفسير ليعلم على الجواب وعرف بعد ان المراد هو الاول
وما ذكر اسمع اللفظ المتعلق بها والمتعلق بالمراد هو الاول
وحاصل ما ذكر في الحاشية في اللفظ هو الظاهر المستعمل في معنى
مفاد عبارة موضوعه في المتعلق مفادها بالنسبة اللفظ حقيقة تلك
الظاهرة المستعملة **قال** وان اردنا ما هو من الشئ في اللفظ واللفظ في اللفظ
اقول وتقدم ان اللفظ بمعنى اللفظ للذات على معنى نفسه واللفظ
بمعنى المعنى في الحاشية ولا نوجب ما ذكر في بعض كتبنا لاصول
مبنى على ان اللفظ هو تعيين اللفظ للذات على معنى من غير ان يثبت
معنى قد بنفسه **قال** انما لا في اللفظ **اقول** اعلم ان اللفظ هو
الشئ القليل عاوجه متفرع من متعدد كما في قوله في اللفظ
المتعدد من سعة العيان ان وجهه متفرع من عدة امور معتبرة في
لانها متفرع من عدة امور في اجزاء وقد علم ان يكون كل واحد من

بالغرض

۱۲۳

لأنه يحسن حاله إذا كان متعلما بقوله
المسحوق أو يتركه موضوعا أو يتركه بالحقن
ويطبخ من أعاده لظفر الجرح يعلم أن متعلق الذي
الملك يمكن أن لا يفرغ
للهج تكاثر في بطنه وفي
معدته

من هذا الكلام انما المراد بالوجهين
من التفسيرين والوجهين قولهم قد
الحاجه في تعريف التفسيرين في
فان قوله في تعريف التفسيرين في
على هذا التفسيرين المراد من هذا الكلام

کتاب فی الفقه و الفرائض و الفوائد
الشرعیة و الفقهیة و الفرائض و الفوائد

عالم الوجود انما انا العبد المذنب
مستجير اليك واني قد جئت اليك
الان في هذا اليوم الذي هو يوم
التقديرات فكن لي يا مولاي

طرغ التسعة الفشلي مركبا كما ان وجه الشبه عند ايضا يكون مركبا ولو
 الفشلي في التسعة الفشلي تركب وجه الشبه لقبيل في نوعه ما وجهه مركب
 او موطن من معدود **اذا** الانفاط المذكورة القوفاات يجب حملها على
 طوارها **اذا** لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنها **والا** ذكرنا من وجوب
 تركب طرغ التسعة الفشلي وجب للمحمود **ومن** عليه صاحب الاصل
 استراضه على صاحب المفتاح **حيث** قال وقد بان الفشلي يستلزم المركب
 المساء للافراد **ومن** الفاشل من من جوز ان يكون طرغاء معدود
 و توسل بذلك الجوز افراد الطرفين **الا** استعان بالتمسك بناء
 على ان اقل تسعة فشلي **اذا** ترك في التسعة **الا** استعان صار استعان
 فتمسك **وقد** في ذلك الاعراض **ومن** نقول **الجبوز** الشاخي الف
 المفتاح فاضعرا الاستعانة الفتمسك فيما هو مركب الطرفين **حيث** قال
ومن الامثلة استعان وصف احدى صورتين متشابهتين في امور
 الاخرى مثلي ان يجرد انسانا استغنى في مسلمة **والا** الكلام لا يقال
 وسدوا **والذي** تسعة الفشلي على قبيل الاستعانة **ثم** نقول **واذا**
 انحصرت الاستعانة الفتمسك فيما هو مركب الطرفين وجب الحصر
 التسعة الفشلي فيه ايضا بناء على ان ما يرضيه **والا** الجوز فيقول نعم
 وجهان **احد** بان وجه الشبه في التسعة الفشلي **والا** كان متشابهين
 عدوا او صافا لطرفه المفرد **من** كان تسعة الزمان المعنود فالجواب
 فيه تركب وجهه لا تركب طرفه **ويجوز** وجها من ان اختلاف
 المتبادر من العبارة فلا نصا والله في القوفاات لا سمحا **والا** لم يكن
 هناك متشابه **واحد** اليه ولم يقل احد **على** يقتضي بطلاه ان تسعة الزمان

[illegible]

144

[illegible]

على يمينه بطلا من ان يسير
فان كان في اليمين
فان كان في اليمين
فان كان في اليمين

المشد وكذلك ايضا لان المعنى مثلهم في اظهار الامانة واطلاق الكفر
 الى اخر المقصود فيكم الانفاظ مقدرة الاراد وبتوذكركي قول
 صاحب الكشف في التشنيد الفرق والركب في معنى الابد يمانه ان
 العرب تاجدا شيئا وادري معرولا بعضها عن بعض ثم تاجدا شيئا
 في انفسهم بها بظنار وتشد كعقده حاصله من مجموع اشياء قد فصمت
 وتلاصقت حتى عدت شيئا واحدا اخرى مثلها فان طلاس مدنا
 مدنا على ان طلي واحد من ليعاء الطرفين في المركب ما هو على ان شي براسه
 ملحوظ في نفسه ثم ضم الاخر مثله واخذ بجذته حتى صار الطلي شيئا واحدا
 وتلاصقا لان ما كان منوما من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فان جذرتان
 يكون معنى الابد من التشديد المفرق وجعل في الاشياء المشتمل على مظهر
 على سبيل الاستعارة ولا يصح ذلك مع كون لفظي المشتمل واختلف
 على ما هو مشد ومشد به جمعه ولا يعني ان المشد على تشديد التركيب
 مع مجموع مركب الاشياء التي حكم بانها مقدرة وان لا فرق بين المفرق
 والركب الا ان ملك الاشياء في المفرق تعتبر مفردة ويطلب باناسبه
 في المركب تعتبر مجموع ويطلب باناسبه شبيهها واحدا فيكون
 الدال على المشد المركب في الابد مقدرة قطعاً فان قلت **من ان**
 تشد بتوذكركي في التشديد في معنى الابد قلت **نشد** وذلك من ان
 مفهوم لفظ المشد فيها هو المقصود مطلقا واما من انهم يتوذكركي حسب
 الذات مع المقصود المخصوصه المنوم من الفاظ اخرى كما ان الكل في
 كل العموم مخدرا للعموم ولذلك صرحوا بان الطلي على العموم كغيره اودوا
 اتحادهما اذ لا منوما فان خصوصية المقوم لا يستفاد من لفظ طلي

المفردة

عادت في

اللفظ في

والين في

تبيينه

واحدة

نشد

مفهوم

الذات

كل العموم

اتحادهما

لا يستفاد

من لفظ طلي

مفهوم

على قطعاً وكذلك خصوصية المقصود المخصوصه المنفصلة التي
 المشد او المشد بها حقيقة ليست مومومة من لفظ المشد وقيل على
 ذلك قوله في مثلهم كمثل البحار ونظائر فان قلت **تفعل** ما ذكرت
 لا يكون الخلف في ثابته الا ثباته واجله على ما هو مشد به حقيقة قلت
 نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا لا يحار الماهية بالمعنى واتا بهما
 المقدار نظير الفرق بينهما وبين قوله في كماله لثباته من السماء لا يتغير
 ولا يمحى ويحوى افراد الطرفين على التوسع ايضا لا يقول **مدنا**
 الا بحره مدنا فانما اعترا فانه ان طرقة التشديد مركبا في معنى ونظا ويا
 المطلوب فان قلت **ما** الفاعل الفعلي المثلث في ثابته الا ثباته
 قلت **اما** طرف المشد به فالاشعار بالركب وتوكل في الخلف
 على ما هو محدود انا ما هو مشد به حقيقة واما في طرف المشد كاللحار
 به ايضا والاختصار لا حذف في الانفاظ المدد انا بتوسل اليه بذكر
 وقد سمي حاررتنا ان الصواب بان طرقة التشديد الفعلي مركبا في معنى
 ونظا وان ركب الطرفين في الاستعانة التشديد واجب قطعاً ومن
 توهم خلاف ذلك فقد عدل من سواء الطرفين ان يسمي **قيل**
 غرضه في الاستعانة التشديد ولفظها على كماله القصص ليزداد
 اعاناً فاذا كثرنا وسكشف بها كماله كبر اخرى في موضع شتي **قال**
 صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله في او لعل على يدك من
 ربهم مثل لعلمهم من العدى واستمر لهم عله وعلمهم شبيهت
 حالهم كحال من الشئ وركبته وقال سزا الشئ في خواشيه عليه
 قوله ومعنى الاستعلاء مثل ان غشيل وتطهير لعلمهم من العدى

لا يكون الخلف في ثابته الا ثباته واجله على ما هو مشد به حقيقة

140

نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظرا لا يحار الماهية بالمعنى واتا بهما المقدار نظير الفرق بينهما وبين قوله في كماله لثباته من السماء لا يتغير ولا يمحى ويحوى افراد الطرفين على التوسع ايضا لا يقول مدنا الا بحره مدنا فانما اعترا فانه ان طرقة التشديد مركبا في معنى ونظا ويا

المطلوب فان قلت اما الفاعل الفعلي المثلث في ثابته الا ثباته قلت اما طرف المشد به فالاشعار بالركب وتوكل في الخلف على ما هو محدود انا ما هو مشد به حقيقة واما في طرف المشد كاللحار به ايضا والاختصار لا حذف في الانفاظ المدد انا بتوسل اليه بذكر وقد سمي حاررتنا ان الصواب بان طرقة التشديد الفعلي مركبا في معنى ونظا وان ركب الطرفين في الاستعانة التشديد واجب قطعاً ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل من سواء الطرفين ان يسمي قيل غرضه في الاستعانة التشديد ولفظها على كماله القصص ليزداد اعاناً فاذا كثرنا وسكشف بها كماله كبر اخرى في موضع شتي قال صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله في او لعل على يدك من ربهم مثل لعلمهم من العدى واستمر لهم عله وعلمهم شبيهت حالهم كحال من الشئ وركبته وقال سزا الشئ في خواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل ان غشيل وتطهير لعلمهم من العدى

المشعرة في

الذي في المثال

مجب

نشد

مفهوم

الذات

كل العموم

اتحادهما

لا يستفاد

من لفظ طلي

مفهوم

مفهوم

هو مستقر لهم عليه وتلكم به شيئا حاله حال من اعتل الشيء
 ركبه وقال هذا المشايخ في حواشيهم عليه قوله ~~ومعنى الاستعلاء~~
 مثل ان يمشي ويصور ~~فإنهم من الهمد~~ يعني ان من استعان بغيره
 فمثلا اما الشيعة لمحاذاها او لا في متعلق معنى الحرف وبتبعيتها في
 الحرف واما التمثل فلكون طعن من طرقة الشمس حاله منتزعه من
 هذه امور من عبارته واقول ~~لا تخفى عليك~~ ان متعلق معنى الحرف
 هو ان اعتلى عليه عوا الاستعلاء كما ان معنى متعلق من عوا الاستعلاء
 و متعلق معنى الهمد لا يتبعه و متعلق معنى كمدوا الغرضه على ما
 صرح به في المفتاح وفورث اشارة الهمد لا يتبعها ايضا ان الاستعلاء
 من المعاني المفروضة كالضرب والقفل وظهورها وكذلك معنى طعن على
 مفرد اذ لا يعني به في اصطلاح القوم الاما دل عليه لفظ مفرد وان ^{الاستعلاء} ~~المتعلق~~
 كان ذلك المعنى مركبا في نفسه يدل على ان تشبيه الانسان بالاسد
 تشبيه مفرد اذ انا قان كان طعن منها في اجزاء كثيرة وقد تقدم
 في مباحث وجه التشبيه في ذلك ونهناك عليه ^{سابق} ~~بأن~~
 طعن واحد من طرقة الشمس منها حاله منتزعه من عوا ^{سابق} ~~المتعلق~~
 يكون طعن واحد منها مركبا ولا يكون يعني الاستعلاء مشيها به
 مستعار منه اصلا ولا بمعنى على مشيها به ^{سابق} ~~في~~ سدا التشبيه المركب
 الطرفين لانها معناني مفردان واذا لم يكن شي منها مشيها به ^{سابق} ~~منها~~
 جعل جزء من المشي به او جازعا عنه لم يكن شي منها ايضا مستعار منه
 فكيف يسر الشمس والاستعلاء من هذين الى الآخر ^{سابق} ~~والخاص~~
 ان يكون طعن على استعلاء بتبعيه سلم ان يكون متعلق معنانيا

اعني الاستعلاء مشيها به ومستعار منه اصلا وان يكون معنانيا
 مشيها به ومستعار منه ^{سابق} ~~فان~~ ان يكون طعن واحد من طرقة الشمس
 هو ان يكون سلم ان لا يكون معنى على ولا متعلق معنانيا مشيها به
 ولا مستعار منه لا يتبعه ولا اصلا ومنه اللزوم من لزوم تشبيه
 الهمد ومعنى فاذا جعلت الاستعلاء على بتبعيه لم يكن تشبيه مركب
 الطرفين قطعا ولما ^{سابق} ~~او~~ وعليه يترشح التشبيه مركب انتزاع
 واوضحه المقدمات ومختصه مبينه على القواعد البينة والمشتبهات
 وان لا يصح ان يكون لما استبان من المعنى ^{سابق} ~~جواب~~ ^{جواب} ~~جواب~~
 فقال في الجواب ان انتزاع طعن من طرقة الشمس من امور معدود للشمس
 تركب في شي من طرقة بل في ما حذوها وهذا كما ترى ظاهر البطلان
 من وجوب ^{سابق} ~~جواب~~ ^{جواب} ~~جواب~~ ان التشبيه مثلا اذ انتزع من عوا ^{سابق} ~~المتعلق~~
 ان ينتزع تمامه من طعن واحد من يمين العود لانه اذ انتزع تمامه
 من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو التشبيه ولا معنى للانتزاع
 من واحد اخر من اخرى بل يجب على ذلك العود ان يكون جزء
 من التشبيه باحد من بعض يمين الامر وجزء اخر من بعض اخر
 معلوم تركبه قطعا ^{سابق} ~~المتعلق~~ انهم قد اطلقوا على ان وجه التشبيه
 في التمثل لا يكون الامر كما وليس هناك ما يوجب تركبه سوى كونه
 منتزعا من عوا معدودا فيهم ففقد التمثل ما وجهه منتزعه من متعلق
 فاذا كان انتزاع وجه الشمس من امور معدوده مستلزما لتركبه كان
 انتزاع من طرقة الشمس منها مستلزما لتركبه لان المتعدي التركيب
 عوا الانتزاع من امور معدود وخصوصا كون المنتزعه وجه تشبيه ^{سابق} ~~المتعلق~~

هذا الانتزاع وجه التشبيه مستلزما لتركبه وجوب كون الانتزاع
 كونه وجه التشبيه مستلزما لتركبه وجوب كون الانتزاع
 كونه وجه التشبيه مستلزما لتركبه وجوب كون الانتزاع
 كونه وجه التشبيه مستلزما لتركبه وجوب كون الانتزاع

بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا وقصدا كما لا غنى له ليعتبر به
 مركبة عنهما واما من حيث انهما صلاحا فصدق مدلول اللفظ في الغرض
 ولا بد ان يكونا مقدرين في الارادة واما بعد فربما في نظم الكلام فذكر
 غرض واجب بل وان كانا بقدرهما موجبا لغرض فلفظ ونظم فكل ما
 صرحوا به من ان المشد مدلول في الشدة وكذا طبعا على سبيل الاستعانة
 ولا يكونا مقدرين في نظم الكلام فليكن بالاسمعان ونظم بينهما فليكن
 احدهما ان لفظ المشد به في الشدة مستعمل في معناه الحقيقي وفي
 الاستعانة في معناه المجازي ان اللفظ المشد مقدر في الالفاظ
 في صومع الشدة دون الاستعانة كقولهم وما يقول البعير فانه
 شدة اذ لم ير في المعنى الاسلام والكفر بل اراد البعير ان جمعه
 كما شهد به سياق الالفاظ له ووق سلم واراد شدة الاسلام
 والكفر بالكانه في الاسلام بجر عذب ذات والكفر بجمع اجاب
 فلفظ المشد ههنا مقدر في الارادة دون نظم الالفاظ كونه مغيرة و
 الشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الشارح فقد جاء
 مطويا وذكر على سبيل الاستعانة بمعنى في مطوي في الشدة ذكر
 المشد كقول في الاستعانة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج
 الى تقديره في تمام الكلام الا انه في الشدة يكون متويا مراد او في
 الاستعانة منسبا غير مراد في مصداق الغرض ان اسم المشد به في
 الاستعانة يكون مستعلا في معنى المشد مراد اذ ذلك كسب لوازم
 مقام اسم الشدة استعمال الكلام وفي الشدة يكون مستعلا في معناه
 الحقيقي مراد اذ ذلك لم قال في معنى قوله في عذب ذات وان شاع

شراره الى قوله لم يترى العكس فيه موازاة لاله قاطعه على ان المراد
 بالبحرين معناهما الحقيقي فيكون شبهها الى لا تقول الاسلام والكفر
 الذان مما لا يحرم الموصوفين وقد حكي هذا الشأن على بعض
 الاثبات في مدني الاله ان سئل الاله من قبل الاستعانة ولا اورد
 كنت سجد الى امثالي مولاه ليشع مثل هذا الكلب انني كلامه
 عند انشع حوازا لكون اللفظ مراد متويا وان لم يكن مقدر في
 تركيب الكلام واذا قد حقيقت ما يكونا على سبيل معرفة ان غير الوجه
 اثبات اعني ان يكون الاستعانة تشبه من الوجه الثاني اعني ان
 يكون الاستعانة تشبه متوقفة عليه بدقيق النظر في احوال
 المعاني المقصود بها لالفاظ المقدر وعادة ما يتفهم قواعد
 علم انسان فمن ثمة زلت فيه اقدام الاقدام فاضلوا واضلوا
 فان قلت **علي** الى مدح الوجه المشد بكل كلام العلامة قلت
 على الوجه الثاني فان جعل المشد به اعتلاء الركب ويعلم من ذلك ان
 المشد هو العكس بالبدل وان وجه الشدة هو اليك والاستعانة
 واما قوله مثل فعنا بمثل ان يصور فان المصنوع من الاستعانة
 يصور المشد يصور المشد بل يصور وصف المشد يصور وصف المشد
 مثلا اذا قلت رات اسد ارمي فقد صورت السباع يصور الاسد
 بل صورت شجاعة يصور جواده ولما كان المقصد الاعلى يصور
 ما في المشد من وجه الشدة قدوم اليك والاستعانة على العكس الذي
 هو المشد وانما قال **علي** ومعنى الاستعانة بنبينا على ان استعانة اللفظ
 تابع للاستعانة المعنى لكونه مفعول الجالفة فان قلت قد ينشأ

مبني على تدقيق في

مبادر الكشاف في سبيلها ومعنى
 الاستعانة مدح في كنه من المدح
 واستعانة وصفهم في كنه حالهم
 كمال من اسفل الكلي وركب

لنا ما قررت ان العيوب هو ان ط في الشدة التمثيل لمكان معنى
ولفظا وان التركيب واجب في الاستعانة التمسك كما صرح به في
الافتتاح وبشبهه المفتاح وسأني ايضا ان الاستعانة التمسك في
كلمة على لا جامع التمسك اصلا فاحال التعدد في سائر الحروف و
الافعال ولا سيما المتصل بها **ف** في الكلام التمسك في معنى
وذلك لان معناه الحروف كلها مفردات كونهما مدلوله لا لفظ مفرد
وكذا استعلاقات معانيها من حيث انها مفردة من معنى الحروف و
معناه الافعال ومصادرها والاسماء المشتقة من افعالها مفردات ايضا
فاذكرنا وليس من من هذا المعاني بل ينفرد وحده من غير
استعانة ولا يقع شيء منها مستلها به اصله ولا تبعه الاستعانة التمسك
فان قلت **ف** في قولهم مدغم في قولهم ذلك تحتل
فانصد وكنت لا وقع مدغم في صدر كلامه بان الشدة به والمشتق
منه اصله هو معنى الترجي وهو مدغم من ذلك مع ما في كلامه ان الشدة
والمشتق له اصله هو الارادة في معنى التمسك والاستعانة معهما
الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل ^{هو الارادة المطلقة} فاستعار منه بعبارة
المعنى المقصود بها في الاية ونظائرها فيفسر منها واستعار التبع
فكان ان المعنى الحقيقي كمن الكلمة من مستقل بالمفهومه واذا ارد
ان يفسر عنه بالترجي كذلك معناه الجواز في المراد بها من مستقل
بالمفهومه واذا ارد ان يفسر عنه بالارادة وظل من المعاني
اسمى الترجي والارادة والمعنى الاصلي والمعنى المراد مفردات فلا يكون

مركنها
في باب التعليل
٥٦

في باب التعليل
٥٦

اي الترجي العام الذي
هو متعلق بالمعنى الاصلي
الذي هو الترجي فيكون
هو الارادة التي هي متعلقة بالمعنى
التي هو الارادة التي
التي هي متعلقة بالمعنى
التي هي متعلقة بالمعنى

فلا يكون الشدة ولا المتعدي في هذا التمسك لا اصالة ولا تبعاً
منه من غير ان يكون استعانة لعل في التمسك على
من حصره التمسك فها يشترط كل واحد من طرفه من امور متعلقة
بمعناها ان استعانة لعل من معناه الجمعية المفردة بالترجي لمعناها
الجواز في المفرد ارادة الله في الافعال الاختيارية للعباد فيقتضيه
على افعال المعزلة او رويها واطلب منها بما يوسط لظلام الكلام
ثم يصح ما لم يفهمه مقتضياً لايضا فقال في شدة حال المتعلق
المتعلق من فعل الطاعة والمقتضيه مع الارادة منها ان يطلع
ما حصره بجواز الترجي المنبسط ان يفعل وان لا يفعل وكان
النظام ان يقول في شدة حال الله المتعلق بحال الترجي لانه اراد
بالحال الذي هو الشدة به المعنى الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو ساكن
معنى قائم بالترجي مدغم بالترجي واما بالحال الذي هو الشدة
المعنى الجواز الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله
متعلق بالكل والاولى بالحال ان يضاف اليه ما قام به كمن عدل
عن ذلك واضافه الى المتعلق لئلا يدعى الاوجه وعادة الادب في
ذلك التصريح في شدة حال الله بحال الترجي وانما الشدة في الترجي
الشدة بين الترجي وبين الارادة فانها انما به فيها انما هي ان متعلق
كل منهما يتعين بين اتمام واجام مقوله مع الارادة منه ان يطبع
متعلق بالحال لا يتولد فيشبه ليدون في تركيب في الشدة ومن الضعف
افنى المتعلق مع ما في جزأه فيشبه على وجه الشدة في جانب الشدة وكذلك
قوله المنبسط ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب الشدة به ولم

شدة في
الاستعانة بالترجي

بشي من انما تركب في احد الطرفين وانما احد من متعدد وقد افهم
 ولكن المتعلق والفتح المقدم من الحال وانا شئت زماوه يوضح في المثال
فاحسب ان قوله به تعلكم سقون وانما له يحفل الوجود التلذذ على
 فحسب ما تقدم اما التبعه فقد كسفتها عنها عطاء فانها بها خير
 انما التبعه فانها تتبع الوجود المتزعم من المرد والمراد منه
 والاراد بالبعد المركب المتزعم من المتزعم والمترجم والترجي مخلوق
 المستعار بجميع الانفاظ الداله على البعد المتلذذ بها وقد سئل في سبق
 بحسبها ما يوكلف شاف لمن التي السبع وعلو شهيد واما الاستعان
 بالكنية فيعبر عن اليوم فيها المحدث وبني وان كانت هي المتعلق
 السلكه حيث به التبعه اليها مطلقا فقد به عليه صاحب الكشف
 فالحسب به ليد وما عليه من فرد وسير وعلمك سقنا المعنى بغير
 بعد ويكن يوضح لك الحال في بعض صور الانفعال **ليكون** لك
 مثلا لا يتخذ به **ومنا** تشيخه **ممنوع** ختم الله على قلوبهم ان
 جعل المشبه به منه المعنى المصدرا لخصي الختم والمشبه لحدث حاله
 في قلوبهم ما فعه من نفوذ الحق فيها كما ناطقنا التشيخ مفرد بينا و
 الاستعان بتبعه وهو الوجه الاول في الكشف وانا جعل المشبه
 به مبدئ مركب متزعم من الشيء الختم الوارد عليه ومفعول صاحبه
 من الاستعان به والمشبه عليه مركب متزعم من القلب والحال له حاله
 منه ومنه صاحبه الاستعان في الامور الذي يند كما ناطقنا التشيخ
 مركب من الاستعان تشيخه فقد اقتصر فيها من الفاظ المشبه على ما
 معنا عوده في تصور بركب البعد واعتبارا به وباطة الانفاظ مغنوه

المرتب والمرتبة

المرتب والمرتبة

بالانفاظ المشبه
 استعانة بالكنية
 من المحدث
 لحدث

بعد خبرك في

مغنوه مراده وان لم يكن مغنوه في نظم الكلام وليس هناك استعان
 تبعه اصلا على ما نذر فمنا سبق وهو الوجه الثاني في الكشف
 والفتاح في الاقتضا على بعض الانفاظ الاحتشاش في العيان
 وكشف محلا لها فان محلا ثانيا على التبعه واخرى على التبعه ولو
 صرح بالكل تعينت التبعه المخرجه من التبعه التي رعاها
 لكن في مواردنا اذ ذكرت فيها وان قصدت الابه لا تشبه قلوبهم
 ما شاء مخفوه وحصل ذكر الختم الذي هو من روادف المتعار
 المسكونه فيها عليه ورمز الله كما في من الاستعان ما كلفنا
 والله المستعان في البدايه والنهايه ان السابغ بعد اجري في
 الماحضه من انظارنا الاستعان التبعه السبعه صوب جرسه
 اعني كل على كاحقنا وشيخه ما لا يتبث به كما مضى في نفسه **ب**
 وقد روي عن ذلك الختم في صريح كلفه وروايتا في **لا يبق**
 الاستعان التبعه الحرفه لا يكونا تشيخه لانها مستلزم كونها على من
 الطرفان مركبا ومعلق معنى الحرف لا يكون الامور لا لا نقول
 لكن المقيد متعلق في حيز المشبه فان معنى التبعه على تشيخه الحال ما حاله
 بل وصف صوب متزعم من عود امور وصف صوب اخرى ومردا
 لا موجب الاعتقاد التبعه في الماخض لا فيه نفسه ولا ساقه كذا
 معلق معنى الحرف ومن المعنى في ذلك يقرر المقتل الاستعان لعل
 في تعلكم سقون من عبارته وعينها ومينها وانبت لغيرها خبرك
 سجدت ما سلف في وجوب افراد متعلقات معناه الحروف
 وجوب تركيب ما يتزعم من امور متعده وما نظم سقوط متعده معا

وشهنا في

على اسبابه فقد احيته بمعنى انه متفعل فاما وضع لم يكن لا من حيث
 انه موضوع له وسفلا لا يوجب كونه متفعل لا من حيث وضع له حتى يلزم
 كونه محاربا وانما قال **قال** على تقدير تسليم ما ذكرنا ان الالف لفظ
 المتفعل في قولهم اطلقوا المشقة متفعل فاما وضع لم من حيث هو كذا
 محققا وانما ادعاء كونه الموت سبعا ملاحظا في ذلك لان البيع و
 الادعاء في موضوعه الموت فجاز مع ذلك ملاحظه كونه موضوعا له
قال والسلكه حدث فسر الاستعانة ما كنا في الاصل **اقول**
 لا يخفى عليك ان يفسر الاستعانة ما كنا في المعنى المصدرى مذكر
 المشد و اراده المشد به ففهم منه ان المتعارف لفظ المشد كما ان فغير
 الاستعانة المعرجه بالمعنى المصدرى مذكر المشد به و اراده المشد
 بهم منه ان المتعارف لفظ المشد به اللهم الا ان يقال ان المراد ان
 الاستعانة ما كنا في موطنه راط لا في المشد به على المشد وذكر المشد
 و اراده المشد به ادعاء بغيره من الجوه الاول ان المتعارف لفظ
 المشد به كمن اراده امثال من المعاني في التقرينات على التقرين
 اليه فقلنا واما قوله فقد صرح ما ان المتعارف الاستعانة ما كنا في
 موطنه المشد به المتروك في الاقوال في معنى المشد به سواء
 كان المذكور المتروك مستعارا منه واسم مستعارا والمشد به متعالي
 له والحق ان نظام السلكه في معنى الاستعانة محتمل فان
 يعرجه من بعض ان يكون المتعارف في المكشدة مولف المشد به
 كما هو من سبب السلف ونورته لها عا ذكر ونشله اياها بائنه غير مخفى
 بمعنى ان يكون المتعارف الذي هو محاربا لغوى لفظ المشد به ونه لطف

سلكه في معنى المشد به المتروك في الاقوال في معنى المشد به سواء كان المذكور المتروك مستعارا منه واسم مستعارا والمشد به متعالي له والحق ان نظام السلكه في معنى الاستعانة محتمل فان يعرجه من بعض ان يكون المتعارف في المكشدة مولف المشد به كما هو من سبب السلف ونورته لها عا ذكر ونشله اياها بائنه غير مخفى بمعنى ان يكون المتعارف الذي هو محاربا لغوى لفظ المشد به ونه لطف

يطلق كما مضى وعده محاربا مستعمل كونه المعرجه حقيقة كما اننا
 ونقاس ما مفرق به ان في المعرجه حقيقة غير الموضوع له بصورته وفي
 المكشدة بصورته الموضوع له بصورته مدعى بعد اعتباره في طي منها ما هو
 خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكون
 محاربا فينا من **قال** واحتراره التبعه الى **اول** فاذا قلت
 قطعت الحال سكتا فالقوم على ان في لطف الحال استعانة تابعه
 لاستعانة النطق للدلالة لانه استعمل النطق في الدلالة اولام
 اشق منه قطعت بمعنى قلت وذكر الحال ونه لطف الاستعانة
 وعند السلكه ان الحال استعانة ما كنا في المتفعل وان فيه النطق لهما
 ونه للاستعانة المكشدة عنها وانما قصد رد التسعة الى المكشدة عنها فقل
 الاقسام لكونها اقرب الى الضبط كما صرح به وهو عليه صاحب الكشف
 ما قد يكون تشبه المصدر هو الموضوع الاسلي والواضح الجلي و
 يكون ذكر المعلقات تاسعا ومقصودنا ان لا يكون في الاستعانة كون
 تبعه كما في قوله **تكرى الرياح** وياض **الزمن** **ترين** اذا سرى الزمن
 في الجاف ان يقال **قال** فان التشبيه هنا اما نحن اصلا لم يكن متعاقبا
 الرياح عليها ومن التوى والاحسن التشبه ابتداء من الرياح والمضيق
 ولا من الرياح والضعيف ولا من الانفاط والطعام فملاحظ المشد
 من سنن الامور تبعها الى المشد ولا يصح ان يعكس يجعل التشبه
 من الضعيف والرفي تبعها الى المشد من سنن الشبهات فلا يصح منها
 رد التبعه الى المكشدة عند من له وقا سلم وقد يكون التشبه في
 المعنى رخصا اصليا وامر اجليا ويكون ذكر الفعل واستيثار التشبه

من قوله وذلك لان الالف لفظ الموضوع له لانه

انما يشبه من على ان المتفعل الاول المتروك في الاقوال في معنى المشد به سواء كان المذكور المتروك مستعارا منه واسم مستعارا والمشد به متعالي له والحق ان نظام السلكه في معنى الاستعانة محتمل فان يعرجه من بعض ان يكون المتعارف في المكشدة مولف المشد به كما هو من سبب السلف ونورته لها عا ذكر ونشله اياها بائنه غير مخفى بمعنى ان يكون المتعارف الذي هو محاربا لغوى لفظ المشد به ونه لطف

الاستعانة

فمنه نتج في كل على الاستعانة ما كنا نكتم له الذي من مقتضون
 عبادته فان تشبه العبد بالجبيل مستغنى شاع مشهور وقد يكون
 التمسك في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوء في حازا في جعل
 استعانة بغيره وان جعل ممكنه كما في قوله نطق الحبال فان ظلم
 من تشبه الدلالة بالحق وتشبه الحبال بالمظلم ابتداء مستحسن فظهر
 ان ما اختار السلك من الروايات مظهر وورد **قال** سزا طامه ولا
 مساس له بظلام السلك **اقول** قال في هذا الظلام في حاشيته
 على هذا الموضع اما اول فلان قوله الاستعانة بالتجيلة ليست
 في نطق بل في الحال فالامعنى له اصلا لان الحال من فعل استعان
 ما كنا به والتجيلة عند مجب ان يكون ذكر المشبه به وارادته
 لا يحسن له حسا ولا عقلا وانما في مثل نطق الحبال اذا جعلت
 نطق حلا حقيقه مما لا ينبغي ان يعني على احد **اقول** في قوله بان
 جعل لها لسان انسان لان الاستعانة بالتجيلة ليست في الحال
 فيها بل في الحال باعتبار ان جعل لها لسان وقد صرح بذلك فقال
 ادألتنا نطق لسان الحبال وارادنا باللسان الصبور المجتهد للحال
 التي هي تشبه لسان الانسان فلا بد من استعانة المظلم للحال فانها
 استعانة مكنت عنها بحسبها اما اذا قلنا نطق الحبال فالحال في معناها
 موجود دون التجيلة سدا عيارته بعينها فلا بد من جعل
 الحبال التي هي استعانة ما كنا به عند السلك استعانة بحسبها
 عند سلك الظاهر من ظلام المجيب انه جعل اعراضه المصنف باعتبار
 نطق مثلا اع من ان يكون في منطق لسان الحبال اونه نطق

المشبه الذي في

في نطق الحبال قد دفع الاول لوجود التجيلة في اللسان وان
 كان نطق حقيقة ودفع الثاني فقط او دفعها معا بانا المكثف
 لا يسلزم التجيلة بل الامر بالعكس **قال** واما ثانيا فلان السلك
 بعد ما اعتبر في معنى الاستعانة ما كنا به ذكر في من لوازم المشبه
 والتمسك في امثلة من اللوازم ان يكونا على سبيل الاستعانة
 التجيلة قال وقد ظهر ان الاستعانة ما كنا به لا ينشئ عن الاستعانة
 التجيلة على ما عليه مساق كلام الاصحاب ومنها صرح في ان الممكن
 عنها سبيل من التجيلة او قد صرح فيها قيل من ان التجيلة لوجودها
 بدون الممكنه كما في قولنا اطفا المند البتة بالبيع وعرفك من
 الامثلة التي اوردناها واما ثانيا فلان قد صرح السلك ما في نطق
 في نطق الحبال ارويحي كاطفا المند وهذا صرح في انه الاستعانة
 التجيلة وما يحل جميع ما ذكره فالحال لصريح كلام المصنف **قال**
 وبه يستدل الى **اقول** حيث قال في الحكم الاضلي في الظلام ليعول
 وليس في جاد وليس عوارا واما الرفع فحيث قال في الحكم الاضلي
 للقرنة في الظلام بنو الجرو والتعب حمار **قال** ويكون من باب الكفا
 وقد وجهنا ان **اقول** الصواب ان الوجود الاول ليس كذا بل
 هو من الحزب الطامه ويعوان به المظلم حتى لا يوقع على طرفة
 اسل الظلام كقولهم في اول فلان لا يجب الاكثار ان الوجود
 ليس ما في قاله ليس بوجه بل على ذلك بقول حيث قال في ليس
 لن ندفع اذ لو كان له في الحبال لذكر في الاخر وهو زمره حيث
 قال والمراد من مثله اذ لو كان له مثل الحبال هو مثل مثله اذ العذر

بعد ما اخذ دل على من لوازم المشبه في تعريف
 الاستعانة ما كنا به واستخدموا امثلة ما انت
 يذكر في كل على سبيل الاستعانة التجيلة قال
 معنى انه لا يوجد دونها ولا انفردت في

المراد
 بالمراد
 بغيره

وصفي
 وهو

وسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله لم يكن هناك
 مجاز **قال** بل كناية لا لاف **اقول** احدهما المطلوب بها نفس
 المصفى وبشيء كثره الزيادة والثاني انه المطلوب بها فبذلك المصطفى
 ويوصفها في ساحتها ليعتد اشياء له واذا قيل فليكن الزيادة في ساحة
 العالم واريد به زديتنا على اشتقاق العلم واختصاصه بصفة الجملة
 كما في مثلك ثلث كناية بحددها عن الصيغة والثاني انه من جهة التي
 الموصوف كما ذكره والثالث عن الموصوف عن نفسه اعني في هذا
قال وقد يكون من كونه **اقول** المثال الاول اعني قوله المسلم
 من سلم المسلمون من لسانه ويده قد مر فيه بالصيغة اعني الاسلام و
 كني عن صحتها بالاشتغال الى الموصوف الذي لم يذكر في الكلام بحمد الاسلام
 في غير الموصوف والمثال الثاني اعني قوله انا لا اعتقد حل الخمر فكني فيه
 في عن الصيغة اعني الكفر باعتقاد حل الخمر وكني عن اشياءها الموصوف غير
 المذكورة في الكلام بحصر عدم اعتقاد حلها في المصطلح واذا كان الموصوف
 عن مذكور كان القسم الثاني من الكناية يستلزم بالقياس الثالث كما ذكرنا في
 العكس لئلا يكون الصيغة مفرجا بها مع عدم ذكر الموصوف **قال**
 وقال صاحب الكناية في لاف **اقول** ولكن سافحا باعني قوله فان قال
 اي وفي ما في الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود ببيان
 الفرق بينهما فلا بد من التعرض على حد الكناية في المجاز وحاصل الفرق
 انه اعترضا في الكناية استعمال اللفظ في مزاويع له وفي التعريض استعمال
 ما لا يصلح فيها فوضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والتخييل
 ان اللفظ المستعمل فيها وضع له فقط معو الحسنة الجوده وبنا بله المجاز

الاول من الكناية
 الثاني من الكناية
 الثالث من الكناية
 الرابع من الكناية
 الخامس من الكناية
 السادس من الكناية
 السابع من الكناية
 الثامن من الكناية
 التاسع من الكناية
 العاشر من الكناية
 الحادي عشر من الكناية
 الثاني عشر من الكناية
 الثالث عشر من الكناية
 الرابع عشر من الكناية
 الخامس عشر من الكناية
 السادس عشر من الكناية
 السابع عشر من الكناية
 الثامن عشر من الكناية
 التاسع عشر من الكناية
 العشرون من الكناية

المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة
 فبما لم يوضع له والموضوع له مراد بغيره في التعريض مما مقتضوه ان
 الموضوع له من نفس اللفظ جمعة او مجازا او كناية او الموضوع له من
 السياق وفي الكناية الوضعية تطلب مع الكناية عند الوضعية الاولى في غير
 الجمعة فيكون مقتضوه ان الكناية مع الموضوع له لانه غير مقتضوه من
 من اللفظ بل من السياق سافحا وقد يتفق عارضين بحمل المجاز في حكم
 جمعة مسدولة كما في المتيولات والكناية في حكم المصحح به كما في الاستواء
 على العرش وبسط اليد وبحمل الالفاظ في التعريض كغير الموضوع
 به نحو ولا يكونوا اولي كما في فلا يفهم على الاصل من غير عبارة
 و**اقول** ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض عما عرفت نظام
 نظام العلامة فان ذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له حاصله استعمال
 اللفظ في غير ما وضع له وذكر شيء بغير شيء لم يذكر منهم منه ان
 الشيء الاول مذكور بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند
 الاطلاق ومنهم من الكناية ان الشيء الثاني المستعمل فيه اللفظ والا
 لكان مذكورا في الجملة فلهذا قال وحاصل الفرق انه اعترضا في الكناية
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعمال اللفظ في مزاويع له
 مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وطعام ان الاثر اعني قوله
 والتعريض مع اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او
 المجازي بل من جهة التعريض والاشارة يدل ايضا على ان المعنى التعريض
 لم يستعمل فيه اللفظ بل معود لدول عليه اشارة ولسافحا بل سمجته
 تلوحا بغيره من ذلك ولذلك سمجته بوضعي بني عن ذلك بل قيل

الاول من الكناية
 الثاني من الكناية
 الثالث من الكناية
 الرابع من الكناية
 الخامس من الكناية
 السادس من الكناية
 السابع من الكناية
 الثامن من الكناية
 التاسع من الكناية
 العاشر من الكناية
 الحادي عشر من الكناية
 الثاني عشر من الكناية
 الثالث عشر من الكناية
 الرابع عشر من الكناية
 الخامس عشر من الكناية
 السادس عشر من الكناية
 السابع عشر من الكناية
 الثامن عشر من الكناية
 التاسع عشر من الكناية
 العشرون من الكناية

وسبب سبب

من اللفظ حتى يكون مستقلا فلهذا قلنا تعدد المعنى السابق بحمد اللفظ
والاشارة وقصدت ان الاشارة ان المعنى لا يكون جمعة في المعنى للمعنى
به ولا يحتاج الى حديث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع المعنى
او الحجاز لا وحده قال فانه ثمة ثمة بالطلب مع انه لم يوضع له جمعة
ولا يحتاج الى حديثه وان لا يكون في كنهه فغير ايضا حيث قال في الكتاب
ما دل على معنى كونه ثمة على حاشي الجمعة والحجاز بل اراد السلطة به
ان المعنى قد يكون على طرفة الكفاية في ان تعدد المعنيين معا
وقد يكون على طرفة الحجاز فان تعدد المعنى المعنى فقط فتعوك
اذ يثنى متوقفا اذ اردت به تعدد الحجاب ويدور معا كان
على سبيل الكفاية في ايراد المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ الثاني
واذا اردت به تعدد معناه فقط وهو المعنى المحض به كان على سبيل
الحجاز في ان العنقود هو معنى المعنى وحده ولا يخرج من ولا يثبت
لوصفها فامر بالمعنى على هذا المعنى زاده في التركيب لفظ السبل وان
المراد بالسبل السبل **قال** على معنى كلام الشيخ ان شامس من
الصانع لا موجب ان يحصل له في الواقع زماوة في المعنى مثلا اذا قلنا
رأيت اسدا لم يوجب ان يحصل له في الواقع زماوة في الواقع زماوة
شجاعه لا موجب قولنا رأيت رجلا كالاسد **اقول** فان العبارات
لا تعد ثبوت معانيها نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست
ولا له معلوم لمعنى مختلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعها كغيرها
تختلف المدلول من الدليل وسواء مما لا يشبه لكنهم تعرضوا له في
دفعها لما يتوهم من ثمة ثمة باحتمال الصدق والكذب من ان احتماله

اللفظ لا يكون مستقلا
فلهذا قلنا تعدد المعنى
السابق بحمد اللفظ
والاشارة وقصدت ان
الاشارة ان المعنى لا
يكون جمعة في المعنى
للمعنى به ولا يحتاج
الى حديث قال هو
اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع
المعنى او الحجاز لا
وحده قال فانه ثمة
ثمة بالطلب مع انه
لم يوضع له جمعة
ولا يحتاج الى حديثه
وان لا يكون في كنهه
فغير ايضا حيث قال
في الكتاب ما دل على
معنى كونه ثمة على
حاشي الجمعة والحجاز
بل اراد السلطة به
ان المعنى قد يكون
على طرفة الكفاية في
ان تعدد المعنيين
معا وقد يكون على
طرفة الحجاز فان
تعدد المعنى المعنى
فقط فتعوك اذ يثنى
متوقفا اذ اردت به
تعدد الحجاب ويدور
معا كان على سبيل
الكفاية في ايراد
المعنيين الا ان الاول
مراد باللفظ الثاني
واذا اردت به تعدد
معناه فقط وهو
المعنى المحض به كان
على سبيل الحجاز في
ان العنقود هو معنى
المعنى وحده ولا يخرج
من ولا يثبت لوصفها
فامر بالمعنى على هذا
المعنى زاده في
التركيب لفظ السبل
وان المراد بالسبل
السبل **قال** على
معنى كلام الشيخ ان
شامس من الصانع لا
موجب ان يحصل له في
الواقع زماوة في
الواقع زماوة في
الواقع زماوة في

احتماله لها على سواء ويبدو ان كذبه انما هو متخلف مدلوله عند
محمل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعانة والتقدير وبين الكفاية
والتمسك ليس باعتبار ان الاستعانة والكفاية لوجبه ان يحصل في
الواقع زماوة في المعنى انما زماوة في الشجاعة وزماوة في الزماوة مثلا
عما لا تناسب المقام اذ لا يلزم حب وم لا ذلك حتى يدفع فانها لا يكون
ثبوت اصل الشجاعة واصل الفرق في الواقع فكيف يتصور لكما
لزماوة فيها بل يقول في الحجاب ثبوت الزماوة في الواقع بوجه
الحجاب ثبوت اصل المعنى فلهذا لا نحتاج ان المتبادر من كلام
الشيخ ما انهم المصنف وهو المناصب لهذا المقام اذ انما يتوهم ان
الابغية باعتبار دلالة احدى العبارات على معنى زائد لا يدل
علمه الاخرى فوضع ذلك وبما ان الالفيد باعتبار تأكيد الدلالة
وقوتها وهو معنى ناقص من ان الحجاز والكفاية كدعوى الشيء بغيره
لا باعتبار زماوة مدلول احداهما ولذلك يصرح بالمساواة فقال
رأيت رجلا مدورا الاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المعنوية
منه ومن قولنا رأيت اسدا لا يصغر فيها زماوة في المعنى ويحجب
علمه اعتراض المصنف ويدفع ما اجاب به ايضا واما قول الشيخ
قلنا لا تغفر حال المعنى في نفسه ما ان كنهه عنى لفظا اعم فنعناه
ان اختلاف الطرق الدلالة على المعنى لا موجب اختلافنا ونقول
في نفس المعنى بالزماوة والتقصا فان معنى كنه الفرق معنى ولقد
لا يختلف في نفسه ما نعتبر عنه فان اللفظ الموضوع له ما زاده
لكن معنى لفظ كنه الرماذ فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني من

اللفظ لا يكون مستقلا
فلهذا قلنا تعدد المعنى
السابق بحمد اللفظ
والاشارة وقصدت ان
الاشارة ان المعنى لا
يكون جمعة في المعنى
للمعنى به ولا يحتاج
الى حديث قال هو
اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع
المعنى او الحجاز لا
وحده قال فانه ثمة
ثمة بالطلب مع انه
لم يوضع له جمعة
ولا يحتاج الى حديثه
وان لا يكون في كنهه
فغير ايضا حيث قال
في الكتاب ما دل على
معنى كونه ثمة على
حاشي الجمعة والحجاز
بل اراد السلطة به
ان المعنى قد يكون
على طرفة الكفاية في
ان تعدد المعنيين
معا وقد يكون على
طرفة الحجاز فان
تعدد المعنى المعنى
فقط فتعوك اذ يثنى
متوقفا اذ اردت به
تعدد الحجاب ويدور
معا كان على سبيل
الكفاية في ايراد
المعنيين الا ان الاول
مراد باللفظ الثاني
واذا اردت به تعدد
معناه فقط وهو
المعنى المحض به كان
على سبيل الحجاز في
ان العنقود هو معنى
المعنى وحده ولا يخرج
من ولا يثبت لوصفها
فامر بالمعنى على هذا
المعنى زاده في
التركيب لفظ السبل
وان المراد بالسبل
السبل **قال** على
معنى كلام الشيخ ان
شامس من الصانع لا
موجب ان يحصل له في
الواقع زماوة في
الواقع زماوة في
الواقع زماوة في

ولقد نرى في قولهم ارادوا هذا المعنى منه على قياس ما اردوا الاول معيب
 بقوله خطأ غير محذور لاننا **ما ذكرته** نوجب احكاما لا في نظم الكلام
 حيث عدل بالاشتراك الثاني على علمه الاستثناء الاول منع انما يستقيم
 مساقا واحدا لانا نقول **الاول** يجوز على الكلام قد عدل بالاشتراك
 عنه بقرينه واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلاف في قولهم **ب** او نوزعهم
 وكونا وانما اننا قلنا **ب** باوجه العطف ما وبقينا مع ان العطف
 في السابق واللاحق بالواو قلنا **د** كذا لما كان الضمير المنصوب
 الراجع الى من يشاء من المحلين السابقين ولو صرح عن يشاء من
 المحل لا متنع العطف ما وكما امتنع في المتقدم والمتأخر او لا يرى انه
 لو قيل **ل** او لم يشاء من يشاء المذكور لدل في الظاهر على المناهضة بين
 اليمينين وان العطف احدى اهما لا لاختصاصهما وليس مراد ان المراد وقوع كل
 منهما بحسب المبدء فالاولى بالقياس الى ما بعد الاولى واما المحل الثالث
 فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى اليمينتين المذكورتين او الى
 احدى اهما وجب العطف ما ووالا لعقد المعنى ولزم ان يكون لكل
 واحد منهما مع الالفاظ فقط والوكور فقط وكون وانما مع
 والسر في ذلك ان منع الاقسام اذا قسمت الالفاظ ولما
 كانت متساوية واما اذا قسمت الالفاظ لم يمتنع فيلزم اتفاق
 في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعني
 المودوب له والعقم والحمل الثلث عطف بالواو وتبينها على التوافق
 ولما اختلف المنسوب اليه في المحل الثالث المنسوب اليه في المحلين
 السابقين ضروري اتحاد الضمير بالمرجع اليه عطفنا ما وتبينها على التوافق

والاخرى بالقياس الى طائفة

التوافق فاعني او نوزعهم بدل الالفاظ فقط او المذكور فقط وكونا
 وانما معا انشاء ذلك فان قلنا **ا** اننا منع في العدول عن الضمير
 عن انشاء في المحل الثالث الى الضمير وتغيير الكلام عن اسلوبه قلنا
 لو اجرى الكلام على سنن كان المعقود منه ان صدر الاقسام بنحو
 عشرة اقسام واما اذا عدل على ما عليه النزول افاد مع ذلك كنه
 اخرى شريفة هي عدم لزوم المشدود رعاية الاصل وانه الموفق
 قوله ورومان التجرد لانه في الالفاظ بل هو واقع بان
 كونه المصطلح نفسه من ذاته ويجعل مخاطبا لكتلة المقصود من
 الالفاظ المشهور عند الجمهور على ما عرف اراد معنى واحد
 في صومع متقاربة استحالة ما ونشاطا للمسامحة واستدراكا لرد
 لاصغاره اليه والمقصود من التجرد المبالغة في كون الشيء موصوفا
 بصفته وبغيره انما في ما لا يتنزع منه شي اخر موصوفه بشكل
 الصفة فبني الالفاظ على ملاحظة اتحاد المعنى وبني التجرد
 على اعتبار التعارض ادعاء وكلف تقويم احتمالهما فعملهما استحسن
 حمل الكلام على كل واحد منهما بدل لغز الآخر واما انهما مقصودان
 معا فلا مثلا اذا اعتبر المصطلح من نفسه بطريق الخطاب او الغيبة
 فان لم يكن هناك وصف بقصد المبالغة في انصافه به لم يكن ذلك
 مجردا اصلا وان كان هناك وصف كحمل المقام المبالغة فيه فان
 انتزع من نفسه شخصا اخر موصوفا به فهو مجرد وليس من الالفاظ
 في شي وان لم يتنزع بل قصد مجرد الالفاظ في التعبير عن نفسه كان
 الالفاظ عند الجمهور او على موجب السلك فان قلنا **ب** كلام المتكلم

لنشاط السامع في

حيث قال في بيان الانعكاس فاقاها مقام المصائب على ان يكون
 امضا بحيث ان قلنا **ب** معنى طامه انه اقام نفسه مقام المصائب
 لا انجرد منها معناه ان يكون ان يكون انما ذكره فاعلم ان اطلاق لفظ
 الخطاب على المصائب وسان التكملة الخاصة بالانعكاس في هذه المواضع
 وان شئت زماوه فوضعه فاعلم ان قوله مطاول لبك ان يحمل
 على الانعكاس لان منه انما هو الخطاب وملاحظه ان المراد به نفس
 المصائب ولم يكن هناك مبالغه في انصافه بالمخوضه بطريق انتزاع مخزون
 آخر منه وان حمل على الجود كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد
 به مغاير للمصائب منتزع منه وكان فيه مبالغه في انصافه بالمخوضه
 بطريق الانتزاع والله اعلم **قوله** لانه اذا شرب منه الشرب كلف التخيل
 الى احد المقصودين الشارب وصف المخرج سني التخيل واشتات الجود
 قد شرب منه الشرب كلف التخيل ولا سئل ان شرب كلفه ولا يكون
 تخيلا لان كونه تخيلا معلوم شره كلف التخيل فكيف سني اللانتم
 في الملزوم ومنهم من نفى التخيل عنه كونه جوادا كحسب اقتضا
 المقام وهذا المقدار سمي المقصود ولاد لعل على ان جعل نفي الشرب
 عن كونه كلف به عن اشتات الشرب له كلف كرم منتزع منه مغاير له
 ادعاء لكونه انما هو ابل هو مطلق بل المساعدة فلا يثبت بوب ما ذكرناه
 اذا قلت نامر شرب كلف كرم تبيانه منه انه شرب بكلفه فهو كرم
 لانه شرب بكلفه لغز منتزع منه وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه
 كرامه عن كونه المخرج منه يحصل لا يجامع كونه الجود انتم كونه كرامه عن
 اشتات شرب كلف كرم منتزع منه كرامه والوقوف ظاهر فضع ما ادعاه

ما ادعاه ذلك البعض واما **قوله** والله ان كان الخطاب لنفسه
 الى لفظ فانما هو عليه اذا كان مراد ما ذكره فوجه ما في الكتاب
 واما ارد به ربه فلا **قوله** لو كانت عليهما من المذكورين لكانت العلة
 المذكورين عليه حقيقه لا يلزم من ظهور العلة في العاود ان يكون علة
 حقيقه ان موافقه لما في نفس الامر كما فسرنا ذلك اذ رعا كانت
 من المشهورات الكاذبه فالاول ان يدعى ح قوات الاعتبار اللطيف
 اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقه فان العلة
 الاخرى **قوله** من انطق اي عند النطق **قوله** في الصحاح
 النطق شقة تلبسها المراد واشد وسطها م ترسل الاعلى على
 الاسفل الى اسفل الركبه والاسفل نجر على الارض وليس لها
 نجر **قوله** ولا ينفق ولا ساقان وفدا انتطعت المراد ليست النطق
 وانطق الرجل الى لبس المظني وموطأ ما عذرت به وسطك
 والمنطقة موعده اسمها خاص **قوله** منه فطعت الرجل فنفطت
قوله وسما زماوه فوضعه يعني ان قوله على قد يكون منه زماوه
 فوضعه المقصود لان كون اثبات شي من العيب على قد يكون
 فلول السيف من العيب منسوب من ثناء اثبات شي مغاير على الشرط
 المذكور يعني قوله ان كان فلول السيف عيبا فغيره كلف اذ لفظ
 ان قوله اي ان كان فلول السيف عيبا بيان مراد الشاعر كما قال
 يعني الشاعر ان فلول السيف **قوله** فثبت على صفة الماضي طام من الحس
 متفع على ما ذكر من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط
 المذكور اذ له كما تومسه فانه ذكره كذا النظم ومعنى وج فلا يضمن قوله

فان كان المراد ما ذكره فوجه ما في الكتاب

جليده ١٣٠٠
 صوب جديده ١٠٠٠
 تفصيل ماسلم
 الكسنة او غلندة ٣٠٠
 نقول اصحابنا ١٧٠

في الحاشية قوله كاستلزام ما هو الواجب في الصور بوجه ما لا يخصه
 قوله لا يخصه عطف على قوله كاستلزام ان اخذوا المصنوع بوجه
 لاستلزام الواجب للوجوب كقصوره وكعلل الحق ما وقع في بعض
 السج لا يخصه عطف على قوله بوجه ما هو الواجب في هذا الوجه
 هو الصور بوجه لا تصور كخصيصة الرسم لما في قوله ان لا يحسن
 بوجه

في قوله كاستلزام ما هو الواجب في الصور بوجه ما لا يخصه
 قوله لا يخصه عطف على قوله كاستلزام ان اخذوا المصنوع بوجه
 لاستلزام الواجب للوجوب كقصوره وكعلل الحق ما وقع في بعض
 السج لا يخصه عطف على قوله بوجه ما هو الواجب في هذا الوجه
 هو الصور بوجه لا تصور كخصيصة الرسم لما في قوله ان لا يحسن
 بوجه